



جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسويق
قسم: علوم التسويق

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معتمدة

مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات

الجبائية - دراسة حالة -

الأستاذ المشرف:

- ظريف فاطمة

إعداد الطالبتين:

- ناصر ليلي

- مبارك رفique

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	حسين يحيى
مشرفا مقررا	أستاذ مساعد "أ"	ظريف فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	مفتاح فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	لعروس خضر

نوقشت وأجازت علينا بتاريخ: / / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معتمدة

مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات

الجبائية - دراسة حالة -

الأستاذ المشرف:

- ظريف فاطمة

إعداد الطالبتين:

- ناصر ليلي

- مبارك رفيقة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	حسين يحيى
مشرفا مقررا	أستاذ مساعد "أ"	ظريف فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	مفتاح فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر "ب"	لعروس خضر

نوقشت وأجازت علينا بتاريخ: / / 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

نحمد الله الذي أمدنا القوة وألمّمنا الصبر والثبات ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونسأله التوفيق فيه
بداية نتوجه بأسمى الشكر والعرفان إلى الأستاذة ظريف فاطمة عن قبولها الإشراف على هذا العمل
وتوجيهها في إنجازه كما نتوجه بشكر لكل عمال مركز الضرائب لولاية تيارات ونخص بالذكر السيد

دحام أحمد

إلى كل من تعب واجتهد في إيصال أي معلومة خلال مسيرتنا الدراسية
كما أتقدم بالشكر المسبق لكافة أعضاء لجنة المناقشة بخالص الاحترام والتقدير
الذين تحملوا قرائتها ومناقشتها وعلى مجدهم وتصحیحاتهم للأخطاء والنواقص لتحسين
أكبر استفادة من البحث

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع؛

إهدا

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في الوجود

التي زادتني عزما وإرادة في النجاح أمي حفظها

الله وأطال في عمرها

إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي

أطال الله في عمره

إلى أختي شهيرة وإنحني كل باسمه

إلى صديقتي نبيلة

إلى أصدقائي وصديقاتي الأعزاء

وأتمنى أن يكون هذا العمل في قائمة العلوم النافعة بإذن الله

ليلي

إهداع

إلى والدي... سndي وقدرت في الحياة حفظه الله

وأطال في عمره

إلى والدتي ... زهرة حياتي، حفظها الله وأطال في عمرها

إلى صديقي الروحي ومشجعي الدائم

إلى صغيرتي هناء

وجميع إخواتي وأخواتي كل باسمه

إلى صديقاتي وزميلاتي كل باسمها

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل طالب علم مجتهد

أهدى هذا العمل.

رفيدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

I فهرس المحتويات

VI قائمة الجداول

VII قائمة الأشكال.....

VIII قائمة المختصرات

أ مقدمة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية والمراجعة الجبائي

1 تمهيد:

2 المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الجبائية

2 المطلب الأول: مفهوم المراجعة الجبائية وأهميتها

6 المطلب الثاني: أنواع المراجعة الجبائية وخصائصها

8 المطلب الثالث: أهداف المراجعة الجبائية وعلاقتها بالمراجعات الأخرى

11 المبحث الثاني: ماهية المراجع الجبائي

11 المطلب الأول: مفهوم المراجع الجبائي والمعايير الواجب توافرها فيه

14 المطلب الثاني: مسؤوليات المراجع الجبائي والتزاماته

16 المطلب الثالث: مراحل سير عمل المراجع الجبائي

20 المبحث الثالث: الإطار العملي للمراجع الجبائي

20 المطلب الأول: المراجعة الجبائية العامة

21.....	المطلب الثاني: المراجعة الجبائية المعمقة
28	خلاصة
	الفصل الثاني قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية
30	تمهيد:
31	المبحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية
31.....	المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية
33.....	المطلب الثاني: أهم أنواع الضرائب والرسوم المصرح بها
38.....	المطلب الثالث: أنواع التصريحات الجبائية
42.....	المبحث الثاني: جودة التصريحات الجبائية.....
42.....	المطلب الأول: مفهوم جودة التصريحات الجبائية
45.....	المطلب الثاني: العوامل المساهمة في جودة التصريحات الجبائية
46.....	المطلب الثالث: أسباب عدم صحة التصريحات والعقوبات المترتبة عنها
50	المبحث الثالث: دور المُراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية.....
50.....	المطلب الأول: أثر مؤهلات المُراجع الجبائي على تحسين جودة التصريحات الجبائية
52.....	المطلب الثاني: اعتماد المُراجع الجبائي لبرنامج مراجعة جبائية فعال
54.....	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المُراجع الجبائي
55	خلاصة:
	الفصل الثالث دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت
57	تمهيد:
58	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت.....

المطلب الأول: عرض عام لمركز الضرائب لولاية تيارت	58
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	59
المبحث، الثاني: دراسة حالة من المراجعة الجبائية على الوثائق	65
المطلب الأول: التحضير لعملية المراجعة	65
المطلب الثاني: نتائج التحقيق والمراجعة	69
المطلب الثالث: التسوية النهائية وتبليغ المكلف	72
المبحث الثالث: دراسة بعض حالات من المراجعة الجبائية المعمرة	74
المطلب الأول: دور التحقيق المصوب في تحسين جودة التصريح الجبائي	74
المطلب الثاني: دور التحقيق المحاسبي في تحسين جودة التصريحات الجبائية	77
خلاصة:	87
خاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	92
اللاحق	104

ملخص

قائمة المداول والآثار

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي	02-01
40	التصریحات الجبائیة السنویة	02-02
48	عقوبات مخالفۃ التصریحات	02-03
66	التصریح الشهري (2019-2020)	03-01
66	التصریح السنوي (2019-2020)	03-02
69	إعادة تقييم رقم الأعمال: (CA)	03-03
69	تسوية الرسم على النشاط المهني (2019-2020)	03-04
70	تسوية الرسم على القيمة المضافة (2019-2020)	03-05
71	تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي (2019-2020)	03-06
72	معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي	03-07
72	ملخص الحقوق الواجبة والغرامات المطبقة	03-08
74	وضعية الرسم على القيمة المضافة	03-09
76	ملخص استرجاع الرسم على القيمة المضافة	03-10
79	ملخص التصریحات السنویة قبل المراجعة 2018-2021	03-11
80	رقم الأعمال بعد التحقيق المحاسبي 2018-2021	03-12
81	الرسم على النشاط المهني بعد التحقيق المحاسبي	03-13
81	الرسم على القيمة المضافة بعد التحقيق المحاسبي	03-14
82	الضريبة على أرباح الشركات بعد التحقيق المحاسبي	03-15
83	الضريبة على الدخل الإجمالي بعد التحقيق المحاسبي	03-16
84	الضريبة على الدخل الإجمالي / الرواتب والأجور بعد التحقيق	03-17
85	ملخص الحقوق والغرامات المطبقة لسنوات 2018-2021	03-18

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	مراحل سير عمل المراجع الجبائي	01-01
27	أشكال المراجع الجبائية	01-02
60	الميكل الإداري لمركز الضرائب	03-01

قائمة الجداول والأشكال

قائمة المختصرات

الدالة	الرمز / الاختصار
الضريبة على أرباح الشركات	IBS
الضريبة الجزافية الوحيدة	IFU
الضريبة على الدخل الإجمالي	IRG
الضريبة على الدخل الإجمالي / الأجر	IRG/S
الرسم على النشاط المهني	TAP
الرسم على القيمة المضافة	TVA
التحقيق في محاسبة المكلفين	VC
التحقيق المصوب في المحاسبة	VCP
المراجعة المعتمدة في محمل الوضعية الجبائية	VASFE
مركز الضرائب	CDI

مَقْبَلَةُ

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في رسم التوجهات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي، فبعد أن كانت الضريبة تستخدم لتأمين الإيرادات الالزمة لتغطية النفقات أصبحت وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، هذا بعد الذي وصلت إليه الضرائب والجباية بشكل عام أجبر الدولة على استغلالها إلى أقصى حد حيث قامت بغيرات جذرية في صلب النظام، بداية من إعادة هيكلة الإدارة الجبائية إلى استحداث الضرائب كما ونوعا.

والمتبعة لطبيعة النظام الضريبي الجزائري الراهن يرى أنه نظام تصرحي، يمنح الحرية النسبية للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الجبائية المكتوبة بشكل يوافق نشاطهم ومداخلتهم الحقيقة من تلقاء أنفسهم، في المقابل يمنح للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية الالزمة لمراجعة تلك التصريحات كونها في الكثير من الأحيان تكون غير صحيحة وغير صادقة، نظرا للأخطاء المرتكبة أثناء إعدادها سواء عن قصد أو عن غير قصد، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورا سريعا لأنشطة الاقتصادية والذي أدى إلى زيادة أهمية المراجعة الجبائية التي تعتبر الوجه المكمل للعمل المحاسبي لأنها تعكس صحة ومصداقية النتائج وتعبر عن المركز المالي الحقيقي للمكلف، وزاد الاهتمام بالشخص الذي يقوم بها وهو المراجع الجبائي.

إن المؤهلات التي يمتلكها يجعل منه شخصا مميزاً في أداء عمله من الناحيتين، من ناحية الإدارة الضريبية، إذ يكون شخصا كفؤاً يعتمد في تحقيق الأهداف المرجوة، ومن جهة المكلف بالضريبة الذي يغير مفهومه عن الإدارة بشكل خاص والدولة بشكل عام من خلال نظرته إلى المراجع ووثقه بنتيجة عمله، هذه النظرة وهذه الثقة لا تنشأ إلا بجهد وصدق المراجع في عمله، وبعد أن كان التصريح بمثابة وسيلة تسمح بمراجعة الطرق المعتمدة في تقديم الواقع يصبح غاية المراجع في تحسين جودته.

أولا - طرح الإشكالية: على ضوء هذا البحث يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهرى إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل مؤهلات المراجع الجبائي دور في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

- هل يساهم برامج المراجعة الجبائية الفعال في تحقيق الالتزام الضريبي؟

- ما تأثير عمل المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

ثانياً- فرضيات البحث: بناء على مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرضيات التالية للإجابة على الإشكالية الرئيسية:

- تساهمن مؤهلات المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية.
- يساهمن برامج المراجعة الجبائية الفعال في تحقيق الالتزام الضريبي.
- لعمل المراجع الجبائي دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

ثالثاً- أسباب اختيار الموضوع: لم يكن اختيارنا للموضوع وليد الصدفة، لكن هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لذلك، نذكر منها:

- الرغبة في التخصص في المجال الجبائي والميل للبحث في هذه المواضيع.
- رفع مستوى المعرفة العلمية والقدرات المهنية باعتبار أنّ البحث العلمي يشري المعرف وينمي القدرات.
- ندرة الدراسات التي تسلط الضوء على المراجع الجبائي في حد ذاته.

رابعاً- أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- إبراز الدور الذي يقوم به المراجع الجبائي في تصويب وتصحيح الأخطاء الإغفالات التي قد يقوم بها المكلف عن قصد أو عن غير قصد.
- معرفة أهم الإجراءات التي يقوم بها المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية.
- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري كونه صمام الأمان في المراجعة الجبائية.

خامساً- أهمية البحث: تكمن أهمية هذه البحث في التطرق للمفاهيم المتعلقة بالمراجع الجبائي باعتباره عنصر مهم في الإدارة الجبائية لا يمكن الاستغناء عنه، ودراسة واقع العلاقة السببية التي تربط إطار العمل بجودة التصريحات الجبائية المطلوبة من طرف المكلفين وتوضيح دوره الهام في مكافحة التهرب الضريبي وزيادة مداخيل الخزينة العمومية.

سادساً- حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

- تكميلاً للجانب النظري واجراء الدراسة التطبيقية عليه قمنا بدراسة حالة في مركز الضرائب لولاية تيارات وبالتحديد على مستوى المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، هدف إبراز دور المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

- تمت الدراسة الميدانية على 4 سنوات خلال الفترة الممتدة من 2018-2021.

سابعاً- أدوات ومنهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح المفاهيم والإسلام بالجوانب النظرية للموضوع.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة المقابلة والوثائق المتواجدة على مستوى مركز الضرائب، حيث قمنا بإجراء دراسة لملفات جبائية سبق اخضاعها لعملية المراجعة.

ثامناً- الدراسات السابقة:

دراسة سمية قحموش: "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية" رسالة ماجister في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 إشكاليتها حول ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

استخدمت الباحثة مفهوم المراجعة الجبائية كمصطلح مرادف لمفهوم الرقابة الجبائية، حيث أبرزت أهداف المراجعة الجبائية ومدى قدرتها على تعزيز الالتزام الطوعي للمكلف بالضريبة وكشف وردع حالات عدم الانتظام، ومساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، وقد تم اختبار ذلك وفق دراسة استبيانية ب Directorate of Taxes of the State of Biskra، توصلت على أن المراجعة الجبائية كآلية جزءاً هاماً من قدرة الحكومة على إدارة النظام الضريبي من خلال استرجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة كما وتعمل على زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين عندما تتم من طرف مراجعين مؤهلين.

دراسة سليمان عتير: "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" رسالة ماجister في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

إشكاليته ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟، حيث تطرق في دراسته إلى إبراز إسهامات الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة حالات ميدانية في طرق الرقابة الجبائية ب مديرية الضرائب لولاية الوادي. أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن

للرقابة الجبائية دور فعال في تقييم عناصر الديمة المالية للمكلف وكذلك التحقق من الخصائص النوعية والفرعية للمعلومات المحاسبية.

دراسة لواج عبد الرحيم: "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية" رسالة ماجистر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2016.

إشكاليته ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة؟ تناولت هذه البحث فعالية الرقابة في تقويم التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين من خلال مجموعة من المؤشرات التي تستخدمنها الإدارة الضريبية لتقدير الأداء بمديرية الضرائب لولاية جيجل، ومن نتائج التي توصل إليها لا تزال تعتمد الإدارية الجبائية على طرق غير عصرية في مجال التسيير، كما أنها تعاني من نقص الإمكانيات المادية وانخفاض مستوى الوعي الجبائي يؤدي إلى انخفاض درجة التزام المكلفين بأداء واجباتهم، التحقيق المحاسبي أهم شكل رقابي من حيث المردودية المالية مقارنة مع الأشكال الأخرى.

دراسة سمية قحموش: "المراجعة الجبائية كآلية تساهُم في تحسين جودة التصريحات الجبائية" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة أم البوابي، الجزائر، 2016.

تناولت هذه البحث مدى مساعدة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، باختبار المراجعة الجبائية إحدى الأدوات الهامة ضمن النظام الضريبي الجزائري الذي يقوم على التصريح، وباعتبارها أيضا إجراء رقابيا يخول الإدارة الضريبية التأكد من صحة ودقة التصريحات، وقد تم اختبار ذلك وفق لدراسة استبيانية لمديرية الضرائب لولاية بسكرة، وقد توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي لبرنامج المراجعة الجبائية على جودة التصريح الجبائي.

تاسعا- صعوبات البحث: كأي بحث واجهتنا العديد من العوائق حاولنا تلخيصها فيما يلي:

- نقص المراجع حول المراجعة الجبائي باللغتين العربية والأجنبية.
- الطبعات القديمة للكتب والتي لا تتماشى مع مستجدات الواقع والمفاهيم الاقتصادية والتحديات المستمرة في التشريع الجبائي.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمكلفين من طرف الإدارية الجبائية بحجة السرية المهنية.

عاشرًا - هيكل البحث: من أجل الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة في شكل تسلسلي سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عبارة عن الإطار النظري للمراجعة الجبائية والمراجع الجبائي، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول أساسيات حول المراجعة الجبائية، والمبحث الثاني ماهية المراجع الجبائي أما المبحث الثالث فقد أدرجنا فيه الإطار العملي للمراجعة الجبائي.

الفصل الثاني: بعنوان قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية، الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التصريحات الجبائية، أما المبحث الثاني فيدرس جودة التصريحات الجبائية، بينما المبحث الأخير سيتم فيه عرض دور المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت، أما المبحث الثاني دراسة حالة للمراجعة الجبائية على الوثائق والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة بعض حالات من المراجعة الجبائية المعمرة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمراجعة

المجانية والمراجع المجانية

تمهيد:

أدت التطورات المتلاحقة التي حدثت على الساحة الدولية إلى اتساع المؤسسات وكبر حجمها حيث ظهرت المراجعة الجبائية باعتبارها إحدى أدوات الرقابة الفعالة التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية من أجل تشخيص وتحليل وضعية المكلف بالضريبة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات الناتجة عن سوء التعامل مع القوانين الواقعة على عاتقه.

إن القيام بهذا النوع من المراجعة يتطلب اختيار مُراجع مؤهلاً تأهيلاً كافياً من الناحية العلمية والعملية في المجال الجبائي، حيث يستطيع القيام بالمهمة الموكلة إليه على أحسن وجه، ومن أجل ذلك يعتبر من بين أهم الموارد المتاحة لنجاح عملية المراجعة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الجبائية**
- **المبحث الثاني: ماهية المُراجع الجبائي**
- **المبحث الثالث: الإطار العملي للمُراجع الجبائي**

المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الجبائية

المؤسسة مجبرة بالتقيد بالشروط التي يحددها التشريع الجبائي، فقد أصبحت الجبائية من أهم انشغالات المؤسسات الاقتصادية، ولذا وجب تبني مراجعة تتعلق بهذا الجانب قصد تحذير المخاطر باعتبارها إجراء رقابياً مهماً تمثل مرحلة جوهرية في عملية المحاسبة الضريبية عن طريق التحقق من مراعاة المكلف لأحكام القوانين الجبائية عند إعداده لتصريحاته وملفه الجبائي.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الجبائية وأهميتها

المراجعة الجبائية هي مراجعة اختيارية، تقتصر بالجانب الجبائي للمؤسسة وتعتبر من أهم الوسائل الردعية والأكثر نجاعة للكشف عن حالات التهرب الجبائي للمكلفين بالضريبة.

أولاً-تعريف المراجعة الجبائية: قبل تعريف المراجعة الجبائية لا بد لنا الإلمام بـمصطلح المراجعة.

عرف الباحثون المراجعة على أنها "اختبار تقني صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعول بها".¹

وبحسب الجمعية الأمريكية للمحاسبين "المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسайرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"²

وعرفت أيضاً "المراجعة عملية منهجية مستقلة وموثقة، تسمح بالحصول على أدلة الإثبات وتقيمها بطريقة موضوعية قصد تحديد درجة استيفائها للمعايير المراجعة"³

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص42.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص9.

³ محي الدين عبد الرزاق حمزة، أصول مراجعة الحسابات، ط1، دار الإعصار العلمي، سوريا، 2017، ص34.

و"يقصد بالمراجعة جمع وتقدير الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل"¹

كما يمكن تعريف المراجعة على أنها فحص انتقادى، يهدف إلى التأكد من أنّ نشاط المؤسسة مترجم بطريقة وفية في الحسابات السنوية طبقاً للتنظيمات السارية المفعول، وتسمح بإبداء الرأي حول تسيير المديرين من خلال تفعيل إجراءات الرقابة على تنفيذ أهداف المؤسسة².

وفي نفس السياق الذي ذهبت إليه التعريف السابقة، يمكن أن نستنتج أن المراجعة هي عملية منتظمة للحصول بموضوعية على أدلة الإثبات التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وقويمها، وذلك لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل هذه النتائج للأطراف المعنية.

وردت عدة تعريفات للمراجعة الجبائية من هيئات دولية أو من أشخاص متخصصين في المجال الجبائي، نذكر أهمها:

عرفت الجمعية التقنية لتنسيق مكاتب المراجعة والاستشارة المراجعة الجبائية على أساس أنها "تمثل في إبداء رأي حول مجموعة هيكل الوحدة وطريقة عملها وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية".³

كما عرف مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (Gouvernement Accountability Office) :

"المراجعة الجبائية هي جمع وتقدير الأدلة على المعلومات المصرح بها بمحض البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد فيما إذا قام بتسليد مبلغ الضريبة الصحيح".⁴

¹ ألفين أريتر، جيمس لوبيك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص 12.

² Vincent Lacolare, *pratiquer l'audit à Valeur ajoutée*, édition AFNOR, 2010, p : 10.

³ حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 21.

⁴ ناصر أمين الخطيب، تقييم جودة الفحص الضريبي وأثرها على الإجراءات العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تبريز، سوريا، 2008، ص 48.

وعرفت أيضا على أنها الأداة التي يتم استخدامها لتعزيز الامتثال للتشریعات واستخدام القوانین الضريبية، وضمان تنفيذها بشكل موحد، وردع التهرب من خلال تشقيق دافعي الضرائب.¹ كما تم تعريفها على أنها "عملية تهدف إلى التحقق من صحة العباء الضريبي للمؤسسة فضلا عن تحديد وتقدير المخاطر الجبائية التي قد تتعرض لها بسبب عدم الامتثال للقوانين الجبائية"² من خلال التعريف السابقة يمكننا تعريف المراجعة الجبائية على أنها: فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق والمستندات المقدمة من طرف المكلفين بالضربي، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية من أجل التتحقق من سلامة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.

ثانيا-المفاهيم المشابهة للمراجعة الجبائية: حتى يتسعى لنا الفهم الجيد للمراجعة الجبائية، يجب التمييز بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها والمتمثلة في:

1-المراجعة الجبائية والاستشارة: يتمثل الفرق الجوهرى بين المراجعة الجبائية والاستشارة، أن المستشار الجبائي يعلم مسبقا بالمشاكل التي يقترح لها حلولا على عكس المراجع الذى يكتشفها خلال عملية التحقيق التي يقوم بها.³

2-المراجعة الجبائية والتسيير الجبائي: إن التسيير الجبائي هو عبارة عن الاستعمال الأمثل لجباية المؤسسة بغرض الحصول على تدفقات مالية من خلال التخفيف من التكاليف الجبائية⁴. وبالتالي تعتبر المراجعة الجبائية من أدوات التسيير الجبائي، باعتبارها تسمح بتشخيص التزاماتها وتخفيف العباء الواقع على عاته، وجعل التسيير أحسن أداء وأكثر فعالية، كما أنها وسيلة لجعل المسيرين على وعي بأن الضريبية تكلفة يجب تسييرها؛⁵

¹ Daniel M. Davis, **Multistate Guide to Sales and Use Tax Audits**, CCH, wolters Kluwer business, Chicago American, 2008, p 03.

² Marie Hélène et Pinard Fabro, **Audit fiscal**, Edition Francis Lefebvre, 2008, p 10.

³ شرّاد سمير، منهاجية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار المراجعة التعاقدية، رسالة ماجister في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 46.

⁴ صابر عباسى، محمود فوزي شعوبى، أثر التسيير الجبائى على الأداء المالى في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2013، ص 117.

⁵ Jacques Duhem et Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise**, Edition EFE, 1996, p 26.

3-المراجعة الجبائية والتحقيق الجبائي : يمكننا القول أنّ المراجعة الجبائية والتحقيق الجبائي من خلال سير المهمة شيء واحد، إلا أن التحقيق الجبائي والذي تقوم به إدارة الضرائب يمكن أن يتبع عنه عقوبات مترتبة عن ملاحظة عدم الانتظام، أما المراجعة الجبائية فهي تهدف إلى اكتشاف عدم الانتظام لاحتناب هذه العقوبات لاحقاً¹؛ وبالتالي فمطلع المراجعة الجبائية أوسع من مصطلح التحقيق ويكمّن الفرق بينهما في وجود عقوبات قابلة للتطبيق.

ثالثاً-أهمية المراجعة الجبائية: باعتبار أن المراجعة وسيلة لا غاية وقدّف إلى خدمة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فإنّ أهمية المراجعة الجبائية تم استنباطها من أهمية المراجعة بصفة عامة. وإن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لا يمكنها الوثوق من المعلومات الواردة من طرفها إلا إذا ثبتت مراجعتها من قبل هيئة خارجية محايدة تقوم بفحص انتقادي منظم لتلك المعلومات وإبداء رأي محايد حول مدى سلامتها وصحتها.²

تمثل المراجعة الجبائية عملية منظمة ومنهجية على أساس عملية وعلمية وخبرة كاملة في القوانين الجبائية، وهذا ما يؤكد أهميتها، أما بالنسبة للمراجع فان عدم معرفته بتفاصيل القانون وإعداد البيانات المالية دون كفاءة عملية تعتمد على معايير ترتكز عليها عملية المراجعة، سيوقعه في مشاكل كبيرة لأن هدفه النهائي هو تحقيق الضريبة المناسبة في الوقت المناسب.³

حيث تهدف لخدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة بالإضافة إلى زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع الضريبي والامتثال له، وتقليل حالات التهرب الضريبي وأشكاله، وزيادة الحصيلة الضريبية، وكلها تساند النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية.⁴

¹ بوذن لطيفة، المراجعة الجبائية والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة أم البوقي، الجزائر، 2008 ص.61.

² صديقي مسعود، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، ط1، مطبعة مزوار، الوادي الجزائري، 2010، ص.20.

³ محمد محمود ذيب حسو، التدقّيق للأغراض الضريبية، رسالة ماجister في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص.181.

⁴ سعيد مخلد أحمد العيمات، توثيق إجراءات الفحص الضريبي في منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة مالية الأردن، مجلة الثقافة من أجل التنمية، العدد 30، مصر، جويلية 2009، ص.61.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الجبائية وخصائصها

تعتبر المراجعة الجبائية أداة فعالة في عملية تشخيص المؤسسة، وهذا بتوفير مهمة حفظ وتحقيق أكبر قدر من الأمان الجبائي لها، ويمكن النظر للمراجعة الجبائية من جانبين أو لهما من جانب إدارة الضرائب والثاني من جانب المؤسسة.

أولاً-أنواع المراجعة الجبائية: يمكن التمييز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية وهي:

1-المراجعة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الضريبية : هي مراجعة تقوم بها مصلحة الضرائب وهي في الأصل ليست مراجعة وإنما هي رقابة الجبائية إذ تعمل على مراجعة التصريحات الضريبية والبيانات المالية والسجلات المحاسبية والتأكد من صحتها وخلوها من أي أخطاء أو تلاعبات ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما :

أ-المراجعة الجبائية المكتبية: وتم على مستوى مفتشيات الضرائب ويمكن أن تكون في صورة رقابة شكلية على الأخطاء المادية المرتكبة من طرف المكلفين عند قيامهم بتقدیم تصريحاتهم الجبائية، حيث يوجب هذا النوع من المراجعة يتم إجراء فحص شامل لمختلف التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ومقارنة هذه التصريحات مع مختلف الوثائق المحاسبية والإثباتات المقدمة.¹

ب-المراجعة الجبائية الميدانية: يوجبها يقوم المراجع الجبائي بمراجعة حسابات المكلف بالضريبة في مكان عمله وذلك بعد أن يتبيّن له أن البيانات الواردة في التصريحات غير عادلة، حيث يتم اقتراح خضوع المكلف إلى إجراءات المراجعة الميدانية والتي قد تأخذ شكل التحقيق المحاسبي أو التحقيق المصوب في المحاسبة أو التحقيق في محمل الوضعية الجبائية حسب الحال.²

2-المراجعة الجبائية بالنسبة للمؤسسة: هي عبارة عن تكليف المراجع الجبائي بالتأكد من صحة المعلومات المحاسبية ومطابقتها للقوانين من أجل تعزيز القدرة على تسخير المخاطر الجبائية، وبالتالي

¹ لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى المصلحة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أحمد داراية، أدرار الجزائر، 2017، ص 17.

² نضال محمد سلمان الكساسبة، إطار مقترن لتحسين فعالية التدقيق الضريبي، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013، ص 86.

القدرة على اتخاذ قرارات جبائية سليمة وتتضمن نوعين من المراجعة الجبائية الداخلية والمراجعة الجبائية الخارجية.¹

1-المراجعة الجبائية الداخلية: عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أنها "وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استخدامها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك".²

2-المراجعة الجبائية الخارجية: من المعروف أن المراجعة الخارجية تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلاً عن إدارتها، وذلك للتحقق من أن السجلات المحاسبية دقيقة وكاملة وشاملة، كما يتم تنفيذ عملية المراجعة الخارجية من أجل تأكيد نتائج المراجعة الداخلية، أو للتحقق من كون الممارسات المحاسبية دقيقة وقانونية.³

ثانياً-خصائص المراجعة الجبائية: إنّ أهم ما تتميز به المراجعة الجبائية من خصائص تلخصها في الآتي:⁴

- إن المراجعة المحاسبية أصل المراجعة الجبائية، من حيث إنّ الأولى لا يمكن أن تهمل المسائل الجبائية؛
- مهمة المراجعة مستقلة ومحددة بأهداف خاصة تستجيب للتطلعات التي يريدها المراجع في الميدان الجبائي؛
- يستوجب على المراجع الجبائي في بداية الأمر تحليل الوضعية فيقترح بعد ذلك الاستراتيجيات اللازمة؛

¹ سمية براهيمي، ميادة بلعابيش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 244.

² إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، ط1، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة منصورة، مصر، 2004، ص 275.

³ منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 3، جامعة غردية الجزائر، أبريل 2018، ص 57.

⁴ ولحي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ص 12.

- يستوجب في الشخص الذي يقوم بالمراجعة الجبائية توفر كفاءات مهنية متمثلة في كونه شخصاً مهنياً معيناً ومكلفاً بإتمام مهمته في إطار عملية المراجعة حسب أخلاقيات المهنة وأدابها المعول بها في هذا المجال؛¹

- يمكن أن يهتم المراجع بنوع واحد من الضرائب أو بجميع ضرائب وذلك حسب مدة المراجعة؛
- كما يمكن للمراجع أن يراقب كل نشاطات المؤسسة أو أن يختص نشاطاً واحداً لأن تقدير واحترام المؤسسة للقوانين الجبائية يمكن أن يتم تقديره حسب مستويات متغيرة؛²

المطلب الثالث: أهداف المراجعة الجبائية وعلاقتها بالمراجعات الأخرى

تعتبر المراجعة الجبائية فحص انتقادي للوضعية الجبائية للمؤسسة، ومن أجل الإمام بموضوع المراجعة الجبائية وفهم الدور الذي تقوم عليه سوف تنطوي إلى أهدافها، وتوضيح العلاقة بينها وبين أنواع المراجعات الأخرى.

أولاً-أهداف المراجعة الجبائية: إنّ المشرع الجزائري حدد للمراجعة الجبائية أهداف معينة ومحددة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

- تقديم تصريحات جبائية صحيحة وعادلة؛
- تحقيق مورد مالي منتظم ومتوازن من المكلفين؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من تلاعب وتزوير أو غش يؤدي إلى التهرب الضريبي؛
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة؛
- تسمح عملية المراجعة الجبائية بإعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي؛⁴
- مراقبة تطبيق القوانين والتشريعات وعميمها على جميع الأشخاص المكلفين؛
- اكتشاف نقاط القوة وتشميذها ونقاط الضعف واستدراكتها؛
- ضبط سلوك المؤسسة اتجاه الإدارة الضريبية مما يتحقق الأمان الجبائي؛

¹ سمية براهيمي، ميادة بلعايش، مساعدة المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 244.

² رضا خلاصي، النظام الجبائي الحديث، جبائية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 94.

³ عرباوي أحمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد داراية، أدرار الجزائر، 2021، ص 129.

⁴ منور أوسرير، محمد حمو، جبائية المؤسسات، ط 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 202.

- العمل على استفادة المؤسسة من الخيارات والامتيازات الجبائية التي يمنحها المشرع والتحكم فيها؛

- توجيه وتوسيع المؤسسة حول إمكانية تقليل الخطر الجبائي بتقييمها وتحديد مصادرها.¹

ثانياً: علاقة المراجعة الجبائية بالمراجعات الأخرى: هناك عدة أنواع من المراجعة تقترب في مفهومها و مجال تخصصها من المراجعة الجبائية، وتكون نقاط التشابه فيما يلي:²

1-المراجعة الجبائية والمراجعة المحاسبية: يوجد تشابه كبير بين هذين النوعين من المراجعة من حيث المنهجية المتبعة، وهذا ما يسمح للمراجع الجبائي باستخدام الأعمال المحققة من قبل المراجع المحاسبي، فكلا النوعين يتطلبان منهجا علميا لدراسة نظم معلومات المؤسسة، فهدف المراجع المحاسبي هو إبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها الصادق عن حقيقة المركز المالي،³ في حين يهدف المراجع الجبائي إلى التأكد من صحة الالتزامات الضريبية المصرح بها من قبل المكلف ومدى مطابقتها للتشرعيات.

2-المراجعة الجبائية والمراجعة المعلوماتية: يتم استخدام التكنولوجيا عند المراجعة من أجل تسهيل توسيع نطاقها ووسائل تحديدها،⁴ والمراجعة المدعمة بالحاسوب هي تلك العملية التي يكون فيها المراجع قادرًا على الحصول على معظم بيانات المكلفين بالضريبة في شكل إلكتروني والتي يستخدمها لمساعدته في إجراء المراجعة.

3-المراجعة الجبائية والمراجعة الداخلية: يمكن للمراجع الداخلي إجراء فحص للوضعية الجبائية للمؤسسة، في حالات معينة مع تقديم ملاحظات حول هذه الوضعية،⁵ وبالاستناد إلى هذه الملاحظات يقوم المراجع الجبائي بإجراء عملية المراجعة الجبائية.

¹ إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص17.

² Jacques Duhem et Michel Jammes, Op.cit., p 24.

³ مدين إبراهيم الضابط، مدى تبني معايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سوريا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص62.

⁴ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجистر، جامعة قاصدي مر拔، ورقة، 2012، ص24.

⁵ فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمان الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص46.

4-المراجعة الجبائية والمراجعة الخارجية: إن المراجعة الجبائية الحقيقة هي المطبقة في الغالب من قبل شخص مستقل عن المؤسسة بصفة دائمة بإبداء رأي محايد حول الوضعية الجبائية للمؤسسة¹، حيث يبدأ بالتحليل ليصل إلى اقتراح حلول واستراتيجيات فالمراجع الجبائي يتبنى تقنيات قريبة من تلك المطبقة من طرف الإدارة الجبائية.

¹ عمارة ياسمينة، تحليل دور المراجعة الجبائية في تدنّه المخاطرات الجبائية في المؤسسات البترولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، مارس 2020، ص 91.

المبحث الثاني: ماهية المراجع الجبائي

في إطار تحقيق أهداف المؤسسة ومساعدتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطها بناءً على معلومات واضحة وسليمة عن وضعها الجبائي، وجب عليها اختيار مراجع ذو كفاءة عالية لهذا النوع من المهام، فإن نجاح عملية المراجعة وفعاليتها مرتبطة بشكل كبير بالشخص القائم عليها، حيث يعتبر العنصر البشري عنصراً مهماً في جميع مراحل المراجعة الجبائية، فهو الذي يقوم بالتخطيط والتنظيم والتنفيذ بغرض الوصول إلى الأهداف المطلوبة.

المطلب الأول: مفهوم المراجع الجبائي والمعايير الواجب توافرها فيه

إن مهنة المراجعة الجبائية ككل المهن الأخرى قوتها مستمدّة من كفاءة القائمين عليها، فالمراجع في هذه المهنة يؤدي دوراً هاماً نظراً للمخاطر المحاطة بعمله، لذا وجب أن تتوفر فيه مجموعة من المعايير والصفات.

أولاً-تعريف المراجع الجبائي: عرف على أنه " ذلك الشخص الذي يتميز بتأهيل علمي وعملي يسمح له بالحصول على رخصة مزاولة مهنة المراجعة، وفقاً لمتطلبات القواعد العامة للمراجعة وكذا المعايير المتعارف عليها".¹

ويعرف أيضاً بأنه: " شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بمهمة المراجعة شريطة أن تتوفر فيهم جميع ما تتطلبه قواعد المراجعة المتعارف عليها والمتعلقة بالشخص المراجع (القواعد العامة للمراجعة، التأهيل العلمي والمهني، الاستقلالية، والعناية المهنية)".²

المراجع الجبائي هو موظف لدى إدارة الضرائب ويكون برتبة مفتش على الأقل، حيث إنه يقوم بالتحقق من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة من تجار ومؤسسات وغيرهم الذين لديهم ملف جبائي، سواء داخل المصالح الجبائية أو مكان مزاولة النشاط، من أجل التأكد من صحة هذه التصريحات واكتشاف الأخطاء إن وجدت ابتداءً من سحب ملف المكلف إلى غاية تقديم التقرير النهائي لعملية المراجعة الجبائية.

¹ ديليسي ناصر الدين، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرجات عباس سطيف، 2018، ص 31.

² زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والمراجعة، ط١، دار الرأي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 122.

ثانياً: المعايير الواجب توافرها في المراجع الجبائي: إن القيام بالمراجعة الجبائية يتطلب اختيار مراجع مؤهل تأهلاً كافياً من الناحية العلمية والعملية في المجال الجبائي، حتى يستطيع القيام بالمهمة المفروضة إليه على أحسن وجه، وعليه يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المعايير التي يمكن حصرها فيما يلي:¹

1-الاستقلالية: ومعنى ذلك ضرورة قيام المراجع بالاستقلال عند إبداء الرأي عن القوائم المالية للمشروع،² وعدم اخيازه أي يجب أن يكون مستقلاً تماماً عن المؤسسة ولا تربطه بها أي علاقة منفعة ما عدا علاقة المراجعة، ولكي يتمتع بهذا الاستقلال لابد أن يعطى حق الاطلاع على كل الدفاتر والبيانات التي يراها ضرورية لإنقاذ مهمته³، ولذا لابد عليه أن يتجنب الواقع في الحالات التي قد تؤثر على حريته في التصرف والتفكير أو عرقلة سيرورة عمله (كعدم قبول الهدايا أو الضيافة وغيرها).

ولتحديد مدى استقلالية المراجع يجب توفير النقاطين التاليتين:⁴

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع، لأن وجود ذلك يؤثر على استقلاليته في إبداء رأيه الفني المحايد.
- وجود استقلال ذاتي، أي عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن عملية الفحص.

2-الكفاءة المهنية: من الضروري أن يتتوفر للمراجع مستوى مرتفع من الكفاءة المهنية، حتى يستطيع التعامل بكفاءة مع مختلف المواقف التي تتطلب ممارسته للتقدير المهني، ومستوى معرفته ومهاراته وخبرته هي كلها عوامل تؤثر على جودة أو نوعية تقديره المهني في مختلف مراحل المراجعة ونظرأً لصعوبة مهمته فيجب عليه أن ينمي خبراته ومهاراته التقنية بطريقة مستمرة، من خلال أن يتتوفر على معلومات كافية من الناحية النظرية (الجبائية، المحاسبة، القانون، الإعلام الآلي، التسيير المالي، تسيير المؤسسات) وتحديثها بحسباً مع الاتجاهات الحديثة والتطبيقية عن طريق التكوين المهني المستمر والمناسب.⁵

¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، ج 1، ط 1، دار الشفاعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 87.

² محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وأليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 144.

³ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سابق، ص 40.

⁴ سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجister، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2004، ص 45.

⁵ سوسى أحلام، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الاقتصاديات الجبائية دراسة تحليلية لعينة من كبريات المؤسسات، رسالة لنيل شهادة ماجister، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016، ص 65.

3-السرية المهنية: يجب على المراجع أن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء عمله، وألا يستخدم هذه المعلومات لغاية شخصية أو بطريقة تؤدي إلى إيذاء مصلحة المكلف.¹ حيث إن طبيعة عمل المراجع تعطيه الشرعية في الدخول أو الحصول على كم هائل من المعلومات التي تعتبر سرية، فلا يمكنه الإفصاح عنها بدون تفويض صريح ومحدد، وأن يكون لديه تشريع أو حق مهني أو واجب بالإعلان عليها.

يلزم المراجع الجبائي بسر المهنة في أداء عمله، إلا² في بعض الحالات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها ولا سيما:

- بموجب إلزامية اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة؛
- عندما يكون لإدلاء بشهادتكم أمام غرفة المصالحة والتأديب والتحكيم؛
- بناء على إرادة موكلיהם؛
- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين بشأنهم.

4-بذل العناية المهنية الازمة: إعطاء الاهتمام الكافي لجميع مراحل عملية المراجعة فيجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهامه وخلال إعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المراجع خدماته دون أخطاء وبدقة واهتمام³، "فلا بد أن يتتوفر على بعض الصفات الأخلاقية منها":⁴

- الصدق والدقة في الأقوال والأفعال؛
- الأمانة والتراهنة؛
- اللياقة، بمعنى حسن المعاملة والتصرف مع الغير سواء عند طرح الأسئلة أو عند اكتشاف الأخطاء؛
- الصبر، وذلك ليتمكن من تفهم العمليات وتذليل الصعاب".

¹ خلف الله عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، 2006 ص 274.

² سميرة بوعكاز، مساعدة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 97.

³ يوسف رواي، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية، 2018، ص 22.

⁴ حميداتو صالح، دور المراجعة في تدفئة المخاطر الجبائية، رسالة لنيل شهادة ماجистر، جامعة قاصدي مر拔ح، ورقلة، 2012، ص 49.

المطلب الثاني: مسؤوليات المراجع الجبائي والتزاماته

يتمتع المراجع الجبائي بمجموعة من الحقوق ويلتزم بمجموعة من الواجبات التي يترتب عن انتهائكمها مسؤوليات متعددة وهذا ما سنوضحه أدناه.

أولاً-مسؤوليات المراجع الجبائي: يعتبر المراجع على العموم مسؤولاً بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج، وهو مسؤولية مدنية، جنائية وتأديبية.

1- المسؤولية المدنية: تنشأ هذه المسؤولية نتيجة إهمال المراجع وقصبه في أداء واجباته، وينتتج عنه ضرر يصيب العميل أو الطرف الثالث ويكون الجزاء عنها عادة تعويضاً مالياً يحكم به لصالح من أصابه بضرر،¹ حيث تتعقد في حالة:

- خطأ يصدر من المراجع؛

- ضرر يصيب الغير (العميل أو الطرف الثالث).

2- المسؤولية الجنائية: وهي المسؤولية الناتجة عن عمل جريء يقوم به المراجع أثناء ممارسة عمله المهني أي أنها مسؤولية شخصية²، ومن الأعمال والتصورات التي تترتب عليها ما يلي:

- تأمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجالات اتخاذ قرارات معينة؛

- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين؛

- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين.

¹ محمد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص66.

² ديليسي ناصر الدين، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق ص38-39.

³ بن يحيى علي، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية وفقاً للمعايير المطبقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم مالية ومحاسبية، جامعة غردية، 2020، ص99.

3- المسؤولية التأديبية: تكون في حالة التقصير في احترام القواعد والواجبات المهنية والأخلاقية، وكل إهمال يتسبب فيه المراجع، و تعالج حالاتها أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، لتأخذ العقوبات عدة أشكال ويمكن ترتيبها حسب خطورتها كالتالي:¹

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة؛
- شطب الاسم من قائمة المسحوم لهم بمزاولة المهنة.²

ثانياً- التزامات المراجع الجبائي: يتمتع المراجع الجبائي بمجموعة من الحقوق كما يتقييد بمجموعة من الالتزامات.

1- حقوق المراجع الجبائي: وتمثل في التالي:³

- حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات المؤسسة؛
- حق الاحتفاظ بالمستندات والأوراق؛
- حق حضور اجتماعات الجمعية العامة؛
- حق تحقيق أصول المؤسسة والتزاماتها؛
- حق مناقشة قرار عزله أمام الجمعية العمومية؛⁴
- حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات؛
- حق طلب انعقاد الجمعية العامة.

2- واجبات المراجع الجبائي: ويلتزم بـ:⁵

- التزام المراجع بالمعايير الأساسية عند تنفيذ عملية المراجعة؛

¹ زينب تمرابط وآخرون، تحديد مسؤوليات المراجع الخارجي وفقاً لمعايير المراجعة الجزائرية 530 "السر في المراجعة"، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 4، العدد 3، جامعة الشهيد حمـه لحضر الـوادي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 106.

² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، أثر خاطر الدعاوى القضائية على سمعة مراجعـي الحسابات ومهنة المراجـعة، مجلـة المـالية وحـوكمة الشرـكات، المـجلـد 3، العـدد 1، فـلـسـطـين، جـوان 2019، ص 109.

³ يوسف محمد جربوع، مراجـعة الحـسابـات بـين النـظرـية والتـطـبـيق، طـ1، مؤـسـسـة الـورـاق لـلنـشر والتـوزـيع، لأـرـدن، 2000، صـص 247-248.

⁴ زهير الحـدرـب، علم تـدقـيق الحـسابـات، طـ1، دار الـبـداـية لـلـشـرـر والتـوزـيع، عـمـان الأـرـدن، 2010، صـص 104.

⁵ عبد سـعـد شـريم، لـطف جـمـود بـركـات، أـصول مـراجـعة الحـسابـات، طـ3، دار الأمـين لـلنـشر والتـوزـيع، جـامـعـة صـنـاعـة الـيـمن، 2011، صـص 83.

- على المراجع تقديم تقارير مكتوبة ييدي رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية،
- يجب على المراجع حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة؛
- على المراجع أن يراعي الالتزام بالقوانين النافذة؛
- على المراجع الإفصاح في تقريره عن كافة الأعمال غير المشروعة¹؛
- يجب على المراجع أن يعمل على تطوير الخدمات المهنية؛
- على المراجع القيام بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة.

المطلب الثالث: مراحل سير عمل المراجع الجبائي

يتطلب تنفيذ عملية المراجعة الجبائية تطبيق تقنيات تعتمد على أدوات قياس جبائي من جهة، والأدوات التي يستخدمها المراجع الجبائي من جهة أخرى، وبناءً عليه فإن مراحل سير عمل المراجع الجبائي هي كما يلي.

أولاً-مرحلة الإعداد للمهمة: هي أول خطوة حيث يتمكن المراجع الجبائي من معرفة كافة المعلومات التي يمكن استغلالها في عملية المراجعة والتعرف على المخاطر التي يمكن أن تصادفها، وتنقسم هذه المرحلة إلى:

1-مرحلة التحضير: يبدأ المراجع أعماله بجمع المؤشرات المتعلقة بـ²:

- المكونات التي تسمح بتعريف المؤسسة.
 - الأدوات التي تسمح بتوجيه المؤسسة.
- القطاعات التي يمارس فيها النشاط.

إنَّ الفهم الجيد لهذه المؤشرات يسمح بمعرفة مصادر المخاطر التي تحيط بالمؤسسة، سواء كانت متعلقة بتنظيمها الإداري والمحاسبي والجبائي أو أنشطتها المختلفة.

¹ رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجister في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 41-42.

² طبيب عبد السلام، وآخرون، دور المراجعة الجبائية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 4، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 43.

2-التخطيط لبرنامج المراجعة الجبائية: بعد جمع المعلومات والبيانات، يضع المراجع خطط لسير مهمته هذه الخطوة يمكن أن تفيده في توجهاته المستقبلية، وتشمل على:¹

أ-المعرفة العامة بالمؤسسة: في هذه المرحلة يجب أن يكون لدى المراجع رؤية شاملة لكل ما يتعلق بالمؤسسة من تاريخ إنشائها وموقعها وشكل وطبيعة نشاطها، وكذلك رقم تسجيلها في السجل التجاري والجبائي.

ب-معرفة الوثائق المحاسبية والقانونية والتيسيرية للمؤسسة: من خلال الاطلاع على تقرير محافظ الحسابات للمؤسسات وتقرير المراجع الداخلي والبيانات المالية ومؤشرات الإدارة ومحضر اجتماع الجمعية العمومية.²

ج-تحديد المخاطر والأهداف: من خلال المعلومات المكتسبة من مرحلة المعرفة العامة بالمؤسسة يتم تحديد المخاطر، هذه المرحلة تسمح للمراجع بتعيين الأهداف وإدراك المزيد من الفعالية وتغطية المخاطر.

د-التطلع على علاقة المؤسسة بإدارة الضرائب: وذلك من خلال فحص البريد الإلكتروني الوارد من إدارة الضرائب، والتحقق من الطلبات المرسلة منها المعلومات الخاصة بالدورات غير المصرح بها وكذا المعلومات الخاصة بالأطراف المعاملة مع المؤسسة.³

ه-التعرف على الخصائص الجبائية للمؤسسة: وذلك بالتعرف على النظام الجبائي المطبق والتحقق من استفادة المؤسسة من امتياز جبائي وإذا كان عليها التزامات جبائية.

ثانيا-مرحلة تنفيذ المهمة: يقوم المراجع الجبائي في هذه المرحلة بتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالجانب الجبائي للمؤسسة.

¹ سمية قحموش، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة أم البوارقى، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 298.

² شرّاد سمير، منهجة المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار المراجعة التعاقدية، مرجع سابق، ص 84.

³ حناش حبيبة، وقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي والمالي وأثره في التدقير الداخلي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 88.

1-تقييم نظام الرقابة الداخلية: تعتبر هذه المرحلة أساسية وضرورية للمراجع الجبائي، حيث تعتبر مؤشر على مصداقية وتطابق المعلومات الجبائية المفصح عنها في القوائم المالية مع التشريعات، وفي الحالة العكسية فهذا يعني وجود انحرافات بخصوص المعلومات الجبائية عن قواعد التشريع الجبائي.¹

أ-استبيانات الرقابة الداخلية الخاصة بالجانب الجبائي: هي عبارة عن قائمة أسئلة تتضمن مجموعة من الاستفسارات المكتوبة وتكون الإجابة عنها بنعم أو لا، بحيث تشير إجابة نعم إلى قوة نظام الرقابة الداخلية في حين إجابة لا إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية، وتصمم وفقا لأهداف المراجعة.²

ب-التحليل المالي للتصریحات المودعة من قبل المؤسسة: يمكن أن يستفيد المراجع بشكل كبير من تقنيات التحليل المالي، هذه القاعدة تطبق على العناصر المصرح بها من خلال الوثائق الجبائية، والهدف من هذا التحليل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فإن المراجع يعمل على:³

- دراسة طرق معالجة القضايا الجبائية.

- ملاحظة شروط إنجاز مختلف التصریحات الجبائية.

- دراسة إجراءات التحقيق والرقابة المستعملة من طرف المؤسسة.

ج-تنفيذ إجراءات التحقيق المباشرة: هذا التقييم يمكن إجرائه بطريقة إحصائية إذا تعلق بالخطر العام للتحقيق، هذه الرقابة التي تعتمد على احترام القواعد الجبائية، إنّ الهدف من هذه الخطوة هو إبداء رأي حول مدى امتنال المؤسسة للتشريعات الجبائية،⁴ ولهذا يجب على المراجع الربط بين احترام القواعد الجبائية من جهة، وبين الالتزامات التصریحية من جهة أخرى.

ثالثا-مرحلة اعداد التقرير: بعد فحص الأسئلة الجبائية المقدمة حول شكل ومضمون الالتزامات الجبائية، على المراجع إعداد تقرير يتضمن نتائج التحقيقات التي قام بها⁵، ويجب أن يكون التقرير موضوعي

¹ محمد محمود ذيب حoso، التدقيق لأغراض الضريبية، مرجع سابق، ص.88.

² حولي محمد، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجистر، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص.79.

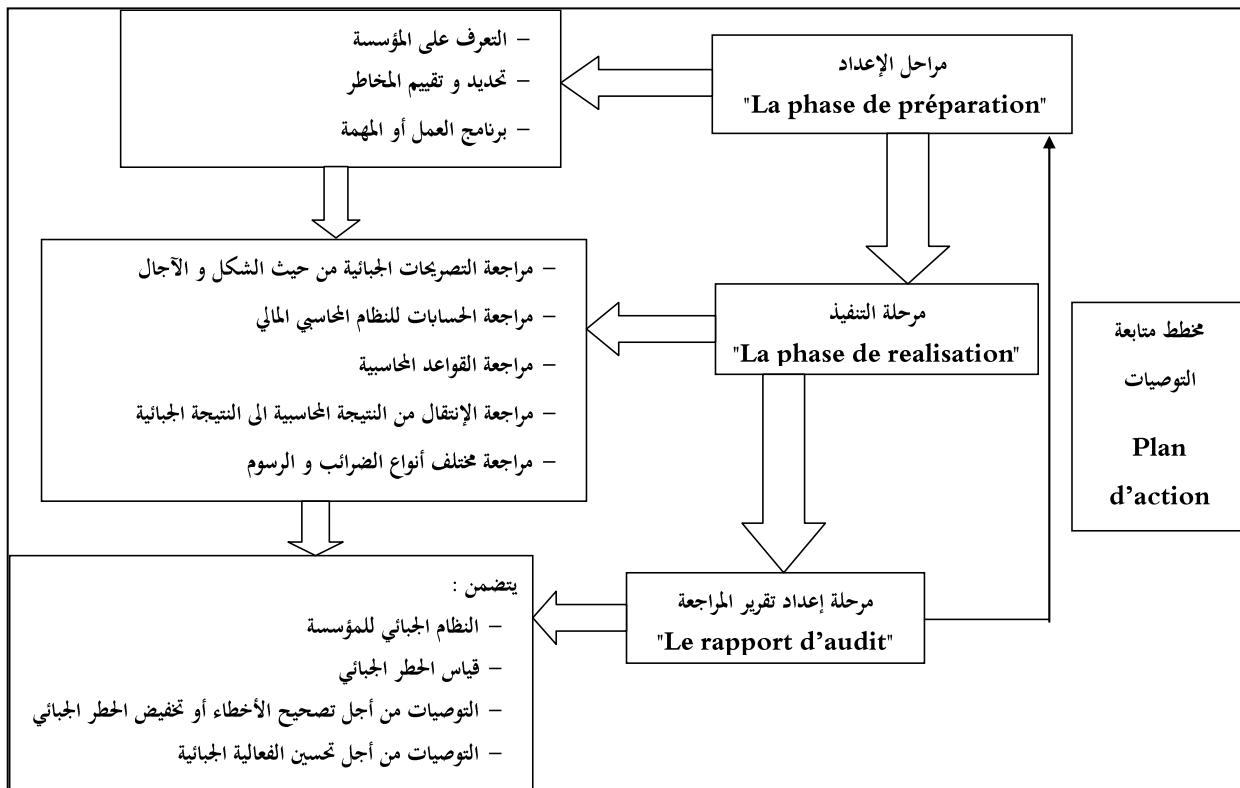
³ رضا خلاصي، المراجعة الجبائية تقييمها ومنهجيتها، رسالة ماجистر، جامعة الجزائر، 2000، ص.50.

⁴ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصریحات الجبائية، مرجع سابق، ص.30.

⁵ رلي عبد الرزاق حسين، مدى الالتزام الفاحص الضريبي الفلسطيني:معايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من الكشف عن حالات التهرب الضريبي، رسالة ماجистر، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص.83.

واضح وبناء، وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب إضافة إلى توصيات موجهة إلى مسیر المؤسسة حيث يحدد الأخطاء والعقوبات المترتبة عنها كما يقترح علاج لها.¹

الشكل رقم (01-01): مراحل سير عمل المراجعة الجبائي.



المصدر: من إعداد الطالبین بالاعتماد على الدراسة النظرية.

¹ عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 521.

المبحث الثالث: الإطار العملي للمراجع الجبائي

إنّ النظام الضريبي نظام تصريحجي فهو يعتمد على المراجعة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، واكتشاف الأخطاء والانحرافات ومحاربة التهرب الضريبي من أجل استرجاع حقوق الخزينة العمومية، وتحتختلف عملية مراجعة وفحص التصريحات باختلاف أنواع وأشكال المراجعة الجبائية، فيمكن أن تباشر بطريقة عامة ويمكن أن تكون معمقة ودقيقة.

المطلب الأول: المراجعة الجبائية العامة

تمارس مفتشيات الضرائب نوعين من أنواع المراجعة الجبائية وهما المراجعة الشكلية والمراجعة على الوثائق، حيث يقوم المراجع الجبائي بفحص تصريحات المكلفين بالضريبة.

أولا-المراجعة الشكلية: تتم بطريقة منتظمة وغير انتقائية لتصريحات المكلفين بالضريبة تنجذب كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية، حيث تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات¹. ويتم هذا النوع من المراجعة الجبائية على مستوى إدارة الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، وتلعب دوراً في تحسين جودة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين وذلك من خلال²:

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة؛
- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة على التصريحات؛
- الكشف عن المعلومات والعناصر المهمة.

ثانيا-المراجعة على الوثائق: على غرار المراجعة الشكلية التي تقتصر بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين، فإن المراجعة على الوثائق تقتصر بإجراء فحص نكدي و شامل لتصريحات الجبائية المكتوبة من قبل المكلفين³ وهذا في الإدارة الجبائية أين يتواجد الملف الجبائي لمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المتحصل عليها من قنوات

¹ رحماني أحمد، جبورى محمد، التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية لتعزيز المراجعة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2019، ص 66.

² ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2004، ص 45.

³ بوياطة أميرة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والحد منها، مجلة المقاولاتية والتسمية المستدامة، مجلد 03، العدد 01، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص 55.

أخرى كالإدارات والهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين، وغيرها من الأطراف الأخرى، ومنه بحد أن المراجع يقوم ب:¹

- التأكد من صحة العمليات والمعدلات الضريبية المطبقة عليها؛

- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة مدى ترابطها وتطور الديمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى؛

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف؛

- فحص جميع الأعمال التي تتم على مستوى المكتب.

المطلب الثاني: المراجعة الجبائية المعمرة

على عكس المراجعة الجبائية الأولية، يتم تمثيل المراجعة الجبائية المعمرة في مختلف التدخلات المباشرة للأماكن التي يزاول فيها المكلفو نشاطهم، من أجل التأكد من صحة التصريحات مع ما هو موجود على أرض الواقع.

أولاً-التحقيق في محاسبة المكلفين (VC): هو التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التصريرات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

1-تعريف التحقيق في المحاسبة: يقصد به "مجموعة من العمليات الهدفية إلى القيام بفحوصات بعين المكان لمحاسبة المكلف ومقارنتها مع المعطيات المادية، قصد التحقيق من صحة ونزاهة التصريرات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة، مع القيام بكل التعديلات الضرورية"²

إن المهد الأساسي من وراء عملية التحقيق المحاسبي، هو إبراز كل الأخطاء المتضمنة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب والرسوم المستحقة التي قدمتها المحاسبة.³

¹ عيسى بلخوج، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2004 ص 57.

² منصور بن أعمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 23.

³ مريم بو عمامة، حنيفة بن ربيع، دور الرقابة الجبائية في الحد من التلاعب المحاسبي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، جانفي 2021، ص 269.

2-شروط التحقيق في المحاسبة: أوجب المشرع الجبائي جملة من الشروط التي يجب مراعاتها واحترامها قبل وأثناء إجراء هذا النوع من التحقيق أهمها:¹

- يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والمستندات المحاسبية بعين المكان؛
- لا يمكن إجراء هذا النوع من التحقيق إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مفتش على الأقل؛
- يجب أن يشتمل التحقيق جميع المعلومات والبيانات والمعالجات التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تكوين المادة الخاضعة للضريبة؛
- يمكن إجراء عملية التحقيق في عين المكان أو مستوى المصلحة، بناءً على طلب المكلف بالضريبة؛
- لا يمكن بدء هذا الإجراء ما لم يتم إشعار الشخص المكلف مسبقاً؛
- لا يمكن أن يستغرق التحقيق في عين المكان أكثر من ثلاثة أشهر فيما يخص: 2
- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها لا يتجاوز 1 000 000 دج بالنسبة لكل ستة محقق فيها؛
- كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 000 000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛
- ويمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق، على التوالي 5 000 000 دج و 10 000 000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛
- يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات 9 أشهر.

ثانيا-التحقيق المصوب في المحاسبة (VCP): يعتبر طريقة جديدة من طرق المراجعة الجبائية المستحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2010، يتميز هذا النوع من التحقيق بأنه أقل شمولية وأكثر سرعة من التحقيق المحاسبي.³

¹ دوداح رضوان، بن عربية شيراز، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخليل تحت إطار الرقابة الجبائية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة حمہ لحضر الودي، الجزائر، ماي 2022، ص 374.

² مصطفى عوادي، نصر رحال، التحقيق الجبائي على المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، العدد 01، جامعة الشهيد حمہ لحضر الودي، الجزائر، 2016، ص 33.

³ بشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص 63.

هو عبارة عن التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، ويتم كذلك التحقيق عندما تشك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي يتم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد.¹

1- شروط التحقيق المصوب في المحاسبة: يخضع هذا النوع من التحقيق لجملة من الشروط التي يجب

مراعاتها وهي كما يلي:²

- يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين وإجراء كل التحريرات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها لمدة تقل عن سنة جبائية واحدة؛
- يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق العام المذكور سابقاً؛
- لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً؛
- يمنح للمكلف أجل ثلاثين (30) يوما لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بالتقويم؛
- لا يمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية برتبة مفتش على الأقل؛
- لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان للدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من شهرين (2).
- إن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتمم عند التحقيق المصوب³.

¹ خذيري صيرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسهيل والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 325.

² وارزقي ميلود، الرقابة الجبائية: نقاط مرحلية (التحقيق المصوب، التليس الجبائي...) وتجيئات استراتيجية، مجلة دراسات، العدد 52، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، مارس 2017، ص 307.

³ بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجистر، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2014، ص ص 51، 52.

2- إيجابيات وسلبيات التحقيق المصوب في المحاسبة وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية:

من بين إيجابيات التحقيق المصوب في المحاسبة نذكر:¹

- تقليل فترة التحقيق، لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط؛

- اقتصار التحقيق على عينة واحدة، يزيد في دقته واكتشافه لأغلب الأخطاء؛

أما السلبيات فنذكر منها:²

- من الصعوبة إيجاد العينة الممثلة لحجم كبير من المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يجعل عملية التحقيق عشوائية؛

- الاقتصر على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، وحسب إهمال البقية حيث لا يمكن تعليم النتائج المتوصل إليها على كافة المعلومات المحاسبية.

ثانيا- المراجعة العمقة في بحمل الوضعية الجبائية (**VASFE**) : يختص هذا النوع من التحقيق بالأشخاص الطبيعيين وقد يكون في بعض الحالات مكملاً للتحقيقات السابقين، حيث يتعلق بمصادر وأنواع دخل الأشخاص الطبيعيين.

1-تعريف المراجعة العمقة في بحمل الوضعية الجبائية: هو جموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة والدخل المصرح به، بصفة عامة التأكيد من التصريحات على الدخل العام (المدخل المتحقق خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل مقابل عن العقارات المبنية وغير مبنية ...).³

لا يطبق هذا التحقيق إلا على الأشخاص الطبيعيين، فلا يعني بالأشخاص المعنويين ولو كان موضوعه أحد الشركاء، وفي هذه الحالة تتم مناقشة نصيب الشريك المعنى بمفرده، يمكن القيام بهذا النوع

¹ محمد زرقون، سليمان عيتر، جدوى الرقابة الجبائية في تدقير التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي العدد 01، جامعة زيان عاشور بالحلفة، الجزائر، جوان 2014، ص47.

² عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الخد من التهرب والغش الضريبيين- حالة الجزائر، رسالة ماجister في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المدينة، 2009، ص135.

³ بن عثمان عائشة، ولهي بوعلام، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوظيف المسيلة، الجزائر، 2017، ص، 148-149.

من التحقيق عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير مهتم جبائياً وجود أنشطة أو مداخل متعلقة من الضريبة.¹

ومن أهم الأحكام المتعلقة بهذا النمط من المراجعة أنّ نص المادة اشترطت رتبة مفتش على الأقل بالنسبة لموظفي الإداره الضريبية الذي يقوم بهذه العملية، مع ضرورة الإعلام المسبق بهذا التحقيق، ولا يمكن أن تتجاوز مدة التحقيق سنة واحدة، وحتى في حالة احترام هذه الآجال لا يمكن لإدارة الضرائب الشروع في نفس التحقيق خلال نفس الفترة.²

أما معايير اختبار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من المراجعة فتمثل في الآتي:³

- الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الحامة التي قاموا بها؛
- الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة، ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة؛
- الأشخاص الذين لا يملكون ملفات جبائية غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية. مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة، فالإدارة لها الحق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة.

2-الهدف من إجراء المراجعة المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة: في هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط

¹ بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 45.

² محمد قلي، فهيمة بلو، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاحتفاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 6، معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتأمungست، الجزائر، 2018، ص 156.

³ خلوفي سفيان، بوجريرو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تعزيز عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، مجلة ميلاد للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2019، ص 205.

الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية والمراجع الجبائي

معيشة أعضاء المقرر الجبائي من جهة أخرى¹، وهذا من شأنه أن يفيد في اكتشاف الأخطاء والثغرات ومعرفة مصادر دخل المكلفين ومدى مشروعيتها ولا يدع المكلف مجالا للنفي وعدم الاعتراف².

3- إجراءات المراجعة المعمقة في بحمل الوضعية الجبائية الشاملة: هذا النوع من المراجعة له مجموعة من

الإجراءات التي يتبعها المراجع وتمثل في:³

- الاطلاع على الملف الجبائي للمكلف؛
- الاطلاع على جميع الملفات التي بحوزة الإدارة الجبائية والتي تخص أفراد العائلة؛
- البحث عن المعلومات التي تخص المكلف لدى أطراف أخرى؛
- ارسال إشعار بالمراقبة مع وصل استلام إلى المكلف المعين وينجح أجالا للتحضير يقدر ب 15 يوما ابتداء من تاريخ استلام الإشعار؛
- الطلب من المكلف المعين التصریح بكافة ممتلكاته في تصريح خاص؛
- يجوز للمحقق التنقل إلى عين المكان لجمع المعلومات الضرورية للتحقيق؛
- يجوز للمحقق أن يطلب من المكلف المعين كل التبريرات والتوضيحات اللازمة لاستكمال التحقيق.⁴

4- نتائج المراجعة المعمقة في بحمل الوضعية الجبائية: بعد انتهاء المحقق من عملية التحقيق والمقارنة قد

يتوصل إلى نتيجتين هما:⁵

- قبول أساس فرض الضريبة الم المصرح بها من قبل المكلف، ومن ثم عليه إشعار هذا الأخير بغياب التقويم؛

¹ آسيا قاسيمي، فہیمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعیلها، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، ديسمبر 2019، ص160.

² يحيى الخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص20.

³ المادة 21، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021، ص15.

⁴ سليمان عيتر، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص137.

⁵ مراد كواشي، جمعة شرقى، مسار التحقيق المحاسى في إطار الرقابة الجبائية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2017، ص170.

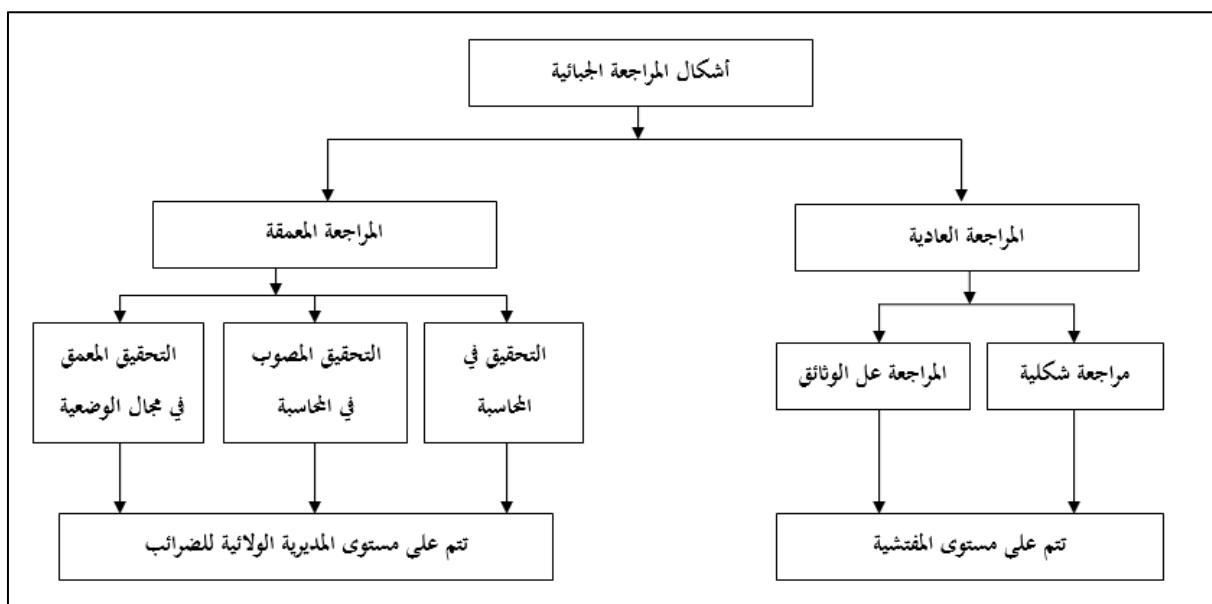
- رفض أساس فرض الضريبة، إذا علم أن ما هو مصرح به كمدخيل ليس حقيقية وغير مطابقة للواقع؛

وعليه يقوم بإعادة تكوين أساس الإخضاع وإبلاغ المكلف المحقق في وضعيته الجبائية بذلك، ويجب أن يكون هذا الإبلاغ مفصلا بأرقام وجدائل بطريقة تسمح له بفهم التقويمات المجرأة حتى يتسعى له الرد عليها بلاحظاته أو قبوله، مع منحه مدة 40 يوما.

ويجب أن يحتوي الإبلاغ بإعادة تكوين أساس الإخضاع أساسا على ما يلي:¹

- النقائص المكتشفة عند فحص الملف الجبائي؛
- عدم التوافق الملحوظ ما بين الدخول المصرحة وتلك التي تم الاطلاع عليها، مع إظهار مصدر وطبيعة المعلومة المستغلة؛
- طريقة وكيفية التقييم والتسويات المقترنة.

الشكل رقم (01-02): أشكال المراجع الجبائية



المصدر: العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجистر في علوم التسيير، جامعة المدية، 2008، ص 165.

¹ معنی ناصر، دراسة تقديرية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء حالة ولاية مسيلة خلال الفترة 2004-2008، رسالة ماجистر في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010، ص، 124-125.

خلاصة

المراجعة الجبائية أداة هامة ولا غنى عنها حيث تسخر لها الدولة الكثير من الإمكانيات لإنجاحها وجعلها فعالة وفي خدمة الاقتصاد الوطني، فهي تسمح للمؤسسة بتفادي حدة المخاطر التي قد تتعرض لها وتتأثر سلباً على وضعيتها المالية وذلك من خلال إجراءاتها المختلفة وقدف لإعطاء مصداقية وشفافية على التصريحات الجبائية.

ويعتبر العنصر البشري أهم حلقة في مهمة المراجعة الجبائية حيث يمكن إدارة الضرائب من تعزيز قدراتها واكتشاف نقاط الضعف وإيجاد حلول لها، وذلك بتحفيض العبء الضريبي والتأكد من صحة الإقرارات الجبائية المصرح بها، فإنّ الوصول إلى أهداف المهمة التي تم الاتفاق عليها تستدعي من المراجع الجبائي انتهاج خطوات تمكنه من تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائية على ضبط
جودة التصريحات الجبائية

تمهيد:

النظام الضريبي الجزائري كالعديد من الأنظمة المطبقة في معظم الدول المتقدمة ذو طبيعة تصريحية والتي تخول للمكلف تقدير دخله بنفسه من خلال تقديم تصريحات بذلك، من شأنها تأسيس وعاء ضريبي صحيح.

ليتطور مفهوم المكلف إلى ما نسميه الشريك الذي يساهم في الحصيلة الضريبية، غير أنّ هذه التسمية لا تعتبر حقيقة وصادقة في حالة ما إذا امتنع الفرد عن الامتثال لذلك نتيجة نقص الوعي لديه من الأساس، هذا ما يؤثر بشكل مباشر على صحة ومصداقية ما يقدمه من تصريحات، وفي محاولة من الدولة لتصحيح هذا المسار وكلت مهمة ذلك إلى المراجع الجبائي الذي يمتلك من المؤهلات ما يسمح له بالوصول إلى فعالية المراجعة التي يقوم بها وتحقيق الالتزام الطوعي للمكلف.

لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- البحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية
- البحث الثاني: جودة التصريحات الجبائية
- البحث الثالث: دور المُراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية

المبحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية

يواجه النظام الجبائي الجزائري تحديات أمام التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي، وكونه يتضمن بالميزة التصريحية التي تحول للمكلف أداء الضريبة، تقدير وتصريح دخله بنفسه فقد اكتسب التصريحات الجبائية أهمية بالغة لدى جميع الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية

رغم اختلاف التشريعات الجبائية لا يختلف الباحثون حول مفهوم التصريحات الجبائية ومدى أهميتها وما تتوفر عليه من معلومات.

أولاً-تعريف التصريحات الجبائية: التصريح لغة يعني الإدلاء أو الإقرار، ومن أجل تحديد التصريح في المجال الجبائي وجوب الاطلاع على التعريفات التي قدمها الباحثون نذكر منها:

"الإقرار الضريبي هو كشف يقدم إلى الإدارة الضريبية يتضمن معلومات تفصيلية عن مدحولات المتسبب ومصادر هذه المدحولات ومقدارها"¹ حيث يقوم المكلف بالضريبة باستلام نماذج التصريح من طرف الإدارة الجبائية من أجل ملئها وإعادتها إلى الإدارة².

كما يمثل التصريح أو الإقرار الضريبي التزاما من المكلف اتجاه الإدارة الجبائية في وقت محدد قانوناً تؤسس على إثره الضريبة الواجب دفعها.³

إذ فهو عبارة على مجموعة من المعلومات التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.⁴

تعريف مستخلص مما سبق، فإن التصريحات الجبائية عبارة عن وثائق محددة قانوناً يتم فيها التصريح بمدخل المكلف ورقم أعماله لأجل تأسيس الضريبة المستحقة عليه من طرف الإدارة الجبائية.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الضرائب المباشرة، ط1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص266.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص346.

³ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص171.

⁴ سلمة شيخي، مريم رياض، مساحة التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دفاتر البحوث العملية، المجلد 9، العدد 2، المركز الجامعي مرسللي عبد الله تيازة، الجزائر، 2021، ص452.

ثانياً-طرق تقديم التصريحات الجبائية: يتم تقديم التصريح الجبائي للإدارة الجبائية من طرف:¹

1-المكلف نفسه: أي أن المكلف بالضريبة ذاته هو من يقوم بتقديم التصريح إلى الإدارة الجبائية باعتباره صاحب النشاط، وأكثر شخص على دراية تامة بمحمل مداخيله وما يتحققه من رقم أعمال، وفي هذه الحالة فإن المكلفين بالضريبة يمتلكون مستندات قانونية يمكن اللجوء إليها في حالة التحقيق والمراجعة من طرف الإدارة، وبالرغم من افتراض حسن نية المكلف إلا أنه قد يلجأ إلى التقليل من قيمة مداخيله عن طريق الإنفاص من الإيرادات أو الزيادة في النفقات.²

2-التصريح عن طريق الغير: وفي هذه الحالة فإن الإدارة الضريبية تلزم شخصاً آخر له علاقة بالمكلف الأصلي أن يقدم تصريحاً يتضمن مقدار دخل المعن، وكمثال على ذلك حالة المستخدم الذي يقدم تصريحاً عن قيمة ما يدفعه للموظفين من أجور، والمستأجر الذي يقدم تصريحاً عن قيمة الإيجار الذي يدفعه لصاحب العقار والمتمثل في عقد الإيجار.³

وتعتبر هذه الطريقة في التصريح فعالة باعتبار أن الغير ليس له غاية أو مصلحة في إخفاء الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي ضمان دقة المعلومات المتعلقة بالوعاء الضريبي.⁴

ثالثاً-أهمية التصريحات الجبائية: يسمح التصريح الجبائي بنشوء اتصال بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، فأهمية التصريحات تكون على مستوى الطرفين.

1-بالنسبة للمكلف بالضريبة:

- إن اعتماد التصريح الجبائي كأساس لتقدير الوعاء الضريبي، وتحديد مبلغ الضريبة المستحقة من أفضل الطرق لتحقيق أكبر قدر من العدالة الضريبية، فالممول نفسه هو أنساب شخص يعرف قيمة مداخيله وقيمة الضريبة المفروضة عليه.⁵

¹ محمد عباس محزzi، اقتصadiات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 253.

² يوسف عاشور، فاتورة الغش الجبائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 36.

³ حميد بوزيزة، جباية المؤسسة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون الجزائر، 2007، ص 34.

⁴ محمد عباس محزzi، اقتصadiات الجباية والضرائب، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص، ص 148-149.

⁵ عديد أمينة، التصريح كآلية رقاية في النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجister في القانون العام للأعمال، جامعة حيجل، الجزائر، 2012، ص 17.

- عملية التصريح تترجم درجة الوعي الضريبي للمكلف وتنمي شعوره بالمشاركة في تحديد الضريبة وبالتالي ضمان التزامه الطوعي وزيادة الحصيلة الجبائية.
- مع التطور الحاصل في النظام الجبائي وظهور رقمنة التصريحات وجعلها إلكترونية ¹ بين ذلك العديد من الإيجابيات المتمثلة أهمها توفير الوقت والجهد،¹ مع الأخذ بعين الاعتبار التقليل من الأخطاء.
- يشكل التصريح أداة مهمة في حالة المنازعات فهو يتمتع بحجة إثبات قوية يصعب ردها لاحتوائه على المعلومات المتعلقة بنشاط المكلف بمجرد إيداعه خلال الآجال القانونية.²

2- بالنسبة للإدارة الجبائية:

- تخفيف العبء على الإدارة الجبائية في تحصيل الضريبة من خلال الالتزام الطوعي بالتصريحات وفي آجالها المحددة قانوناً.
- يعبر التصريح الجبائي بشكل كبير عن كفاءة الإدارة وفعالية النظام الجبائي، إذ أنه يتعلق بدرجة الوعي الضريبي لدى المكلفين، فكلما زادت درجة الوعي ازدادت معه نسبة الالتزام.³
- تكين الإدارة الجبائية من ممارسة المراجعة على جميع الشاطئات والمداخليل المصرح بها، باعتبارها على إطلاع بيادها ومكان مزاولة النشاط من خلال المعلومات التي يقدمها التصريح الجبائي.⁴

المطلب الثاني: أهم أنواع الضرائب والرسوم المصرح بها

قبل التطرق إلى أنواع التصريحات الجبائية التي يتلزم بها المكلف بالضريبة لابد من معرفة أهم أنواع الضرائب والرسوم التي تحتويها.

1- الضريبة على الدخل الإجمالي: (IRG) تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف، حيث يتم الحصول على الدخل الإجمالي الصافي الخاضع للضريبة بعد طرح المصاريف المحددة قانوناً من محمل الإيرادات، وتميز بأنها ضريبة سنوية تصاعدية تحسب وفق جدول سلم تصاعدي.⁵

¹ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 47.

² طالبي بن عيسى، التصريح كأدلة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 02، زيـان عـاشـورـ بالـجـلـفـةـ،ـ الـجـزاـئـرـ،ـ جـوانـ 2019ـ،ـ صـ 518ـ.

³ لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، رسالة ماجister في الإدارة المالية، جامعة حيحل، الجزائر، 2016 ص 60.

⁴ لكحاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مرجع سابق، ص 28.

⁵ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، ج 1، ط 2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 69.

أ-المدخل الخاضع للضريبة: تمثل أصناف الدخل الصافي الإجمالي في:¹

- أرباح صناعية وتجارية.
 - أرباح المهن غير التجارية.
 - الأرباح الفلاحية.
 - الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
 - عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
 - المرتبات والأجور والمعاشات.
 - فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.
- ب-معدلات فرض الضريبة: حسب الجدول التصاعدي السنوي التالي:

الجدول رقم (01-02): معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة (%)	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
%0	لا يتجاوز 240.000 دج
%23	من 240.001 إلى 480.000 دج
%27	من 480.001 إلى 960.000 دج
%30	من 960.001 إلى 1.920.000 دج
%33	من 1.920.001 إلى 3.840.000 دج
%35	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المادة 31 قانون رقم 16-21 المتضمن قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الخميس 25 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 30 ديسمبر 2021، العدد 100، ص 12 (المعدلة والمتممة للمادة 104 من ق.م.ر).

¹ المادة 02، قانون رقم 16-21 المتضمن قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الخميس 25 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 30 ديسمبر 2021، العدد 100، ص 3-4.

2-الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تعتبر النوع الثاني من الضرائب المباشرة تؤسس على محمل الأرباح التي تتحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين،¹ فهي تعنى بالدخل الصافي للأشخاص المعنويين، وأهم ما تميز به أنها ضريبة سنوية نسبية تتعلق بربح سنة واحدة وتخضع لمعدل محدد.²

أ-الأشخاص الخاضعون للضريبة: تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأشخاص المعنوية التالية:³

- شركات رؤوس الأموال (شركات الأسهم، شركات ذات المسئولية المحدودة، شركات بالتوسيعية ذات الأسهم).
- شركات الأشخاص الذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات (اختيار لا رجع فيه).
- الشركات المدنية التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات حيث إن هذا الاختيار لا رجعة فيه طول مدة حياة الشركة.
- مؤسسات وهيئات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.
- الشركات المنجزة للعمليات والمنتجات المذكورة في المادة (12) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الشركات التعاونية والاتحاداتها.

ب-حساب الضريبة: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:⁴

19% بالنسبة لإنتاج أنشطة السلع.

23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، والأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكمالات السفر.

26% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

¹ محمد الأمين وليد طالب، قلادي نظيرة، مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 328.

² بن اعمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 16.

³ المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2021، ص 16، <https://mfdgi.gov.dz>، بتاريخ 05/03/2022، الساعة: 10:03

⁴ المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب وزارة المالية 2021، ص ص 35-36.

3-الرسم على النشاط المهني: (TAP) قبل سنة 1996 كانت النشاطات الصناعية والتجارية خاضعة للرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والنشاطات

غير التجارية كالمهن الحررة خاضعة للرسم على النشاط غير التجاري، وقد تم توحيد هذين الرسمين إلى الرسم على النشاط المهني ابتداء من 1996/01/01.¹

أ-مجال تطبيق الرسم: يستحق الرسم بصدق رقم أعمال يتحققه في الجزائر المكلفو بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.²

ب-حساب الرسم: ويتم حساب الرسم على النشاط المهني بمعدل محمد كال التالي:³

- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب: 1.5%.
- يرفع معدل الرسم إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

4-الرسم على القيمة المضافة (TVA): يعرف الرسم على أنه ضريبة على السلع أو الخدمات حيث أن المستهلك النهائي لهذه السلعة أو الخدمة هو الذي يتحمل عبئها بالأحرى، وبالتالي فهو يعتبر من الضرائب غير المباشرة لإمكانية نقله للغير عن طريق البيع أو الاستهلاك⁴، وأهم ما يميزه أنه ضريبة عامة غير تراكمية تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة أو الخدمة إلى غاية وصولها إلى المستهلك النهائي.⁵

أ-العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة: وتصنف إلى:

العمليات الخاضعة وجوبا: وهي:⁶

- المبيعات والتسلیمات على الحال الأصلي من المنتوجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين؛

¹ حميد بوزيادة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون الجزائر، 2007، ص 131.

² المادة 57، قانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية 2022، مرجع سابق، ص 24.

³ المادة 59، المرجع نفسه، ص 25.

⁴ عبد المجيد قادي، دراسات في علم الضرائب، ط 1، دار حرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 129.

⁵ بوزيادة حميد، جبائية المؤسسة، مرجع سابق، ص 26.

⁶ المادة 02، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية 2021، ص 4.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

- الأشغال العقارية؛
 - المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون، كما جاء تعريفهم في المادة (4)؛
 - المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة، كما جاء تعريفهم في المادة (5)؛
 - التسليمات لأنفسهم؛
 - عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية؛
 - بيع العقارات أو المحلات التجارية وعمليات تجزئة الأرضي لأجل البناء وبيعها، عمليات بناء العمارت ذات الاستعمال السكني أو النشاط المهني أو الصناعي أو التجاري؛
 - المتاجرة في الأشياء المستعملة من غير الأدوات المكونة كلياً أو جزئياً من البلاتين، الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة (تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة)؛
 - العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرفة؛
 - الحفلات الفنية والألعاب والتسليمات على اختلافها؛
 - الخدمات المتعلقة بالهاتف والتليكس التي تؤديها إدارة البريد والوصلات؛
 - عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبيرة ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجار التجزئة.¹
- العمليات الخاضعة اختيارياً وهي:²

- السلع والخدمات الموجهة للتصدير؛
- العمليات المحققة لفائدة الشركات البترولية؛
- العمليات المحققة لفائدة المكلفين بالرسم الآخرين؛
- العمليات المحققة لفائدة المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء؛

ب-حساب الرسم على القيمة المضافة: وتحدد معدلات الرسم على القيمة المضافة ب:³

- 9% (معدل منخفض) ويطبق على المتوجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي؛

¹ المادة 89، قانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية 2022، مرجع سابق، ص35.

² المادة 3، قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص5.

³ المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة ، ص 12، 2021 / 12 / https://mfdgi.gov.dz، بتاريخ 21:29، الساعة: 2022/03/22.

- 19% (معدل عادي) ويطبق على العمليات، الخدمات والمنتجات غير الخاضعة للمعدل المخفض .%9

5-الضريبة الجزافية الوحيدة: ويخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين لا يتعدي رقم أعمالهم 8000.000 دج، حيث تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي جميع الضرائب والرسوم¹ مع ضرورة الإشارة إلى أنه يمكن للمكلفين طلب الخصوص للنظام الحقيقي عن طريق تقديم طلب.²

معدلات فرض الضريبة: وهي كما يلي:³

5% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع وبيعها؛

12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

المطلب الثالث: أنواع التصريحات الجبائية

تحتفل التصريحات الجبائية باختلاف النشاط الذي يمارسه المكلف بالضريبة والنظام الضريبي الخاضع له مع وجود تصريحات تشمل جميع الأنشطة والأنظمة على اختلافها.

أولا- التصريح بالوجود: ويعني إعلام المكلف ببداية ممارسة نشاطه والدخول تحت طائلة الإلخاضع، ويعتبر أول تصريح يقدمه، وقد نص عليه المشرع الجزائري كالتالي: "يجب على المكلفين الضريبي، الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في 30 يوما الأولى من بداية نشاطهم إلى مفتشية الضرائب التابعين لها، تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة،⁴ و يعد تصريحا مشتركا بين المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقى ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

¹ المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 64.

² المادة 03، من قانون الاجراءات الجنائية، مرجع ساية، ص 01.

³ المادة 282 مكرر، 4، قانون الضائقي الماشية والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 65.

⁴ المادة 183، قانون الضائقي الماشية والسموم المماثلة، مجمع سابقة، ص 43.

يجب أن يتضمن التصريح بالوجود المعلومات التالية:¹

- الاسم واللقب.
- العنوان بالجزائر وخارج الجزائر في حالة ما إذا كان المكلف بالضريبة من جنسية أجنبية.
- النشاط وتاريخ بداية النشاط.
- رقم التعريف الجبائي.

يبدأ إخضاع المكلف بالضريبة ابتداء من تاريخ بداية نشاطه، لكن في حالة ما إذا لم يقدم تصريحاً بالوجود إلى الإدارة الجبائية التابع لها فهذا لا يعني أنه لا تترتب عليه جملة الالتزامات الضريبية، بل على العكس تفرض عليه عقوبات وغرامات يحددها القانون.²

ثانياً-التصريح بالوعاء الضريبي: اختلفت التصريحات الخاصة بالقاعدة الضريبية باختلاف الأنظمة الضريبية.

1-التصريح الشهري: هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقداً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر منها (الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي)،³ الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور (IRG/S).

حيث أقر المشرع الجزائري على أنه يتعين على المكلف الخاضع للنظام الحقيقي أن يرسل قبل 20 يوم الأولى من كل شهر إلى قابض الضرائب كشفاً يبين فيه مبلغ العمليات المحققة لجميع معاملاته، ويجب اكتساب التصريح عن طريق السلسلة (G50) لون أزرق من طرف المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة، والسلسلة (G50 A) لون بني من طرف الإدارات العمومية.⁴

2-التصريح السنوي: ونمیز في هذا التصريح بين الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي في فرض الضريبة، ونظام الضريبة الجزاية الوحيدة.

¹ المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2021، ص.79 ، بتاريخ 23/03/2022، <https://mfdgi.gov.dz/>، الساعة: 13:55.

² قاشي يوسف، مطبوعة محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2015، ص.47.

³ المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، مرجع سابق، ص.79 ، بتاريخ 02/04/2022، الساعة: 10:15.

⁴ المادة 76، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص.26.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

ألزم المشرع الجزائري المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنوين بالتصريح السنوي، حيث يتعين عليهم أن يكتتبوا بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة التصريح الخاص بمبلغ ربحهم الصافي وكذا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح، وكذا الكشوف المرافقة.¹

كما يتعين على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إكمال تصريح تدبيري،² وآخر نهائيا تحدده نموذجه الإدارية الجبائية.³

وفيما يلي جدول يحدد أنواع التصريحات الخاصة بأهم الضرائب حسب اختلاف هذه الأخيرة:

الجدول رقم (02-02): التصريحات الجبائية السنوية.

نوع التصريح حسب نوع الضريبة	المطبوعة	أقصى أجل لإيداع التصريح	مكان إيداع التصريح
الضريبة على الدخل الإجمالي	وثيقة G n :01	30 أفريل من كل سنة	مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب لمقر إقامة المكلف
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية	وثيقة G n :11	30 أفريل من كل سنة	مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له مكان ممارسة النشاط
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح غير التجارية	وثيقة G n :13	30 أفريل من كل سنة	مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له مكان ممارسة النشاط

¹ المادة 18، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 11.

² المادة 01، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 04.

³ المادة 3 مكرر، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

<p>مفتاشية الضرائب الذي تتبع لها مسكن رب العمل أو مقر مؤسسته أو المكتب الذي قام بعملية الدفع أو مديرية المؤسسات الكبرى بالنسبة للمكلفين التابعين لها مهما كان محل دفع المداخيل الخاضعة للضريرية</p>	<p>30 أفريل من كل سنة</p>	<p>G وثيقة n : 29</p>	<p>الضريرية على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور</p>
<p>مفتاشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له مكان الاستغلال</p>	<p>30 أفريل من كل سنة</p>	<p>G وثيقة n : 15</p>	<p>الضريرية على الدخل الإجمالي صنف مداخيل فلاحية</p>
<p>مفتاشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له مقر الشركة</p>	<p>30 أفريل من كل سنة</p>	<p>G وثيقة n : 04</p>	<p>الضريرية على أرباح الشركات</p>
<p>مفتاشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له نشاط المكلف</p>	<p>30 جوان من كل سنة</p>	<p>G وثيقة n : 12</p>	<p>التصريح التقديري للضريرية الجزافية الوحيدة</p>
<p>مفتاشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبع له نشاط المكلف</p>	<p>20 حانفي من كل سنة</p>	<p>G وثيقة n : 12 Bis</p>	<p>التصريح النهائي للضريرية الجزافية الوحيدة</p>

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على موقع المديرية العامة للضرائب.

ثالثاً-التصريح بالتوقف عن النشاط: يلتزم المكلف الذي توقف عن النشاط بإبلاغ إدارة الضرائب وفقاً للاختصاص الإقليمي للنشاط، الغرض من هذا التصريح هو تسوية الحسابات الضريبية وتصفيتها وضعية المكلف تجاه مصالح الإدارة الجبائية.

سواء كان التوقف كلياً أو جزئياً على المكلف أن يكتتب تصريحاً بالتنازل أو التوقف عن النشاط وهذا في أجل مدة 10 أيام، أما في حالة الوفاة فيجب إكتتاب تصريح إجمالي وتصريح خاص يتضمن المداخيل الخاضعة للضريرية من طرف ذوي حقوق المتوفى، في أجل 6 أشهر من تاريخ الوفاة.¹

¹ طالبي بن عيسى، التصريح كأدلة إثبات الفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 514.

المبحث الثاني: جودة التصريحات الجبائية

التصريحات الجبائية هي نوع من أنواع التقارير المالية الناتجة من واقع المعلومات المحاسبية التي تمت معالجتها، وبالتالي فإنّ جودتها تنتج أساساً من جودة هذه المعلومات حيث أن أي مستخدم لهذه الأخيرة لا يراعي الكمية المقدمة إليه فحسب بل يعني بنوعيتها أيضاً، مما يجعلها أكثر فعالية ومنفعة.

المطلب الأول: مفهوم جودة التصريحات الجبائية

إنّ مصطلح الجودة كثير التداول له مفاهيم مختلفة وبعد أن كان يخص المنتوج فقط، أصبح يشمل المنتوج والخدمة معاً.

الجودة لغة من الكلمة جاد وأجاد أي أتى بالجيد، ويقصد بها الكيف عكس الكم وهي المطابقة مع المتطلبات.¹

عرفت الجودة من قبل الجمعية الأمريكية للجودة على أنها: "الميزة والخصائص الكلية للمنتج أو الخدمة التي تعكس قدرته على تلبية حاجات صريحة وضمنية".²

أولاً-تعريف جودة التصريحات الجبائية: يمكننا استنتاج تعريف جودة التصريحات الجبائية من خلال جودة ما تحتويه هذه التصريحات من المعلومات المحاسبية والمالية، حيث أنه لا يمكن ربط مصطلح الجودة بالمعلومات إلا إذا كانت أكثر فائدة ومنفعة فجودتها هي مقياس لمدى فائدتها للغرض الذي أعدت من أجله.³

كما تعني: "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية، وما تتحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحرير والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية المهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق المدفوع من استخدامها".⁴

¹ محمد فلاق، إدارة الجودة الشاملة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، (من دون سنة)، ص ص، 17-18.

² محمد الطائي وآخرون، ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ج 01، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2012، ص 22.

³ أحلام بلقاسم كحولي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 49.

⁴ صحراوي إيمان، أثر اعتماد جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، إدارة مالية ومحاسبية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 49.

كما يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الالتزام بالقواعد والإجراءات والقوانين المتعارف عليها وتطبيقاتها من طرف مقدم هذه المعلومات.¹

من هنا يمكن القول أنَّ التصريحات الجبائية ذات الجودة هي تلك التي تعكس الوضعية الحقيقية للمكلف بالضريبة من خلاله التزامه بالقوانين الجبائية من النواحي شكلاً ومضموناً وفي الوقت المناسب، هذا ما يمكن للإدارة الضريبية من تأسيس قاعدة صحيحة للضريبة وبالتالي تكون هذه التصريحات قد أدت إلى المدف الذي أُسست من أجله.

ثانياً- خصائص جودة التصريحات الجبائية: إنَّ الخصائص التي تميز المعلومات المحاسبية والمالية هي تلك الصفات التي يجعل المعلومات الواردة في التصريحات الضريبية ذات فائدة، وتتمثل هذه الخصائص في:

1-الملائمة: المعلومات الملائمة هي تلك الموافقة لاحتياجات الجهات المستخدمة لها، والمرتبطة بموضوع التصريح مع التأكيد على ضرورة إعدادها في الوقت المحدد، إذ لا فائدة من معلومة متأخرة عن لحظة استخدامها،² مهما كانت درجة أهميتها، ما يمكن مستخدمها من تكوين فكرة مستقبلية من أجل اتخاذ القرار أي تحقيق الغرض الذي أعدت من أجله، وبالتالي فالملازمة ترتبط بالمقاييس الثلاث التالية:³

أ-القدرة على التنبؤ: أي تحقيق رؤية مستقبلية وتحسين قدرة مستخدمها على توقع الأحداث، ومثال ذلك استمرارية المكلف بالضريبة في نشاطه من خلال النتائج والأرباح التي أقر بها والعكس في حالة العجز.

ب-التغذية العكسية: أو ما يسمى بالقيمة الاسترجاعية وتعني القدرة على تقييم الأداء وبالتالي التأثير في اتخاذ القرار،⁴ وكإسقاط لهذا المفهوم تصريح المكلف برقم أعماله السنوي قبل نهاية العام.

¹ عبد المالك زين، دروسي مسعود، أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 416.

² سمحة بورحص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 137.

³ أحمد ذكري، زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 47.

⁴ قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحت عباس، سطيف 01، 2016، ص 32.

ج-التوقيت المناسب: فكل ما ذكر ومهما كانت أهميته من ناحية التوافق والتنبؤ لا يفي بالغرض إن لم يقدم في آجاله المحددة ويفقد فرصة استثمار المعلومة الواردة في التصريحات،¹ مما يعرض المكلف لغرامات وعقوبات جبائية، كان من الممكن تجنبها وتجنب الإدارة الوقت والجهد في تسوية الوضعية الجبائية للمكلف.

2-الموثوقية: لكي يتم اعتماد المعلومات الواردة في التصريحات يجب أن تكون ذات مصداقية وتتوفر على درجة كافية من الثقة بحيث تكون خالية من الأخطاء المعتبرة²، كل ذلك يرتبط بمصداقية الأساليب المستخدمة في الحصول عليها، ومن أجل أن تكتسب المعلومات هذه الخاصية يجب أن تكون:³

أ-معبر عنها بصدق: وهذا يعني أن تعبير المعلومات عن الواقع بصدق وأمانة دون تحريف، ولكي يتحقق ذلك يجب مراعاة محتوى وجوه الأحداث على غرار الالتزام بشكلها القانوني.

ب-الحيادية: وتعني الإنصاف أي لا تكون المعلومات منحازة لأي طرف على حساب أطراف أخرى نظراً للتباين مستخدمي هذه المعلومات واختلاف أهدافهم وتضارب مصالحهم.⁴

ج-قابلة للتحقق: حيث يمكن التأكد من المعلومة ووجوب صحتها عند قياسها من طرف شخص آخر.⁵

بالإضافة إلى توفر الخصائص الفرعية تدعم صحة وجودة هذه المعلومات، أهمها:⁶

-القابلية للمقارنة: وتعني إمكانية الحصول على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف للنشاط للمنشآتين أو لنفس المنشأة في فترات زمنية متعددة من أجل تقييم النشاط والأداء وتكوين الآراء واتخاذ القرار مع ضرورة الثبات في طريقة قياس المعلومات واستخراج النتائج لطريق المقارنة، إذ لا تتحقق إمكانية المقارنة

¹ محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر، 2017، ص 115.

² أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 32.

³ سليمان عيتار، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 32.

⁴ محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجister، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 40.

⁵ زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر، 2017، ص 113.

⁶ قسم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 36.

بين الأنشطة الاقتصادية أو النشاط الواحد للفترتين من الزمن مع اختلاف طرق قياس وحساب المعلومات.

-**القابلية للفهم:** أي أن تكون المعلومات المعبر عنها ضمن الإقرارات بسيطة وواضحة بمعنى آخر أن تكون: "المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية".

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية إلى غرس ثقافة الامتثال الطوعي للمكلفين مما يؤدي إلى حتمية الحصول على تصريحات أكثر مصداقية وجودة، ويمكن تقسيم العناصر والعوامل التي تؤدي إلى ذلك بين المكلف الذي يقدم التصريح والإدارة التي تفرضه.

أولاً- بالنسبة للمكلف بالضريبة:

1.المبادئ الثقافية والأخلاقية للفرد والتي تتعكس على المجتمع ككل، حيث أنّ الأفراد الذين يتمتعون بالأخلاق والقيم وكذا الرصيد الثقافي يكونون أكثر فهماً لمبدأ الضريبة، وأكثر ممارسة لحقوقهم وواجباتهم اتجاه المصالح الجبائية وإيمانهم المطلق بضرورة المساهمة في الإنفاق العام.¹

تعكس هذه المبادئ الثقافية والأخلاقية للفرد على الوعي الضريبي لديه وإدراكه الكامل لمسؤولياته المالية، حيث يمكن إبراز عناصر الوعي الضريبي فيما يلي:²

- فهم القصد من الضريبة عند فرضها؛
- الاقتتاع بإلزامية الضريبة؛
- المبادرة إلى تسديد الضريبة بشكل طوعي أو تلقائي؛
- عدم السعي إلى التهرب من أداء الواجب الضريبي.

¹ مصطفى إبراهيم سريج، التدقيق الضريبي وأثره في جودة الإقرارات الضريبية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر الطلافي الأول، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، 2016، ص 10.

² لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 58.

2. الخوف من احتمال الكشف بعد المراجعة، فالغرض الأساسي للمراجعة الجبائية هو اكتشاف الأخطاء من خلال التأكد من صحة التصريحات الجبائية، ويكون هذا الاحتمال عالياً كلما توسع نطاق عمليات المراجعة، وبالتالي امتنال المكلفين بالضريبة بشكل إلزامي للقوانين الجبائية لتجنب العقوبات الناجمة عن مراجعة تصريحاتهم.¹

ثانياً- بالنسبة للإدارة الجبائية:

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات يتيح توفير معلومات شاملة وفي ظرف قياسي، وذلك من خلال اعتماد الحاسوب والأنترنت في العمل المهني واعتماد نظام معلوماتي جبائي حديث يتماشى والتطور الحاصل في الاقتصاد، كل ذلك يسمح بإمكانية حصر المكلفين بالضريبة والإلمام الشامل بهم، وكذا المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات في آن واحد.²

2. فعالية النظام الجبائي التي تعبر عن الانسجام بين المصالح الجبائية والمكلفين بالضريبة، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين وتبسيط التصريحات الجبائية لهم، واعتماد إجراءات جبائية حديثة من طرف هيأكل الإدارة الجبائية المستحدثة، حيث انخفضت عدد الوثائق المطلوبة في الملف الجبائي بشكل ملحوظ عما كانت عليه في السابق، وتم استحداث الواقع الالكتروني لصالح المكلفين بالضريبة من أجل التعرف عن كتب على المصالح التابعين لها، و كذلك تقديم إشعاعاتهم عبر البريد الإلكتروني من جهة و تصريحاتهم الإلكترونية من جهة أخرى ، هذه التصريحات التي يمكن من التحصيل الإلكتروني و توفير الوقت و الجهد لكلا الطرفين .³

المطلب الثالث: أسباب عدم صحة التصريحات والعقوبات المترتبة عنها

إنّ صحة التصريحات الجبائية من عدمها لا تقع على عاتق المكلف بها فحسب، بل تتحمل الإدارة قسماً كبيراً منها، كون الطرفين يمثلان كفتين متقابلين تؤثر إحداهما على الأخرى، فرغم الإصلاحات التي مست القطاع الجبائي إلا أنّ تحقيق الامتثال الطوعي للمكلفين لازال صعباً.

¹ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 74.

² بوزيان فيصل، محى الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، مركز بصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، نوفمبر 2019، ص 156.

³ المرجع نفسه، ص 157.

أولاً-أسباب عدم صحة التصريحات الجبائية: وتمثل مظاهر عدم صحة التصريحات الجبائية ونقص جودتها في التهرب الضريبي وضعف الالتزام سواء بتقدیم إقرارات غير صادقة عن الوضعية الحقيقة للنشاط أو التأخير في إيداعها أو حتى الامتناع عنها كليا، ويمكن الإلام بها في العناصر التالية:

¹

- اعتقاد المكلف بأنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، بحيث أنه يتلزم بدفع الضريبة في حين لا يتلقى الخدمة التي يرجوها، بالمقابل فهو يستطيع الاستفادة من المنفعة العامة دون إلزامية دفعها؛

- انعدام الثقة بين المكلف والإدارة المعكسبة من انعدامها بين المواطن والدولة، حيث يعتقد الفرد أن حكومته شيء استخدام المال العام من خلال الممارسات غير القانونية وبالتالي يراها خصما له.

²

- التحديث الدوري وعدم استقراره التشريع الجبائي عامل مهم يؤثر على مهنة المراجع، فالتحيّر المستمر وسُن القوانين وتغيير نماذج التصريحات بين فترة وأخرى حتى وصلت هذه الفترة تقريرا سنة واحدة، كل هذا ينهك الإدارة الجبائية ويفقدوها نصرة المكلف الجيدة لها وكمثال على ذلك

³

- تعقد النظام الجبائي وعدم وضوح الصياغة في التشريع والمواد، مما يؤدي إلى التعارض في فهمها من طرف المهنيين أنفسهم والمكلفين،⁴ وبالتالي استغلال التغرات التي تنتج عن ذلك الغموض وعدم التوافق في الفهم وبالرغم من محاولة المصالح الجبائية تحسين ذلك عن طريق تقديم اقتراحات من طرف الأعوان عبر وثائق تقدمها المديرية العامة للضرائب.

-تعقد الإجراءات الإدارية في المصالح الجبائية فبرغم من عصرنة الإدارة وإعادة هيكلتها، إلا أن الإجراءات المتّعة من طرفها لازالت معقدة خاصة باختلاف ذهنيات ومستويات المكلفين بالضريبة.

⁵

ثالثاً-العقوبات المترتبة على عاتق المكلف: ويمكن حصرها في الجدول التالي:

¹ مصطفى إبراهيم سريج، التدقيق الضريبي وأثره في جودة الإقرارات الضريبية، مرجع سابق، ص 10.

² أحلام الشيخ، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ودورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي، مجلة جامعة حماه، المجلد 01، العدد 05 كلية الاقتصاد، دمشق سوريا، 2018، ص 121.

³ ولحي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2008، ص 153.

⁴ حميد طامي عسكر، فيفاء عبد الله يعقوب، كفاءة الفاحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 53، المعهد العالي للدراسات والحسابات المالية، بغداد، 2020، ص 51.

⁵ رشيد شباح، عامل المردودية لنظام الجبائي الجزائري بين الفعالية الاقتصادية لتعظيم النفقات العامة، أطروحة دكتوراه، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 198.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

الجدول رقم (03-02): عقوبات مخالفة التصريحات

نقص التصريح أو التصريح الخاطئ	الإيداع المتأخر	عدم إيداع التصريح	نوع المخالفة نوع التصريح
		-تطبيق غرامة مالية قدرها 30000 دج	التصريح بالوجود
	-تطبيق غرامة 10% من الحقوق -تطبيق غرامة 25% من الحقوق بعد إشهار المكلف	-إخضاع إجباري (Taxation D'office) مع تطبيق غرامة مالية مقدارة 25% من الحقوق بعد إشهار المكلف	التصريح الشهري
-تطبيق غرامة مالية 10% في حالة الحقوق المتخلص منها أقل من 50000 دج في حالة الحقوق المستخلص منها يفوق 50000 دج ويكون أقل من 200000 دج 25% في حالة تجاوز الحقوق المستخلص منها 200000 دج	-تطبيق زيادة بنسبة 10% في حالة عدم تجاوز التأخير مدة شهر واحد. -تطبيق زيادة 20% في حالة مدة التأخير ما بين الشهر وشهرين. -التصريحات التي تحمل عبارة لا شيء تطبق عليها: -غرامة 2500 دج في حالة مدة التأخير أقل من شهر. -غرامة 5000 دج في حالة مدة التأخير ما بين شهر وشهرين. -غرامة 10000 دج في حالة التأخير تفوق شهرين.	-تطبيق غرامة مالية بنسبة 25% من الحقوق -تطبيق غرامة مالية بنسبة 35% بعد إشعار المكلف وانتهاء الآجال القانونية لإيداع التصريح بشهرين.	التصريح السنوي: -الضريبة على الدخل الإجمالي -الضريبة على أرباح الشركات

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

<p>–تطبيق غرامة مالية 10 % في حالة الحقوق المتملص منها أقل من 50000 دج 5% في حالة الحقوق المستخلص منها يفوق 50000 دج ويكون أقل من 200000 دج 25% في حالة تجاوز الحقوق المستخلص منها 200000 دج</p>	<p>–تطبيق غرامة مالية بنسبة 10 % و تزداد بنسبة 3 % إلى أن تصل الى نسبة 25 % أحد أقصى.</p>	<p>–غرامة مالية بنسبة 25 % من الحقوق.</p>	<p>التصريح التقديرى الخاص بالضريبة المخافية الوحيدة (G12)</p>
	<p>–غرامة مالية بـ 2500 دج في حالة تجاوز مدة التأخير شهر.</p> <p>–غرامة مالية : 5000 دج في حالة تجاوز مدة التأخير شهر و أقل من شهرين .</p> <p>–10000 دج في حالة تجاوز شهرين.</p>	<p>–غرامة مالية تقدر بـ 10000 دج</p>	<p>التصريح النهائي (G12 Bis) الخاص بالضريبة المخافية الوحيدة</p>

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على المواد 192، 193، 194، 282 مكرر 322 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المبحث الثالث: دور المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية

تعبر العلاقة الجيدة بين المكلفين بالضربي والإدارة الجبائية عن نظام ضريبي عادل يوازن بين الطرفين، غير أنّ اختلال هذا التوازن وارد جدّ نتيجة الفجوة الموجودة بينهما، فيتملص المكلف من أداء واجباته مؤثراً بذلك على جودة ما يقدمه من تصريحات، مما دفع بالإدارة إلى اعتماد برنامج مراجعة جبائية فعال مستعينة في ذلك بالمراجع الجبائي الكفؤ والمؤهل.

المطلب الأول: أثر مؤهلات المراجع الجبائي على تحسين جودة التصريحات الجبائية

تمثل المواصفات التي يمتلكها المراجع القاعدة الأولى في نجاح عملية المراجعة، لهذا يجب أن تكون محل اهتمام الإدارة من خلال السعي إلى تطوير قدراته ومهاراته ليكون شخصاً مؤهلاً للقيام بعمله.

- ظهرت ضرورة إحياء مفهوم استقلالية المراجع باعتبار أنها حجر الأساس في مهنته، حيث نجد تفصيلاً في هذا المفهوم من خلال استقلاليته في الواقع دون التعرض لضغوطات من قبل المسؤولين في الإدارة التي تتضارب مصالحهم وعملية المراجعة،¹ أو إغراءات مادية من طرف الخاضعين للتحقيق في ظل غياب القيم الأخلاقية ومواجهة صعوبات الحياة، وبالتالي عدم التحيز والتزام الحياد في العمل، كذلك استقلاليته في الظاهر وتعني تجنب الأحداث والمواقف التي توحّي عكس ذلك.

- إنّ الظهور عزّز معين من الالتزام يكون لدى الغير اعتقاداً مسبقاً بعدم جدوئي ممارسة الضغط على المراجع في محاولة لهذا الأخير الحفاظ على سمعته وشهرته.²

- بالتوازي مع ذلك فإن الكفاءة المهنية للمراجع الجبائي هي المحرك الذي يحدث الفارق في نتائج المراجعة حيث تقاس بمدى انضباطه في العمل من خلال التزامه بكافة التعليمات الموجهة إليه، ومعدل الأخطاء التي ارتكبها، هنا يظهر المراجع فيما أدى ما طُلب منه أم لا.³

- ولا تكفي المعرفة العلمية والمستوى الذي يحوزه المراجع في القيام بالعمل المطلوب، بل يجب توافر مهارات معرفية تتمثل في مستوى الفهم، التحليل، التطبيق والتركيب، من أجل إيجاد العلاقة بين

¹ محمد أسامة، العوامل المؤثرة على استقلالية وحياد المراجع الخارجي، رسالة ماجister في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2007، ص 110.

² المرجع نفسه، ص 152-153.

³ سحر خليل إسماعيل، باسمة عبود مجید، تأثير توافر مهارات المتضمن الضريبي في تطوير عملية الفحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية العدد 58، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، آذار 2022، ص 116.

الفصل الثاني

قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات الجبائية

الحسابات والأرقام الظاهرة فيها للخروج بالنتيجة الحقيقة لتصريح المكلف بالإضافة إلى مهارات التعامل مع المكلفين والتعاطي معه وبالتالي القدرة على اكتشاف الأخطاء والتضليلات، الحصول على المعلومات اللازمة وحل الخلافات إن وجدت.

- ثم إنَّ الفهم الكافي للنظام المحاسبي المالي والدرأة التفصيلية بالمعايير المحاسبية الدولية ضرورة حتمية للمراجع، بما في ذلك التماشي مع التحديات المستمرة في التشريع الجبائي، والمعرفة بالأنظمة والتطبيقات التكنولوجية واستعمال الكمبيوتر، يجعله مت Hickma في تقنيات فرض الضرائب والمحاسبة على حد سواء.¹

- كما يُقاس نجاح المراجع في عمله ب مدى حصوله على أدلة الإثبات وملاءمتها لموضوع التحقيق والأساليب المستخدمة في تحصيلها بما في ذلك مراعاة الوقت، إذ لا يمكن إجراء أي تعديلات في الحقوق المترتبة على المكلف من دون وجود أدلة كافية.²

- ولزيادة ثقة المكلف اتجاه الإدارة الضريبية كان ولا بد من اعتبار السهم المهني أثناء المراجعة من سلوكيات المراجع الجبائي والذي يتلزم بها على وجه الخصوص، مما يعكس بالإيجاب على نظرته اتجاه الإدارة.³

إن الأهداف العامة للمهنة تستدعي:⁴

- درجة عالية من المصداقية في المعلومات.

- احتراف مهنة المراجعة.

- ضمان تنفيذ الخدمات وفق أعلى درجات القدرة على الإيجاز.

¹ قوت جاسم يوسف حماده، مدى التزام المدقق الضريبي بمتطلبات ممارسة مهنة التدقيق وأثر ذلك في تحسين فعالية التدقيق الضريبي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2014، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 32.

³ فاطمة زعزعوة، إفشاء المعلومة الجبائية في ظل التشريع الجبائي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 02، جامعة مولود عجمي تizi وزو، الجزائر، 2021، ص 254.

⁴ نسرين الأمير قمر الدين، التأهيل المهني للمراجع الخارجي وأثره على مهنة المراجعة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 129.

لذا وجب على المراجع إتباع منهج علمي موسع من خلال مواصلة الدراسة والاطلاع الدائم على الحالات المهنية بالاشتراك بانتظام في الاجتماعات والمؤتمرات سعيا منه إلى تطوير ذاته وتحقيق التميز في العمل، وإثباتا منه على أمانته ونزاهته.¹

المطلب الثاني: اعتماد المراجع الجبائي لبرنامج مراجعة جبائية فعال

يمكنا القول أنه تمت عملية مراجعة جبائية فعالة عندما تتحقق هذه المراجعة الأهداف المرجوة منها وبالطريقة السليمة الصحيحة، لذلك يعتمد المراجع الجبائي إلى تسطير برنامج مراجعة جبائية ليتضمن خطوات متالية لضمان فاعليته وتحقيق ما يصبو إليه، إذ لا يمكن أن تتم عملية المراجعة من دون تحطيط مسبق وبشكل عشوائي، حيث يسمح لنا البرنامج من:²

1-توزيع الملفات المبرمجة للمراجعة الجبائية حسب الأنشطة بما يتاسب مع تركيبة النسيج الجبائي.

2-عدم التركيز على نشاط معين.

3-حسن توزيع البرنامج بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

4-إعطاء الأولوية للملفات التي توفر بشأنها معلومات هامة.

وكون برنامج المراجعة الجبائية فعالا يتلخص في اتباع الخطوات التالية:³

1-تحديد الأدوار والمسؤوليات عن طريق تحديد القسم المسؤول عن عملية التخطيط وبقية الأقسام المسئولة عن تنفيذ المهام الموكلة، حيث يتم اعتماد نهج وظيفي متكملا.

2- نطاق الخطط من خلال التحقق من استراتيجية العمل المتمثلة في تحديد الأهداف، وتنفيذ المهام من خلال تطبيق عملية المراجعة.

¹ نسرин الأمير قمر الدين، التأهيل المهني للمراجع الخارجي وأثره على مهنة المراجعة، مرجع سابق، ص 124

² مركز الإرشاد الجبائي عن بعد، البرمجة للمراجعة الجبائية، الموقع الإلكتروني: <https://www.impots.finances.gov.tn>، تاريخ الإطلاع: 2022/04/15، الساعة 22:14

³ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 80.

3-الطرق والتقنيات المستخدمة والتي تختلف باختلاف معطيات موضوع المراجعة، مع مراعاة ضرورة أن تكون هذه الأساليب والطرق قابلة للتعديل.¹

4-الإطار القانوني وذلك بتدعم برنامج المراجعة بالنصوص التشريعية التي تصادق على مشروعيتها، ابتداء من الصلاحيات التي تحوزها الإدارة إلى الضمانات التي سيحققها المكلف.

ويبدأ هدف المراجعة من التأكيد من صحة التصريحات والحد من التهرب الضريبي إلى تحقيق الالتزام الطوعي للمكلفين بوجه خاص،² والمجتمع بشكل عام، فتشديد العقوبات على المتهربين تُشعر البقية بضرورة الالتزام لتجنب تلك الجزاءات من جهة، وتعيد إليهم الثقة في النظام الجبائي من جهة أخرى لهذا تعتبر المنازعات الضريبية مؤشراً هاماً لفعالية المراجعة الجبائية من عدمها، كونها تمثل في الوصول إلى الوعاء الضريبي العادل والصحيح، بينما تفقد المنازعات الثقة بين طرفيها في محاولة كل طرف إثبات صحة وجهة نظره.³

ويمكن تلخيص فعالية برنامج المراجعة الجبائية الفعال في النقاط التالية:⁴

- التصحيح: تعديل الأخطاء الناتجة عن عدم الالتزام.
- الردع: التأثير الإيجابي على سلوك المكلفين ودفعهم إلى الالتزام مستقبلاً.
- تشجيع الالتزام الطوعي: تذكير المكلفين بعواقب عدم احترام القوانين الجبائية التي تكون أكثر ثقلًا من الضريبة نفسها، وتوضيح هذه القوانين للعامة على اختلاف مستوياتهم.
- الوقاية: من خلال إقناع المجتمع ككل بالالتزام.

¹ سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 81.

² حميد طامي عسکر فيحاء عبد الله يعقوب، كفاءة الفاحص الضريبي، مرجع سابق، ص 50.

³ ياسر زكريا الشافعي، قياس مدى فعالية نشاط الفحص الضريبي لدى مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد 02، جامعة كفر الشيخ، مصر، جويلية 2022، ص 1203.

⁴ سمية قحموش، المراجعة الجبائية كآلية تساهمن في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 300.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المراجع الجبائي

رغم الإصلاحات المتكررة التي مست النظام الجبائي الجزائري والمتمثلة في إعادة هيكلة المصالح الجبائية وإعادة النظر في الضرائب إلا أنّ الإداره بشكل عام لازالت تواجه الكثير من الصعوبات ويتطلب الحال على المراجع بطبيعة الحال.

1-ضعف الإمكانيات المادية خاصة تلك المتعلقة بوسائل النقل وما تقتضيه عملية المراجعة من التنقل إلى عين المكان أو جمع المعلومات من مصادر مختلفة، زيادة على أنّ هذا الأمر ينقص من هيبة ومظهر المحقق لدى الغير، ضف إلى ذلك نقص وسائل التكنولوجيا الحديثة التي أصبح استخدامها أكثر من ضرورة لأجل توفير نظام المعلومات الجبائي وبالتالي حصر صعوبة حصر المكلفين من جهة والحصول على المعلومة الكافية من جهة أخرى.¹

2-الضغط الذي تفرضه الإداره على المراجع الجبائي في محاولة لزيادة الحصيلة الضريبية أو العكس مما يؤدي به إلى اتخاذ قرارات خاطئة نتيجة التسرع ورغبة منه في إرضاء مسؤوليه.²

3-غياب التنسيق بين مصالح التحقيق والمراجعة والإدارة الجبائية والإدارات الأخرى، هذه الأختيرة التي تستقي منها المصالح الجبائية مختلف المعلومات الخاصة بالمكلفين مما يشكل عائقاً كبيراً لدى المراجع الجبائي في أداء مهامه على أكمل وجه، ومثال ذلك عدم فصل القضاء في قضايا التهرب الضريبي إلا بعد وقت طويلاً مما يعكس سلباً على هدف المراجع.³

4-المعوقات المالية إذ أنّ المراجع الجبائي يتعامل مع مختلف شرائح المكلفين خصوصاً من أهم الشركات لما لها من أولوية في عملية الفحص، وبالتالي ضرورة توفير تحفيزات مادية له حتى لا ينجرّ وراء المُغريات المقدمة.

5-الفساد الإداري وضعف تكوين المهنيين. من فيهم المراجع الجبائي كل ذلك يحد من فعالية المراجعة الجبائية، ويقلل من كفاءة وأداء المراجع لعدم توفره على المؤهلات المناسبة.⁴

¹ لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص 132.

² رلي عبد الرزاق حسين، مدى التزام الفاحص الفلسطيني. معايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من التهرب والكشف عن حالات التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص 52.

³ لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص ص، 135-136.

⁴ لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال 2000-2015، مرجع سابق، ص 25.

خلاصة:

التصريحات الجبائية من أهم الأدوات التي تستغلها الإدارة الجبائية لتحصيل الموارد المالية، كأسلوب ضريبي وقانوني مهم وفعال، باعتبارها وسيلة اتصال بين الإدارة الجبائية والمكلف، فكلما كان التصريح ذا جودة متضمنا معلومات صحيحة ودقيقة جنّبهم ذلك تكاليف زائدة ناتجة عن عقوبات وغرامات قد تسلط عليهم في حالة قيامهم بأعمال تدلّيسية أو عدم الإفصاح الحقيقي عن أرباحهم وأرقام أعمالهم.

فيمكن إبراز دور المراجع في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال برنامج المراجعة الذي يتبع له تحديد المعلومات التي يمكن أن تفيده في توجهاته المستقبلية بفضل ما يمتلكه من مواصفات، باعتبار أنّ قوة أي مهنة مستمدّة من قوّة متهنيها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بمركز المشاريع

لولاية تيارت

تمهيد:

يسعى المكلف لتخفيض عبء الضريبة بشتى الطرق مما يؤثر مباشرة على مصالح الخزينة العمومية، ومن أجل الحفاظ على هذه المصالح تقوم الإدارة الجبائية بإجراء عمليات مراجعة على تصريحات المكلفين من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للنظام التصريحي الجبائي.

ونتيجة لطبيعة البحث و موضوعه الذي يهدف إلى معرفة الدور الذي يلعبه المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية، سنحاول في هذا الفصل تقديم دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية تيارت خلال الفترة 2018-2021، من خلال الاطلاع على الواقع العملي وإبراز أهم المراحل والإجراءات في عملية المراجعة، والتحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وذلك بدراسة تصريحات المكلفين.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت
- **المبحث الثاني:** دراسة حالة من المراجعة الجبائية على الوثائق
- **المبحث الثالث:** دراسة بعض حالات من المراجعة الجبائية المعمقة

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت

من أجل تحديث هيكل الإدارة الجبائية وتقرير المكلف بالضريبة من المصالح الضريبية تم إنشاء مراكز الضرائب الذي يعتبر خطوة هامة للنظام الجبائي الجزائري سعيا منه في تحسين إجراءات التسخير ومراقبة المكلفين ومواكبة التحديات المختلفة.

المطلب الأول: عرض عام لمركز الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب هو مركز تسخير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسخير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتکفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديریات الضرائب الولاية.

أولا- التعريف بمركز الضرائب لولاية تيارت: تم الشروع في بناء مركز الضرائب لولاية تيارت CDI نهاية سنة 2011 ودخل حيز الخدمة الرسمية في 07/10/2014، حيث يعتبر مصلحة عملية جديدة تابعة للمديریات العامة للضرائب، تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية، وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة (المعنوين والطبيعيين) الخاضعة للنظام الحقيقى، ويطمح هذا المركز إلى تقديم خدمة تويعية، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.¹

ويقسم مركز الضرائب إلى ثلات مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين، حيث تقوم تحت سلطة رئيس المركز بأعمال الترقيم، متابعة واجبات التصریح والدفع، الرقابة وإجراءات التحصیل.

ثانيا- مهام مركز الضرائب: ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

1. في مجال الوعاء: ويقوم بـ:
 - يمسك ويسير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنوين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
 - يمسك ويسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقى لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
 - يصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيف وتعاينها وتصادق عليها.

¹ مقابلة مع السيد جradi بن عيسى، رئيس مصلحة رئيسية للمراقبة والبحث، مركز الضرائب لولاية تيارت، 15/03/2022، الساعة 10:00.

2. في مجال التحصيل: ويقوم بـ:

- يتكلف بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- ينفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- يضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

3. في مجال الرقابة: ويقوم بـ:

- يبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها ويراقب التصریفات؛
- يعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة ويقيّم نتائجها.

4. في مجال المنازعات: ويقوم بـ:

- يدرس الشكاوى وتعالجها؛
- يتبع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- يعرض قروض الرسوم.

5. في مجال الاستقبال والإعلام: ويقوم بـ:

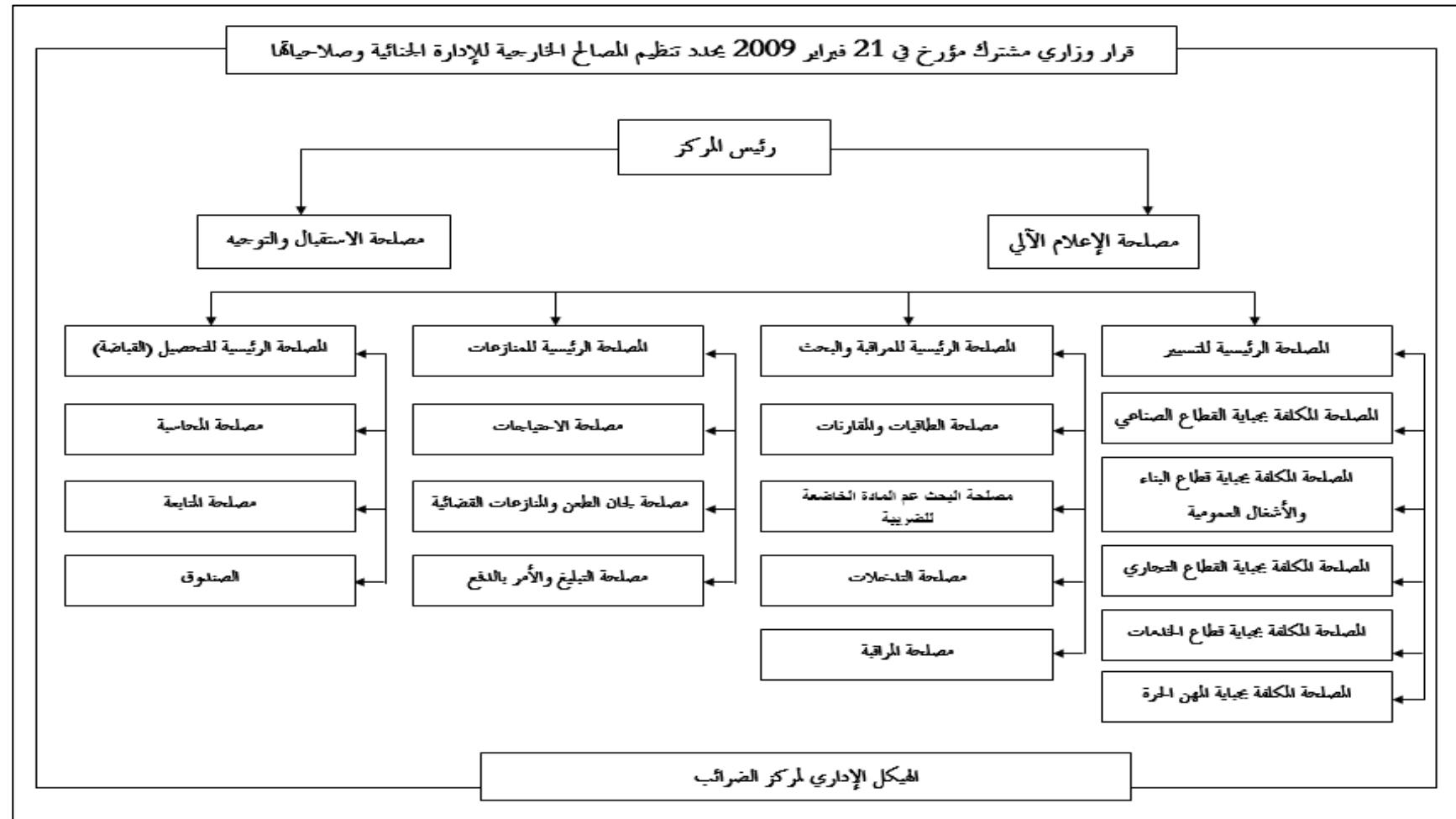
- يضم مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- يتتكلف بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- ينظم المواعيد وتسيرها؛
- ينشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

تمت هيكلة مركز الضرائب لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في: 18/09/2006 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 21/02/2009، المحدد لتنظيم المصالحة الخارجية للإدارة الجبائية.

أولاً - عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب: فهو مهيكل على النحو التالي:

الشكل (01-03): الهيكل الإداري لمركز الضرائب



المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب.

ثانياً- مصالح الهيكل التنظيمي: يتكون مركز الضرائب لولاية تيارت من ثلاث مصالح رئيسة وقبضة ومصلحتين:

1-المصلحة الرئيسية للتسهير: وتتكلف بـ¹:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية، والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضاً للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية؛
- إعداد تقارير دورية وتحميم الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى، مع الحرص على انسجامها.

وتعمل على تسهير:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التحاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2-المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتتكلف بـ²:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان، والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لراكب الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوافل تقييمية دورية.

¹ المادة 89، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 2 ربيع الثاني، 1430هـ، الموافق لـ 29 مارس 2009، العدد 20، ص 20.

² المادة 90، المرجع نفسه، ص 20.

وهي تعمل على تسيير:

أ-مصلحة البطاقيات والمقارنات: وتتكلف بـ:

- تشكييل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة، وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب-مصلحة البحث عن المادة الضريبية: التي تعمل في شكل فرق، وتتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج-مصلحة التدخلات: التي تعمل في شكل فرق، وتتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنماز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومرقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د-مصلحة المراقبة: التي تعمل في شكل فرق، وتتكلف بـ:

- إنماز برامج المراقبة على أساس المستندات في غير المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنماز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3-المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتتكلف بـ¹:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه إلى مراكز الضرائب ونتائج عن فرض ضرائب، أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا التراثية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

¹ المادة 95، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 21.

وتعمل على تسيير:

أ-مصلحة الاحتجاجات: وتتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتاج عليها و/أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتوبة أو مدفوعات تلقائية أو مقطعة المصدر؛
- دراسة الطلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها، أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

ب-مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتتكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة والاختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولاية للضرائب للطعون والشكوى المقدمة للهيئات القضائية؛

ج-مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتتكلف بـ:

- الأمر بصرف الإلاغات والتحفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبلیغها للمصالح المعنية.

4-القباضة: وتتكلف بـ¹:

- التكفل بالتسدييدات التي يقوم بها المكلفوون بالضريرية بعنوان التسدييدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجيري للضريرية؛

¹ المادة 99، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص ص 21-22.

- مسک محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛

- مصلحة المحاسبة؛

- مصلحة المتابعة.

5- مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتتكلف بـ¹:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتتكلف بـ²:

- استغلال المعلومات التطبيقية وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقررات.

¹ المادة 100، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 22.

² المادة 101، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: دراسة حالة من المراجعة الجبائية على الوثائق

بغية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة يقوم بها المراجع الجبائي على مستوى المكتب وتمثل في المراجعة على الوثائق من خلال دراسة ملف المكلف بالضريبة.

المطلب الأول: التحضير لعملية المراجعة

يقوم المراجع بإعادة ترتيب الملف الجبائي للاطلاع على جميع الوثائق التي يحتاجها، والتعرف على النقائص الموجودة وتحديد السنوات محل المراجعة.

أولاً- معرفة الهوية الجبائية

السيد (X) شخص طبيعي يمارس نشاط تجارة الجملة لمواد البناء، خاضع للنظام الحقيقى في فرض الضريبة، على مستوى مركز الضرائب لولاية تيارت.

- رقم المادة الضريبية (ART): *****

- رقم التعريف الجبائي (NIF): *****

- عنوان إقامة المكلف: تيارت.

- عنوان ممارسة النشاط: تيارت.

- يخضع المكلف للضرائب والرسوم التالية:

- الرسم على النشاط المهني: 2%.

- الرسم على القيمة المضافة: 19%.

- الضريبة على الدخل الإجمالي وفق السلم التصاعدي.

- الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور وفق السلم التصاعدي.

- يخضع النشاط الممارس لتخفيض بقيمة 30% حسب المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- حدد المراجع السنوات المعنية بالمراجعة وهي: 2019-2020.

- الوضعية الجبائية للمكلف خلال الستين حسب تصريحاته كانت كما يلي:

الجدول رقم (01-03): التصريح الشهري (2019-2020).

السنة	رقم الأعمال ال المصرح به	الرسم على النشاط المهني المسدد	وضعية الرسم على القيمة المضافة	الضريبة على الدخل الإجمالي (%) أجور
2019	32.648.000 دج	457.072 دج	-233.530 دج	% 7.286
2020	36.157.000 دج	506.198 دج	-347.820 دج	% 7.286

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملف الجبائي للمكلف

- من خلال الجدول لدينا:

1-الرسم على النشاط المهني (TAP): ويتم احتسابه من رقم الأعمال المصرح به.

$$22.853.600 = \%70 \times 32.648.000 \quad :2019$$

$$457.072 = \%2 \times 22.853.600$$

$$25.309.900 = \%70 \times 36.157.000 \quad :2020$$

$$506.198 = \%2 \times 25.309.900$$

2-الرسم على القيمة المضافة (TVA):

:2019 قرض ضريبي (Précompte) 233.530 دج.

:2020 قرض ضريبي (Précompte) 247.820 دج.

3- الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور وتحسب حسب السلم التصاعدي، وعدد العمال هو: 02.
الجدول رقم (02-03): التصريح السنوي (2019-2020).

البيان	2019	2020
رقم الأعمال المصرح به خارج الرسم (HT) وضعية المخزون:	32.648.000	36.157.000
مخزون بداية المدة	8.965.000	4.730.000
مشتريات السنة	24.915.000	27.406.500
استهلاك السنة	29.150.000	30.965.000
مخزون نهاية المدة	4.730.000	1.171.500
الأعباء المسجلة:		
موارد مستهلكة	29.150.000	30.965.000
مصاريف النقل	220.000	236.500
مصاريف المستخدمين	475.200	475.200
أعباء الإيجار	264.000	264.000
مصاريف مالية	13.750	47.960
مصاريف أخرى	354.200	501.600
ضرائب ورسوم	457.072	506.198
مجموع الأعباء	30.934.222	32.996.458
نتيجة السنة	1.713.778	3.160.542
الضريبة على الدخل الإجمالي	467.822	974.190

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على الملف الجائي للمكلف

- تم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب السلم التصاعدي (BAREM IRG) من خلال
نتيجة السنة بعد طرح الأعباء من رقم الأعمال.

ثانيا-طلب المعلومات: حيث باشر المراجع في التأكد من صحة هذه التصريحات من خلال إرسال طلب
عبر السلسلة (C N :02) إلى المكلف مع منحه مهلة ثلاثة (30) يوماً لتقديم التبريرات المتعلقة بـ:
- تبرير الاستفادة من تخفيض 30% من رقم الأعمال فيما يخص الـ TAP.

- تبرير جميع الأعباء المسجلة ضمن جدول حسابات النتائج خاصة:
- المصاريف الأخرى.

- فواتير شراء الموارد.
- مصاريف المستخدمين.
- إحضار الكشف البنكي للسندين: 2019 و 2020.

وبعد حصوله على الوثائق الالزمة قام المراجع براجعتها على الفور حيث تبين له:

- عدم تقديم الكشف السنوي للزبائن (ETAT 104) والذي على أثره تتم الاستفادة من تخفيض 30% من رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني.
- تم اكتشاف عدة فواتير للشراء تم تسديدها نقدا كالتالي:

- سنة 2019: فاتورة رقم: 17/2019 بقيمة خارج الرسم (H.T): 342.320 دج.
- سنة 2020: فاتورة رقم: 09/2020 بقيمة خارج الرسم (H.T): 175.120 دج.
- عدم تبرير المصاريف التالية:

- سنة 2019: مبلغ: 165.000 دج كمصاريف نقل.
- سنة 2020: مبلغ: 214.500 دج كمصاريف نقل.
- عدم تبرير مصاريف أخرى:

- سنة 2019. بقيمة: 231.000 دج
- سنة 2020. بقيمة: 303.600 دج

- بين أن الحساب البنكي (BDL) يحتوي على مخالفات ببيع المواد كالتالي:
- سنة 2019: مخالفات بقيمة: 42.735.000 بكل الرسوم (TTC).
- سنة 2020: مخالفات بقيمة: 44.132.000 بكل الرسوم (TTC).

المطلب الثاني: نتائج التحقيق والمراجعة

بعد تسجيل عدة ملاحظات وفوارق متعلقة بالتصريحات، قام المراجع بتحرير اقتراح بالتسوية من خلال إرسال السلسلة (C n: 4) بناء على المادة 19 من قانون الإجراءات الجنائية، حيث يجب عليه أن يوضح النقاط التالية ويدعمها بنصوص التشريع الجنائي:

- النقصان المسجلة بالتفصيل.
- الأسباب والدلائل المتوفرة.
- التسوية المقترحة في الوعاء والغرامة المطبقة.

مع منح مهلة 40 يوماً للمكلف بتقديم ملاحظاته، حيث توصل إلى النتائج أدناه.

أولاً- فيما يخص رقم الأعمال:

الجدول رقم (CA-03): إعادة تقييم رقم الأعمال

البيان	2019	2020
رقم الأعمال المحقق فعليا	35.911.764	37.085.715
رقم الأعمال المصرح به	32.648.000	36.157.000
(Le Réaussement) الفرق	3.263.764	928.715

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج الإشعار الأولى لنتائج التحقيق.

من خلال الجدول تبين لنا أن المراجع الجنائي قام بإعادة تقييم رقم الأعمال من خلال المخالفات الظاهرة في الكشوفات البنكية والتي تمثل المبيعات الحقيقة لكل سنة، تم طرح رقم الأعمال المصرح به الحصول على الفارق في رقم الأعمال الخاضع للتسوية، حيث نجد:

• 2019: المبيعات الحقيقة: 42.735.000 دج بكل الرسوم (TTC).
رقم الأعمال خارج الرسم: $35.911.764 = \%1.19 / 42.735.000$ دج.

• 2020: المبيعات الحقيقة: 44.132.000 دج بكل الرسوم (TTC).
رقم الأعمال خارج الرسم: $37.085.715 = \%1.19 / 44.132.000$ دج.

ثانياً- فيما يخص الرسم على النشاط المهني:

الجدول رقم (03-04): تسوية الرسم على النشاط المهني (2019-2020).

2020	2019	البيان
928.715	3.263.764	رقم الأعمال المصرح به
18.574	65.275	الرسم على النشاط المهني
216.942	195.888	TAP فيما يخص 30% من رقم الأعمال
235.516	261.163	مجموع الرسم
58.879	65.291	الغرامة المطبقة

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الإشعار الأولي لنتائج التحقيق.

من خلال الجدول نجد أنه:

- قام المراجع بتطبيق الرسم على النشاط المهني على الفارق في رقم الأعمال: 2%.
- قام باسترخاع 30% من رقم الأعمال الذي لم يستفد منه المكلف لعدم تقديمها لكشف الزبائن وتطبيق الرسم على هذه النسبة كالتالي:

$$\bullet \quad 2019: 9.794.400 = \% 30 \times 32.648.000$$

$$195.888 = \% 2 \times 9.794.400$$

$$\bullet \quad 2020: 10.847.100 = \% 30 \times 36.157.000$$

$$216.942 = \% 2 \times 10.847.100$$

ثالثاً- فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA)

الجدول رقم (03-05): تسوية الرسم على القيمة المضافة (2019-2020).

2020	2019	البيان
928.715	3.263.764	رقم الأعمال غير المصرح به
176.455	620.115	الرسم الواجب
33.273	65.040	استرجاع الرسم
209.723	685.156	مجموع الرسم
52.432	171.289	الغرامة الناتجة

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الإشعار الأولي لنتائج التحقيق.

من خلال الجدول يبين لنا أن المراجع قام باسترجاع الرسم الخاص بالفواتير التي تم تسديدها نقدا في كلتا السنين وذلك لتجاوزها قيمة: 100.00 دج حسب ما تنص عليه المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، حيث تصبح غير قابلة للخصم.

الرسم المسترجع: $19\% \times 342.320 = 65.040$ دج. • 2019

الرسم المسترجع: $19\% \times 175.120 = 33.273$ دج. • 2020

رابعاً- فيما يخص الضريبة على الدخل (IRG):

الجدول رقم (06-03): تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي (2019-2020)

البيان	2019	2020
رقم الأعمال المحقق (خارج الرسم)	35.911.764	37.085.715
مجموع الأعباء المسجلة	30.934.222	32.996.458
الأعباء غير المبررة	396.000	518.100
النتيجة الصافية للسنة (النتيجة الجبائية)	5.373.542	4.607.357
الحقوق الناجحة IRG	1.748.740	1.480.575
الحقوق المصرح بها والمسددة IRG	467.822	974.190
الفرق الواجب تسديده	1.280.918	506.385
الغرامة	320.230	126.596

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الإشعار الأولى لنتائج التحقيق.

من خلال الجدول قام المراجع بإعادة إدماج المصارييف غير المبررة (مصاريف النقل + مصاريف أخرى); إلى رقم الأعمال كالتالي:

• 2019: $396000 = 231000 + 165000$ دج.

• 2020: $518.100 = 303.600 + 214500$ دج.

تم الخروج بالنتيجة الصافية للسنة لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق جدول السلم التصاعدي وطرح الحقوق المسددة لمعرفة الفرق الواجب تسديده. حيث استخدم جدول السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي للسنوات السابقة قبل تحديده بقانون المالية 2022 وهو كالتالي:

الجدول رقم (07-03): معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
10 % معنی	لا يتجاوز : 120.000 دج
%20	من 120.001 إلى 360.000 دج
30%	من 360.001 إلى 1.440.000 دج
35%	أكثـر من 1.440.000 دج

الوحدة: دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

من خلال التعديلات التي جرت على الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف توضح لنا جمله من الفروقات بين الحقوق الواجب دفعها والحقوق المسددة، تمثلت في مبالغ مالية معتبره تحملها المكلف مع تطبيق غرامات مالية، كان ذلك نتيجة جهل المكلف بالتزاماته اتجاه الإدارة الجبائية ومواد التشريع الجبائي.

ملاحظة: تم تطبيق المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فيما يخص الغرامات:

- مبلغ الحقوق المتملص منها أقل من 50.000 غرامة 10%.
- أكبر من 50.000 وأقل من 200.000 مبلغ الحقوق المتملص منها: غرامة 15%.
- مبلغ الحقوق المتملص منها أكثر من 200.000 = غرامة 25%.

المطلب الثالث: التسوية النهائية وتبيين المكلف

قام المراجع الجبائي بإرسال السلسلة C4DDéfinitive إلى المكلف من أجل التسوية النهائية لوضعيته الجبائية مع إصدار إشعار بالدفع: الورد الفردي (Rôle Individuel) إلى القباضة للمطالبة بتسديد الحقوق المترتبة والغرامات المطبقة، بعد أن يتم التأشير عليه من طرف المدير الولائي للضرائب.

جدول رقم (03-08): ملخص الحقوق الواجبة والغرامات المطبقة.

2020			2019			البيان
المجموع	الغرامة	الحقوق	المجموع	الغرامة	الحقوق	
294.395	58.879	235.516	326.454	65.291	261.163	TAP الرسم
262.155	52.432	209.723	856.445	171.289	685.156	TVA الرسم
632.981	126.596	506.385	1.601.148	320.230	1.280.918	الضريبة IRG
1.189.531	237.907	951.624	2.784.047	556.810	2.227.237	المجموع

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإشعار النهائي لنتائج التحقيق.

من خلال التحقيق الذي أجراه المراجع الجبائي تبين لنا بوضوح أن التصريحات التي قدمها المكلف وان كانت ملائمة من حيث الشكل والتوقيت والالتزام بها، إلا أنها غير موثوقة فيها لأنها لا تعبير بصدق عن الوضعية الحقيقة لنشاطه، ومن ناحية أخرى فهي قابلة للفهم ولكن غير قابلة للمقارنة للفارق الموجود في رقم الأعمال.

اقتبع المكلف بالضريبة بالنتيجة النهائية التي اقرها المراجع الجبائي نظرا لاحترام هذا الأخير لخطوات المراجعة بداية من الإشعار الأولي، وكذلك التزامه بنصوص التشريع الجبائي، وإفاده المكلف بجميع الأدلة التي ثبت خلل في التصريحات التي قدمها. كان لذلك التأثير الواضح لزيادة الوعي الضريبي المكلف بالأنظمة والقوانين، الجبائية من جهة، وأخذ احتياطاته لتجنب غرامات مالية قد تكون أكثر عبئا من الضريبة المفروضة نفسها من جهة أخرى.

المبحث الثالث: دراسة بعض حالات من المراجعة الجبائية المعمقة

تحتختلف المراجعة المعمقة عن المراجعة العامة كونها تتم في عين المكان وتتطلب تحقيقاً مفصلاً وإجراءات مختلفة من طرف المراجع الجبائي الذي يتعرف على نشاط المكلف عن قرب.

المطلب الأول: دور التحقيق المصوب في تحسين جودة التصريح الجبائي

يعد التحقيق المحاسبي المصوب أكثر سرعة واقل شمولية لأنه يوجه ويصوب لمراجعة نوع أو بعض أنواع الضرائب ولفتره محدودة.

أولاً- التعرف على الهوية الجبائية: المكلف بالضريبة شخص طبيعي (y) يمارس نشاط: مؤسسة أشغال البناء، خاضع للنظام الحقيقى.

رقم المادة الضريبية (ART): *****

رقم التعريف الجبائي (NIF): *****

عنوان المكلف (الإقامة): بلدية تيارات - ولاية تيارات.

عنوان ممارسة النشاط: بلدية تيارات - ولاية تيارات.

قدم المكلف طلبه إلى المصالح الجبائية بتاريخ: 2021/01/27 من أجل استرجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA)، حيث كانت وضعيته الجبائية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020 كالتالي:

المجدول رقم (03-09): وضعية الرسم على القيمة المضافة.

القرض الجديد Nv Précompte	الرسم على المشتريات Tva/Achats	قرض الرسم السابق Précompte antérieur	الرسم الواجب Tva dus	رقم الأعمال المحقق	الأشهر
33.820	825.600	48.700	840.480	%9 × 5.412.000 %19×1.860.000	أكتوبر
1.053.920	1.020.100	33.820	/	/	نوفمبر
530.450	290.300	1.053.920	813.770	% 19 × 4.283.000	ديسمبر

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملف الجبائي للمكلف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- 1-شهر أكتوبر: حق المكلف رقم أعمال بقيمة 5.412.000 دج (9%) ورقم أعمال بقيمة 1.860.000 دج (19%), بالمقابل تحصل على قرض ضريبي جديد بقيمة 33.820 دج نتيجة الفارق بين الرسم الواجب: 840.480 دج والرسم على المشتريات مضافاً إليه قرض الرسم السابق.
- 2-شهر نوفمبر: تحصل المكلف على قرض ضريبي جديد بقيمة 1.053.920 دج ناتج عن الرسم على المشتريات مضافاً إليه قرض الرسم السابق.
- 3-شهر ديسمبر: حق المكلف رقم أعمال بقيمة 4.283.000 دج (19%), بالمقابل تحصل على قرض ضريبي جديد بقيمة 530.450 دج نتيجة الفرق بين الرسم الواجب 813.770 دج والرسم على المشتريات، مضافاً إليه قرض الرسم السابق.

ثانياً-طلب المعلومات: ومن أجل التأكد من صحة القرض الضريبي، محل طلب الاسترجاع، قام المراجع بإشعار المكلف بتاريخ: 2021/02/02 بخصوصه للتحقيق المصوب عن طريق إشعار رقم: 2021/23، ومنحه مهلة 10 أيام، مرفق بميثاق المكلف الخاضع للضريبة يتضمن تقديم فواتير شراء المواد لثلاثي الأخير من سنة 2020، وفي نفس الوقت، قام المراجع بتقديم طلب إلى الجهات التي لها صلة بالمكلف (الإدارة المالية، الموردون...).

بعد فحص المستندات المحاسبية للمكلف وتقديم فواتير الشراء ومراجعتها، ومقارنتها بالتصريحات المقدمة من طرفه توصل المراجع إلى النتائج التالية:

- وجود فاتورة تحمل الرقم: 2020/15 بقيمة خارج الرسم (H.T): 112.200 دج حيث الرسم المطبق: 19%.
- وجود فاتورة تحمل رقم: 2015/35 بقيمة خارج الرسم (H.T): 173.800 دج
- وجود فاتورة تحمل رقم: 2019/98 بقيمة خارج الرسم (H.T): 308.055 دج تحتوي على مواد لا علاقة لها بالنشاط الممارس.
- وجود فاتورة تحمل رقم: 2018/135 بقيمة خارج الرسم (H.T): 143.066 دج تحمل اسم مورد مسجل ضمن بطاقية الغشاشين (Fraudeurs).

- تبين أن الكشف البنكي لسنة 2020 يحتوي على مخالفات خارج الرسم تفوق رقم الأعمال الم المصرح به حلال نفس السنة حيث إن رقم الأعمال المحقق خارج الرسم (H.T) : 27.696.570 دج.

ثالثا-نتائج التحقيق: قام المراجع بعد فحص الوثائق والمستندات المحاسبية والتأكد من الفوatir بـ:

- إلغاء الفاتورة رقم 2020/15 لتجاوزها مبلغ: 100.000 دج حسب المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- إلغاء الفاتورة رقم 2015/35 لأنها مرتبطة بسنة النشاط وهذا حسب المادة 41 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- إلغاء الفاتورة رقم 2015/98 لأنها تخص مواد لا علاقة لها بنشاط الممارس حسب نفس المادة (41).
- إلغاء الفاتورة رقم 2018/135 لأنها تخص موردا مسجلا ضمن قائمة الغشاشين (les fraudeurs) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (03-10): ملخص استرجاع الرسم على القيمة المضافة.

المبالغ	البيان
27.696.570	رقم الأعمال المتحقق
26.617.580	رقم الأعمال المصرح به
1.078.990	الفرق في رقم الأعمال
205.008	الرسم الناتج عن إعادة تقييم رقم الأعمال
136.576	الرسم المسترجع
341.584	الرسم المستحق بعد التحقيق
583.495	الرسم المطلوب استرداده
-241.911	الرسم الواجب استرداده

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

من خلال الجدول أعلاه توصل المراجع إلى استرداد قرض جزئي إلى المكلف بقيمة: 241.911 دج وإصدار قرار في شأن ذلك، مع تبرير عدم خصم الرسم للفواتير الملغاة حسب ما تنص عليه القوانين الجبائية ومراعاة أن المكلف قام بطلب الاسترداد في الآجال المحددة قانوناً وذلك قبل 30 أفريل من السنة (المادة 50 مكرر قانون الرسوم على رقم الاعمال).

من خلال الحالة التي طرقنا إليها، ثمت مراجعة مصوبه للرسم على القيمة المضافة بفحص الوثائق المحاسبية للمكلف وكذا الفواتير المقدمة باعتماد المراجع على كفاءته المهنية بتطبيق القوانين الجبائية، وكذا خبرته في التعامل مع المكلفين، قدم التبريرات الالازمه للمكلف المعنى بطلب الاسترداد مبيناً حق هذا الأخير في الطلب، لالتزامه بالآجال المحددة قانوناً، كل ذلك كان له التأثير الإيجابي على نظرة المكلف إلى المصلحة الجبائية وتعزيز ثقته بها، هذا ما يضمن التزامه الضريبي الدائم وبالتالي زيادة المصداقية في تصريحاته الجبائية مستقبلاً.

المطلب الثاني: دور التحقيق المحاسبي في تحسين جودة التصريحات الجبائية

يمس التحقيق المحاسبي محاسبة المكلف بالضريبة، حيث يقوم المراجع بمقارنتها بالمعطيات المادية من خلال العمل الميداني في عين المكان.

أولاً-معرفة الهوية الجبائية: لدinya:

- الشكل القانوني: مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الواحد.
- التسمية: (Z) لمواد البناء.

- النشاط الممارس: تجارة بالجملة لمواد البناء.
- العنوان: حي التفاح -تيارت.

*****: رقم المادة الضريبية(ART)

*****: رقم التعريف الجبائي (NIF):

- حسب النشاط وتبعاً للقانون الجبائي تخضع المؤسسة للضرائب والرسوم التالية:
 - الرسم على النشاط المهني 2%.
 - الرسم على القيمة المضافة 19%.
 - الضريبة على الدخل الإجمالي (سلم تصاعدي).
 - الضريبة على أرباح الشركات.

- الضريبة على الدخل فئة الأجر.

حدد المراجع السنوات المعنية موضوع التحقيق وهي: 2018، 2019، 2020 و 2021، وفور سحب الملف من مصلحة التسيير تم مباشرة إعلام المؤسسة بعملية التحقيق المحاسبي وفق الإجراءات الجبائية عن طريق إشعار بالتحقيق رقم: 2021/04/25 بتاريخ 17/04/2021، تتضمن معلومات عن أسماء ورتب المحققين، وكذلك تاريخ وساعة التدخل مرفقا بعثاق المكلفين الخاضعين للضريبة، من أجل استلام الوثائق والمستندات المحاسبية المتعلقة بسنوات المراجعة في أجل 10 أيام، وهذا ما تنص عليه المادة 4-20 من قانون الإجراءات الجبائية.

ثانيا- الشروع في عملية المراجعة المحاسبية: بعد المراحل القانونية التي سبقت عملية المراجعة وانقضاء مدة 10 أيام من تاريخ إشعار بالتحقيق المحاسبي، كان التدخل الميداني ومعاينة المحل الرئيسي والوقوف على ظروف ممارسة النشاط، حيث تم تحرير محضر معاينة في ذلك، واستلام الوثائق المحاسبية في نفس الوقت للسنوات محل المراجعة.

قام المراجعون بفحص تصريحات المنشأة والتدقيق في العمليات المحاسبية ومعرفة مدى احترام المكلف للمعايير المحاسبية وإمساكه للدفاتر والسجلات القانونية، وقد تم التوصل إلى الملاحظات التالية:

1- سنة 2018:

- وجود كمية من البضاعة مباعة غير مصرح بها ناتجة عن الفارق في حركة المخزون بقيمة: 386.320 دج.
 - تسجيل فاتورة تم تسديدها نقدا تحت رقم: 2018/29 بمبلغ خارج الرسم: 594.110 دج (معدل الرسم 19%).
 - في إطار حق الاطلاع وحسب المعلومات الواردة والمتمثلة في الكشوفات البنكية تبين وجود حساب بنكي (البنك الوطني الجزائري) غير مصرح به بقيمة 2.497.000 دج بكل الرسوم معدل الرسم 19%.
 - عدم تبرير مصاريف النقل فيما يخص الأعباء المسجلة بالميزانية بقيمة: 715.000 دج.
- 2- سنة 2019:**

- تسجيل فاتورة تم تسديدها نقدا تحت رقم: 2019/17، بمبلغ خارج الرسم: 275.330 دج (معدل الرسم 19%).
- وجود حساب بنكي غير مصرح به بقيمة: 1.265.000 دج (البنك الوطني الجزائري).

- تسجيل فارق إيجابي في الحساب البنكي (بنك التنمية المحلية) المصرح به بقيمة: 1.045.000 دج (كل الرسوم بمعدل 19%).

- عدم تبرير مصاريف التأمين بقيمة: 121.000 دج.

- عدم تبرير أعباء الكراء بقيمة: 291.500 دج.

3- سنة 2020 :

- وجود فاتورة غير مطابقة للقانون تحت رقم: 2020/22، مبلغ خارج الرسم: 374.000 دج (معدل الرسم 19%).

- وجود كمية من البضاعة غير مصرح بها ناتجة عن الفارق في حركة للمخزون بقيمة: 288.750 دج.

4- سنة 2021 :

- وجود كمية من البضاعة غير مصرح بها ناتجة عن الفارق في حركة المخزون بقيمة: 187.660 دج.

- فاتورة تم تسديدها نقدا رقم: 2021/33، مبلغ خارج الرسم: 841.00 دج (معدل الرسم 19%).

- وجود فاتورة غير مطابقة للقانون تحت رقم: 2021/47، مبلغ خارج الرسم: 187.000 دج (معدل الرسم 19%).

- تسجيل إهلاك غير مبرر بقيمة 396.000 دج.

- تسجيل مصاريف إضافية خاصة بالسنوات السابقة وغير مسددة بقيمة 176.000 دج.

- تسجيل استرجاع الرسم على القيمة المضافة على المشتريات تتعلق بفواتير مسجلة محاسبية خلال سنتي 2016 و2017، بقيمة: 238.700 دج.

- بالإضافة إلى عدم التصريح بأي عامل بالرغم من أهمية النشاط ولم يتم تسديد أي حقوق تتعلق بالرواتب والأجور، إلا أنه خلال تحرير محضر بداية التحقيق تم التأكد من وجود ثلاثة عمال متواجدون بالأماكن المخصصة لتخزين المواد.

ثالثا-نتائج المراجعة: باشر المراجع في استخراج الفوارق وضبط التعديلات الازمة حيث يجب تبليغها للمكلف بشكل مفصل عن طريق إرسال إشعار بالتسوية: (C n: 04)، ومنح مهلة قانونية 40 يوما لتقديم ملاحظاته أو قبولها، للعلم أن المكلف صرخ بما يلي من خلال الميزانية الجبائية لكل سنة:

الجدول رقم (11-03): ملخص التصريحات السنوية قبل المراجعة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المصرح به	31.130.110	35.642.200	44.660.110	59.736.716
الربع المصرح به	2.490.400	2.851.376	3.572.800	4.778.928

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على الملف الجبائي للمكلف.

تم التسوية على النحو التالي:

1- فيما يخص رقم الأعمال:

الجدول رقم (12-03): رقم الأعمال بعد التحقيق المحاسبي 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المصرح به	31.130.110	35.642.200	44.660.110	59.736.716
رقم الأعمال غير المصرح به	2.484.639	1.941.176	288.750	1.269.173
رقم الأعمال المحقق فعليا	33.614.749	37.583.378	44.948.860	61.005.889

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أنه تم إعادة تقييم رقم الأعمال من طرف المراجع الجنائي من خلال المعلومات التي تحصل عليها من الوثائق والمستندات والكشفوفات البنكية، بإدماج الفروقات الموجودة في الكشفوفات البنكية، وإضافة قيمة البضاعة المباعة المتمثلة في المخزون غير المصرح به.

أ- 2018: رقم الأعمال خارج الرسم: $2.098.319 = \%1.19 / 2.497.000$ دج

رقم الأعمال غير المصرح به: $2.484.639 = 2.098.319 + 386.320$ دج.

ب- 2019: رقم الأعمال خارج الرسم: $1.063.025 = \%1.19 / 1.265.000$ دج.

$878.151 = \%1.19 / 1.045.000$ دج.

رقم الأعمال غير المصرح به: $1.941.176 = 878.151 + 1.063.025$ دج.

ج- 2020: رقم الأعمال غير المصرح به هو كمية البضاعة المباعة الناتجة عن حركة المخزون: 288.750 دج.

د - 2021: رقم الأعمال خارج الرسم: $1.081.513 = \% 1.19 / 1.287.000$ دج.
 رقم الأعمال غير المصرح به: $187.660 + 1.081.513 = 1.269.173$ دج.

2- فيما يخص الرسم على النشاط المهني:

الجدول رقم (13-03): الرسم على النشاط المهني بعد التحقيق المحاسبي

البيان	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المحقق	33.614.749	37.583.378	44.948.860	61.005.889
رقم الأعمال المصرح به	31.130.110	35.642.200	44.660.110	59.736.716
الفارق	2.484.639	1.941.178	288.750	1.269.173
الحقوق	49.693	38.824	5.775	25.383
الغرامات الناجحة	4.969	3.882	578	2.538
مجموع الحقوق	54.662	42.706	6.353	27.921

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبدين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

يظهر من خلال الجدول أنه تم استخراج الفارق بين رقم الأعمال الفعلي المحقق ورقم الأعمال

المصرح به و تطبيق نسبة الرسم على النشاط المهني: 2% وتم تطبيق غرامة 10%.

3- فيما يخص الرسم على القيمة المضافة:

الجدول رقم (14-03): الرسم على القيمة المضافة بعد التحقيق المحاسبي:

البيان	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المتحقق	33.614.749	37.583.378	44.948.860	61.005.889
رقم الأعمال المصرح به	31.130.190	35.642.200	44.660.110	59.736.716
الفارق	2.484.439	1.941.178	288.750	1.269.173
الرسم الواجب	472.081	368.824	54.863	241.143
الرسم المسترجع	112.881	52.313	71.060	328.790
مجموع الرسم	584.962	421.137	125.923	569.933
الغرامات الناجحة	146.241	105.284	18.888	142.483
مجموع الحقوق الواجبة	731.203	526.421	144.811	712.416

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبدين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

من خلال الجدول فقد تم حساب الرسم على القيمة المضافة بتطبيق معدل 19% على الفارق بين رقم الأعمال المحقق فعليا والمصرح به وإضافة الرسم المسترجع وتطبيق غرامة مالية حسب المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ وتم حساب الرسم المسترجع كالتالي:

- أ- 2018: استرجاع فاتورة تم تسديدها نقدا: $(H.T) \times 19\% = 594.110$ دج.
- ب- 2019: استرجاع فاتورة تم تسديدها نقدا: $(H.T) \times 19\% = 275.330$ دج.
- ج- 2020: استرجاع فاتورة غير قانونية (خارج الرسم 19%): $374.00 \times 9\% = 33.660$ دج.
- د- 2021: استرجاع فاتورة تم تسديدها نقدا (خارج الرسم 9%): $814.000 \times 9\% = 73.260$ دج.

استرجاع فاتورة غير قانونية (خارج الرسم 9%): $187.000 \times 9\% = 16.830$ دج.

استرجاع الرسم على القيمة المضافة مسجل محاسبيا لسنوات سابقة على مشتريات السنة بقيمة: 238.900 دج.

4- فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات:

الجدول رقم (03-15): الضريبة على أرباح الشركات بعد التحقيق المحاسبي

البيان	2018	2019	2020	2021
الربح المصرح به	2.490.400	2.851.376	3.572.800	4.778.928
الفارق في رقم الأعمال	2.484.639	1.941.178	288.750	1.269.173
الأعباء غير المبررة	715.00	412.500	/	572.000
الربح المحقق	5.690.039	5.205.054	3.861.550	6.620.101
الرسم المحسوم (TAP)	49.693	38.824	5.775	25.383
الربح الصافي	5.640.346	5.166.230	3.855.775	6.594.718
الحقوق الواجبة	1.466.490	1.343.220	1.002.502	1.714.626
الحقوق المسددة	647.504	741.358	928.928	1.242.521
الفارق	818.986	601.862	73.574	472.105
الغرامة الناجمة	204.747	150.466	11.036	118.026
مجموع الحقوق	1.023.732	752.328	84.610	590.131

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

يظهر الجدول الخطوات التي قام بها المراجع الجبائي حيث أعاد احتساب الربح عن طريق دمج الفارق في رقم الأعمال الناتج عن رقم الأعمال غير المصرح به، وإدماج الأعباء غير المبررة والمتمثلة في:

أ- 2018: مصاريف النقل: 715.000 دج.

ب- 2019: مصاريف التأمين: 121.000 دج.

مصاريف الكراء: 291.500 دج.

ج- 2021: اهلاك غير مبرر: 396.000 دج (لعدم موافقته للشروط)

مصاريف غير مسددة: 176.000 دج.

ثم خصم الرسم على النشاط المهني الخاص بكل سنه للحصول على الربح الصافي، واستخراج الحقوق الواجبة الدفع من خلال تطبيق معدل الضريبة على أرباح الشركات 26% على النتيجة الصافية.

يستخرج الفرق بين الحقوق الواجبة الدفع والحقوق المسددة لإعادة تطبيق معدل الضريبة واستخراج قيمة الحقوق المتصل منها مع تطبيق الغرامة المالية حسب المادة 193 من (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

5- فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي:

الجدول رقم (03-16): الضريبة على الدخل الإجمالي بعد التحقيق المحاسبي

البيان	2018	2019	2020	2021
الأرباح الصافية	5.640.346	5.166.230	3.855.775	6.594.718
الحقوق المقطعة	1.466.490	1.343.220	1.002.502	1.714.626
الأساس الخاضع للضريبة	4.173.856	3.823.010	2.853.273	4.880.092
الضريبة الواجبة IRG	417.386	382.301	285.327	488.009
الحقوق المسددة	184.290	211.001	264.387	353.641
الفرق	233.096	171.300	20.940	134.368
الغرامة	58.274	25.695	2.094	20.155
مجموع المستحقات	291.370	196.995	23.034	154.523

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

من خلال الجدول تم احتساب الأساس الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات من الربح الصافي للسنة، ثم استخراج الفرق بين الضريبة الواجبة والمسددة حيث أن الضريبة الواجبة حسب ربح كل سنة تمثل 10% من الأساس الخاضع للضريبة أما الحقوق المسددة تمثل 10% من الربح المصرح به بعد خصم مبلغ الضريبة على أرباح الشركات.

$$\text{أ - } 2018: 184.290 = \%10 \times (647.504 - 2.490.400) \text{ دج.}$$

$$\text{ب - } 2019: 211.001 = \%10 \times (741.358 - 2.851.376) \text{ دج.}$$

$$\text{ج - } 2020: 264.387 = \%10 \times (928.928 - 3.572.800) \text{ دج.}$$

$$\text{د - } 2021: 353.641 = \%10 \times (1.242.521 - 4.778.928) \text{ دج.}$$

وتطبيق المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة بخصوص قيمة الحقوق المتملص منها فيما يخص الغرامات.

6- فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي/رواتب وأجور:

الجدول رقم (03-17): الضريبة على الدخل الإجمالي /الرواتب والأجور بعد التحقيق:

البيان	2018	2019	2020	2021
الأساس الخاضع الضريبية	589.680	589.680	589.680	589.680
الحقوق الواجبة	117.936	117.936	117.936	117.936
العقوبة	29.484	29.484	29.484	29.484
مجموع الحقوق	147.420	147.420	147.420	147.420

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن المرجع الجبائي طبق عملية الإخضاع التلقائي بناء على محضر المعاينة الذي تم تحريره، باحتساب الحقوق بنسبة 20% على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون: 18.000 دج بعد اقتطاع نسبة 9% منه مخصصة لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

أ- الأساس الخاضع للعامل الواحد:

$$- 1.620 = \%9 \times 18.00 \text{ دج.}$$

$$- 16.380 = 1.620 - 18.000 \text{ دج.}$$

ب- الأساس الخاضع للعمال الثلاث:

- $16.380 \times 3 \times 12 = 589.680$ دج.

ج- الحقوق الناتجة عن كل سنة: $589.680 \times 20\% = 117.936$ دج.

وتم تطبيق المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة بخصوص غرامة الحقوق المتخلص منها والمقدرة بـ 25% عن عدم التصرير.

رابعا: التسوية النهائية وتبلغ المكلف

الجدول رقم (18-03): ملخص الحقوق والغرامات المطبقة لسنوات 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
الضريبة على النشاط المهني TMP	54.662	42.706	6.353	27.921
الرسم على القيمة المضافة TVA	731.203	526.421	144.811	712.416
الضريبة على أرباح الشركات IBS	1.023.732	752.328	84.610	590.131
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	291.370	196.995	23.034	154.523
الضريبة على الدخل الإجمالي/الأجور IRG/S	147.420	147.420	147.420	147.420
المجموع	2.248.387	1.665.870	406.228	1.632.411

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق.

قام المراجع بإرسال الإشعار النهائي عبر السلسلة C₄ Définitive إلى المؤسسة وتحرير الورد الفردي على الفور وإرساله إلى القباضة بعد تأشير المدير الولائي عليه. حيث نلاحظ من خلال عملية المراجعة في تصريحات المنشأة أن هذه الأخيرة اتبعت طرقاً تدليسية وأخرى غير قانونية للتهرّب ولو بشكل جزئي من دفع الضرائب، فتتجزأ عن عملية التحقيق إعادة تشكيل رقم الأعمال وكذلك الدخل المصرح به وبالتالي زيادة واضحة في الحقوق المترتبة بالإضافة إلى تحمل غرامات مالية إضافية بسبب عدم الالتزام بالقوانين الجبائية ومحاولة تضليل المصالح الجبائية للمتخلص من أداء الواجب الضريبي، والجدول أعلاً يتضمن محتوى الإشعار النهائي.

تنسم التصريحات التي قدمتها المؤسسة بملائمة نسبية، حيث كانت مناسبة من حيث الشكل والتقويم، إلا فيما يخص عدم التصرير بالضريبة على الدخل الإجمالي / فئة الأجور، غير أنها كانت لا

تتمتع بالمصداقية والموثوقية لأنها لم تعبّر بصدق عن الأحداث الاقتصادية والواقع الفعلي لنشاط المنشأة، حيث كان هناك فارق معتبر في رقم الأعمال والتبيّحة الصافية للسنة (الجباية)، وهذا ما تم الكشف عنه من طرف المراجعين الجبائيين من خلال النجاح في الأدلة ووسائل الإثبات التي تؤدي إلى تصحيح وتقويم التصريحات من جديد، ثم القيام بالتسوية الالزمة لذلك، هذا ما أثر على قابلية هذه الإقرارات للمقارنة مع مؤسسات أخرى رغم أنها قابلة للفهم من طرف مستخدميها.

على هذا الأساس يمكن القول أنه تم تحسين صحة التصريحات الجبائية من خلال التأكيد من مدى الامتثال للقواعد الجبائية، ثم تصحيح الأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة، كما تحدّر الإشارة إلى أن المؤسسة حاولت في السنة المولالية العمل على تحسين تصريحاتها الجبائية من خلال الالتزام بكافة الإجراءات والقوانين الجبائية، وتحبّب أي تلاعب يؤدي بها فرض عقوبات مالية أكثر عبئاً من الضريبة نفسها، وبالتالي مساعدة المراجعة الجبائية في تصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلف من جهة والحد من محاولة التهرب الضريبي من جهة أخرى.

خلاصة:

من خلال دراستنا للحالات التالية الشخص الطبيعي (X) الذي تم إخضاعه للتحقيق على الوثائق لسنوي 2019-2020، والشخص الطبيعي (y) الخاضع لعملية التحقيق المصوب لسنة 2020، والشخص المعنوي (Z) الخاضع للتحقيق المحاسبي للسنوات الأربع من 2018 إلى غاية 2021، ومقارنتها بنتائج المراجعة التي خضعت لها اتضح لنا أنّ المراجع قام بتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين الثلاث، سواء كانت عن جهل للقوانين الجبائية أو تعمد حرق هذه القوانين وإعادة احتساب الحقوق المتملص منها وفرض غرامات مالية إضافية، وبالتالي فإنّه يسعى من خلال عمله إلى الوصول إلى الوعاء الضريبي الحقيقي لتأسيس ضريبة عادلة ومن ثم التأثير على جودة التصريحات حاضراً ومستقبلاً.

خاتمة

انطلاقاً من دراستنا حول مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية، نجد أنّ عملية المراجعة الجبائية من أهم الوسائل لمكافحة السلوكيات السلبية الصادرة عن دافعي الضرائب حيث يكمن دورها في تدعيم الخزينة العمومية، وهذا ما يستلزم من السلطات المعنية الاهتمام بهذا المجال، ويعتمد نجاح هذه العملية على الوسائل المادية عامة والكفاءات البشرية خاصة، بما في ذلك جملة المواصفات والمؤهلات التي يمتلكها المراجع والتي تمكّنه من تسخير عملية المراجعة الجبائية باحترافية وتميز، مما يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها، إذ أنّ المهارات العالية والاطلاع الكافي بالقوانين الجبائية والمحاسبية لازمة لأداء مهامه على أكمل وجه، سواء من ناحية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بشكل دقيق وسرع، وجمع الأدلة حول ذلك أو من ناحية احتواء المكلف بالضرير والتأثير الإيجابي على سلوكه لدفعه إلى الالتزام بشكل طوعي مستقبلاً.

إذ كان ولابد البحث في مفهوم المراجعة الجبائية وأهدافها ومدى أهميتها، باعتبارها العمل الذي يقوم به المراجع، وكذا التعرف على مختلف أنواع التصريحات التي يتلزم بها المكلف والعناصر التي تؤثر على صحتها وجودتها، حيث كانت هذه هي القضية الأساسية في البحث، بما في ذلك قدرة المراجع الجبائي على ضبط جودة التصريحات بما يمتلكه من مؤهلات وما يتبعه من برنامج مراجعة جبائية فعال.

أما الجانب التطبيقي فكان التعرف على عمل المراجع الجبائي من خلال الإجراءات التي يتبعها في بعض أشكال التحقيقات التي يقوم بها والتي تكون منظمة وفق خبرته ومهاراته وكفاءاته للتأكد من صحة التصريحات الجبائية وتحقيق استجابة المكلف بالضرير.

أولاً - اختبار الفرضيات: من خلال دراستنا لموضوع مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية والإلمام بالجانبين النظري والتطبيقي يمكننا عرض نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

1-الفرضية الأولى: تساهم مؤهلات المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية، فالكفاءة المهنية بمفهومها الواسع المتضمن المستوى العلمي والعملي والمهارات المعرفية للمراجع، وتمتعه بالاستقلالية

الناتمة

والالتزام بمتطلبات المهنة وسعيه الدائم في التميز في عمله، كل ذلك له التأثير الإيجابي في تحسين فهم المكلف للضريبة ورأيه اتجاه المصالح الجبائية مما يسمح بالوصول إلى مصداقية تصريحه، وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية.

2-الفرضية الثانية: يساهم برنامج المراجعة الفعال في تحقيق الالتزام الضريبي، فالتحطيط لعملية المراجعة يتم بشكل مدروس لتحديد الأساليب المتتبعة والمسؤوليات حيث يمكن ذلك من الانتقاء الأمثل للمكلفين والحصول على المعلومات اللازمة وأدلة الإثبات الكافية لتصحيح الأخطاء المرتكبة وفرض عقوبات من شأنها تحقيق التزام طوعي أو اجباري للمكلفين بالضريبة، وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية.

3-الفرضية الثالثة: لعمل المراجع الجبائي دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية حيث أظهرنا في الجانب التطبيقي أنواعاً من التحقيقات التي يقوم بها المراجع، والتي كشفت عن الأخطاء المرتكبة من طرف المكلف نتيجة جهل هذا الأخير بالقوانين الجبائية أو تعمده التملص من دفع الضريبة بإتباع طرق تدليسية، ومن ثم استرجاع الحقوق المغفلة وتنمية المكلفين والحد من التهرب الضريبي، وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية.

ثانياً- نتائج البحث: يمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- العنصر البشري أهم ما يمكن التركيز عليه من طرف الإدارة الجبائية من خلال تكوينه وتطوير مهاراته.
- يستنبط المراجع الجبائي طرق وتقنيات المراجعة الجبائية من خطوات وتقنيات التحقيق والرقابة الجبائية المستخدم من طرف الإدارة الجبائية.
- خبرة وكفاءة المراجع الجبائي لها تأثير أكثر مرونة من تطبيق تحقيقات المراجعة الجبائي، حيث يقوم بتفعيل هذه الإجراءات لاكتشاف الأخطاء المرتكبة وتصحيحها.
- للمراجع الجبائي دور فعال في تحريك عجلة المراجعة الجبائية فهو المسيطر على سير العملية من خلال احتكاكه المباشر مع المكلفين.
- القرارات الضريبية ترتبط بشكل وثيق بتقرير المراجع الجبائي.
- يساهم تصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المراجع الجبائي من استرجاع كافة الحقوق المغفلة.

ثالثاً- التوصيات: بعد توضيح نتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية:

- العمل على جعل القوانين الضريبية تتسم بالوضوح والثبات.
- ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات في عملية التصريح والتحصيل لتسهيل عملية الاتصال بين المكلفين والإدارة الضريبية.
- الاهتمام الكافي بتكوين أعضاء الإدارة الجبائية من فيهم المراجع الجبائي للتماشي مع التطورات الحاصلة وضمان أداء العمل باحترافية أكبر.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية في المصالح الجبائية، كي لا ينفر منها المكلف.
- تبسيط القوانين الجبائية لتكون أكثر وضوحاً للمهنيين والمكلفين على حد سواء، لتجنب تضارب الآراء واستغلال الثغرات القانونية.

رابعاً- آفاق البحث: وفي الأخير لا تخلو أي دراسة من نقائص أو عيوب حيث لازالت هناك الكثير من المواقف الممكن تناولها مستقبلاً، ومن بين هذه المواقف:

- دور المراجع الجبائي في تحقيق العدالة الضريبية.
- دور المراجعة الجبائية في الانتقال من التهرب الضريبي إلى تحقيق الالتزام الطوعي للمكلف.

**قائمة المصادر
والمراجع**

أولاً: باللغة العربية:

I. الكتب

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، ط1، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة منصورة، مصر، 2004.
2. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
3. أحمد زكريا، زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2011.
4. ألفين أريتز، جيمس لوبلك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002.
5. إيهاب نظمي، هاني العرب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. بن اعمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011.
7. حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
8. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
9. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون الجزائر، 2007.
11. حميد بوزيدة، جبائية المؤسسة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون الجزائر، 2007.
12. خلف الله عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
13. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، ج1، ط2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
14. رضا خلاصي، النظام الجبائي الحديث، جبائية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
15. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

16. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والمراجعة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
17. زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
18. صديقي مسعود، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، ط1، مطبعة مزوار، الوادي الجزائري، 2010.
19. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2004.
20. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الضرائب المباشرة، ط1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
21. عبد المجيد قدی، دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جریر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
22. عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
23. عبد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، ط3، دار الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، 2011.
24. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
25. محمد الطائي وآخرون، ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، ج 01، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2012.
26. محمد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007.
27. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003.
28. محمد عباس محزمي، اقتصاديات الجبائية والضرائب، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
29. محمد عباس محزمي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
30. محمد فلاق، إدارة الجودة الشاملة، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، (من دون سنة).
31. محى الدين عبد الرزاق حمزة، أصول مراجعة الحسابات، ط1، دار الإعصار العلمي، سوريا، 2017.

32. منصور بن أعمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجباية، دار هومة، الجزائر، 2001.
33. منور أوسرير، محمد حمو، جبائية المؤسسات، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
34. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2004.
35. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لأردن، 2000، اص 247-248.

II. المذكرات والرسائل العلمية:

1. أطروحة الدكتوراه:

1. أحلام بلقاسم كحولي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
2. بن يحيى علي، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية وفقاً لمعايير المطبقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم مالية ومحاسبية، جامعة غردية، 2020.
3. حناش حبيبة، واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي والمالي وأثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
4. ديليمي ناصر الدين، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.
5. رشيد شباح، عامل المردودية لنظام الجبائي الجزائري بين الفعالية الاقتصادية لتغطية النفقات العامة، أطروحة دكتوراه، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.
6. زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر، 2017.
7. سمحة بوناحض، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

8. سيرة بوعكاز، مساعدة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2015.
9. صحراوي إيمان، أثر اعتماد جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، إدارة مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
10. عرباوي أحمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد دارية، أدرار الجزائر، 2021.
11. فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2018.
12. قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحت عباس، سطيف 01، 2016.
13. لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار الجزائر، 2017.
14. محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر.
15. مدین إبراهيم الضابط، مدى تبني معايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سوريا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2006.
16. ناصر أمين الخطيب، تقييم جودة الفحص الضريبي وأثرها على الإجراءات العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2008.
17. نضال محمد سلمان الكساسبة، إطار مقترن لتحسين فعالية التدقيق الضريبي، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013.
18. يوسف عاشور، فاتورة الغش الجبائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.

2. مذكرات الماجister:

1. أمينة عديد، التصريح كآلية رقابة في النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجister في القانون العام للأعمال، جامعة جيجل، الجزائر، 2012.

2. بشرى عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011.
3. بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجister، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2013.
4. بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجister، جامعة الجزائر، 2014.
5. بوذن لطيفة، المراجعة الجبائية والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة أم البوابي، الجزائر، 2008.
6. بوعلام ولهي، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
7. حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنة المخاطر الجبائية، رسالة لنيل شهادة ماجister، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
8. حولي محمد، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجister، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
9. رضا خلاصي، المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها، رسالة ماجister، جامعة الجزائر، 2000.
10. رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجister في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
11. رلى عبد الرزاق حسين، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، رسالة ماجister، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
12. سليمان عيتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
13. سميرة قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصرighات الجبائية، رسالة ماجister، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
14. سمير شرّاد، منهجية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار المراجعة التعاقدية، رسالة ماجister في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.

15. سوسي أحلام، دور المراجعة الجبائية في تحقيق الاقتصاديات الجبائية دراسة تحليلية لعينة من كبريات المؤسسات، رسالة لنيل شهادة ماجистر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016.
16. عبد الرحيم لواج، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، رسالة ماجister في الإدارة المالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016 ص 60.
17. عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين-حالة الجزائر، رسالة ماجister في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المدية، 2009.
18. عيسى بو لخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2004.
19. فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في التهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجister، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2004.
20. محمد أسامة، العوامل المؤثرة على استقلالية وحياد المراجع الخارجي، رسالة ماجister في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2007.
21. محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجister، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2016.
22. محمد محمود ذيب حoso، التدقيق لأغراض الضريبية، رسالة ماجister، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
23. ناصر مغني، دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء حالة ولادة مسيلة خلال الفترة 2004-2008، رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010.
24. نسرин الأمير قمر الدين، التأهيل المهني للمراجع الخارجي وأثره على مهنة المراجعة، رسالة ماجister في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
25. يحيى الخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجister في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

III. المحلات والمقالات العلمية:

1. أحلام الشيخ، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية ودورها في تحسين سياسات الفحص الضريبي، مجلة جامعة حماه، المجلد 01، العدد 05 كلية الاقتصاد، دمشق سوريا، 2018.

2. آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، ديسمبر 2019.
3. بن عثمان عائشة، ولهي بوعلام، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
4. بوباطة أميرة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والحد منها، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، مجلد 03، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021.
5. فيصل بوزيان، حي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، نوفمبر 2019.
6. حميد طامي عسکر، فيحاء عبد الله يعقوب، كفاءة الفاحص الضريبي، مجلة دراسات ومحاسبة ومالية، العدد 53، المعهد العالي للدراسات والحسابات المالية، بغداد، 2020.
7. صبرينة خذيري ، جنية عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019.
8. سفيان خذوري، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، مجلة ميلاد للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2019.
9. رضوان دوداح، بن عربية شيراز، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة حمہ لحضر الوادي، الجزائر، ماي 2022.
10. أحمد رحماني، جبوری محمد، التحقيق المصور في المحاسبة كآلية لتعزيز المراجعة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 2 لونيسى علي، الجزائر، 2019.
11. زينب تمرابط وآخرون، تحديد مسؤوليات المراجع الخارجي وفقاً لمعايير المراجعة الجزائري 530 "السير في المراجعة"، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 4، العدد 3، جامعة الشهيد حمہ لحضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021.

12. سحر خليل إسماعيل، باسمة عبود مجید، تأثير توافر مهارات المتضمن الضريبي في تطوير عملية الفحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية العدد 58، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، آفریل 2022.
13. سعيد مخلد أحمد النعيمات، توثيق إجراءات الفحص الضريبي في منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة مالية الأردن، مجلة الثقافة من أجل التنمية، العدد 30، مصر، جويلية 2009.
14. سلمة شيخي، مريم رياض، مساهمة التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصریحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دفاتر البحوث العملية، المجلد 9، العدد 2، المركز الجامعي مرسلی عبد الله تیبازة، الجزائر، 2021.
15. سمیة براھیمی، میادہ بلعاиш، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعیل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
16. سمیة قحموش، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصریحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة أم البوachi، الجزائر، ديسمبر 2016.
17. صابر عباسی، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2013.
18. طالی بن عیسی، التصریح كأدلة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 02، زیان عاشور بالحلفة، الجزائر، جوان 2019.
19. عبد السلام طبیب، وآخرون، دور المراجعة الجبائية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 4، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، ديسمبر 2019.
20. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، أثر مخاطر الدعاوى القضائية على سمعة مراجعی الحسابات ومهنة المراجعة، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 3، العدد 1، فلسطین، جوان 2019.
21. عبد المالک زین، دروسي مسعود، أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة روی الاقتصادیة، جامعة الوادی كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسیر، الجزائر، ديسمبر 2019.

22. ياسمينة عمامرة، تحليل دور المراجعة الجبائية في تدفئة المخاطرات الجبائية في المؤسسات البترولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، مارس 2020.
23. فاطمة زعزوعة، إفشاء المعلومة الجبائية في ظل التشريع الجبائي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 02، جامعة مولود معمر تيزي وزو، الجزائر، 2021.
24. محمد الأمين وليد طالب، قلادي نظيرة، مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ديسمبر 2018.
25. محمد زرقون، سليمان عيتار، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، جوان 2014.
26. محمد قلي، فهيمة بلول، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 6، معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتمانغست، الجزائر، 2018.
27. مراد كواشي، جمعة شرقى، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2017.
28. مريم بوعمامه، حنيفة بن ربيع، دور الرقابة الجبائية في الحد من التلاعب المحاسبي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، جانفي 2021.
29. مصطفى إبراهيم سريح، التدقيق الضريبي وأثره في جودة الإقرارات الضريبية، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، جامعة بغداد، بغداد، 2016.
30. مصطفى عوادي، نصر رحال، التحقيق الجبائي على المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، العدد 01، جامعة الشهيد حمـه لـخـضر الوـادـيـ، الجزـائـرـ، 2016.
31. منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 3، جامعة غرداية الجزائر، أفريل 2018.
32. ميلود وارزقي، الرقابة الجبائية: نقاط مرحلية (التحقيق المชอบ، التلبس الجبائي...) و توجيهات استراتيجية، مجلة دراسات، العدد 52، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جامعة الجزائر، مارس 2017.

33. بوعلام ولهي، عجلات العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2008.

34. ياسر زكريا الشافعي، قياس مدى فعالية نشاط الفحص الضريبي لدى مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد 02، جامعة كفر الشيخ، مصر، جوبلية 2022.

IV. القوانين والتشريعات

1. قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021.

2. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021.

3. قانون الرسوم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021.

4. قانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الخميس 25 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 30 ديسمبر 2021، العدد 100.

V. المحاضرات:

1. بوفحص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، جامعة غرداية، 2018.

2. قاشي يوسف، مطبوعة محاضرات في مقاييس المنازعات الجبائية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.

VI. الواقع الإلكترونية:

1. <https://www.impots.finances.gov.tn/>

2. <https://www.mfdgi.gov.dz/>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Daniel M. Davis, **Multistate Guide to Sales and Use Taxe Audits**, CCH, wolters Kluwer business, Chicago American, 2008.
2. Jacques Duhem et Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise**, Edition EFE, 1996.
3. Jacques Duhem et Michel Jammes, **Op.cit.**
4. Marie Hélène et Pinard Fabro, **Audit fiscal**, Edition Francis Lefebvre, 2008.
5. Vincent Lacolare, **pratiquer l'audit à Valeur ajoutée**, édition AFNOR, 2010.

الملاحة

تاریخ الإستلام	الجمهوریة الجزائریة الديموقراطیة الشعبیة			وزارة المالية		
تصريح بالوجود				المدیرية العامة للضرائب		
يكتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى:				مديرية الضرائب		
(1) - الضريبة على أرباح الشركات } (2) - الضريبة على الدخل الإجمالي				لولاية		
سلسلة G. رقم 8 (2019) المطبعة الرسمية الجزائر						
<p>الإسم واللقب أو التسمية : اسم الشهادة التجارية : عنوان المقر الاجتماعي : رقم السجل التجاري : رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : رقم الهاتف : رت. الأحصائي : رت. الجبائي : عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : صفة المتصدر : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : تاريخ بدء النشاط :</p>						
<p>الشكل القانوني للشركة (ضع علامة في الخانة المناسبة)</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; vertical-align: top;"> <input type="checkbox"/> شركة تعاونية. <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة). <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية. <input type="checkbox"/> شركة ذات الاقتصاد المختلط. <input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولاية أو بلدية). <input type="checkbox"/> أخرى : </td> <td style="width: 50%; vertical-align: top;"> <input type="checkbox"/> مؤسسة فردية. <input type="checkbox"/> شركة فعلية. <input type="checkbox"/> شركة التضامن. <input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية. <input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة. <input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة. <input type="checkbox"/> شركة المساعدة. <input type="checkbox"/> شركة أجنبية: ذكر الشكل القانوني : </td> </tr> </table> <p>طبيعة النشاط الرئيسي : نشاطات ثانوية أخرى : عنوان المؤسسات الثانوية الأخرى :</p> <p>مكان مسك المحاسبة : إسم وعنوان المحاسب :</p>					<input type="checkbox"/> شركة تعاونية. <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة). <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية. <input type="checkbox"/> شركة ذات الاقتصاد المختلط. <input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولاية أو بلدية). <input type="checkbox"/> أخرى : 	<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية. <input type="checkbox"/> شركة فعلية. <input type="checkbox"/> شركة التضامن. <input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية. <input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة. <input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة. <input type="checkbox"/> شركة المساعدة. <input type="checkbox"/> شركة أجنبية: ذكر الشكل القانوني :
<input type="checkbox"/> شركة تعاونية. <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة). <input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية. <input type="checkbox"/> شركة ذات الاقتصاد المختلط. <input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولاية أو بلدية). <input type="checkbox"/> أخرى : 	<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية. <input type="checkbox"/> شركة فعلية. <input type="checkbox"/> شركة التضامن. <input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية. <input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة. <input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة. <input type="checkbox"/> شركة المساعدة. <input type="checkbox"/> شركة أجنبية: ذكر الشكل القانوني : 					
<small>(1) اشطب العلامات غير الملاشة (2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الاعمال أو الدراسات.</small>						
<p>يشهد بصحته من طرف المتصدر الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.</p> <p>..... في الإمضاء</p>						
<p> يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية ل التاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.</p>						

DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPOTS		IMPÔTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE À LA SOURCE																																									
DIRECTION		DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU – AVIS DE VERSEMENT																																									
INSPECTION DES IMPOTS DE RECEPTE DES IMPOTS DE COMMUNE DE		A RAPPELER OBLIGATOIREMENT																																									
NIS: 111111111111111111	NIF: 111111111111111111	F. J.																																									
Article d'imposition : 111111111111111111																																											
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%</th> </tr> <tr> <th>Code</th> <th>Opérations imposables</th> <th>Chiffre d'affaires</th> <th>Montant à payer (en DA)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>C 1 A 11</td> <td>Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>C 1 A 12</td> <td>Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>C 1 A 13</td> <td>Affaires sans réfaction</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>C 1 A 14</td> <td>Affaires exonérées</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>C 1 A 20</td> <td>Recettes professionnelles (Professions libérales)</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>Preciser autres taux de réfaction le cas échéant</td> <td>TOTAL</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>				Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%				Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires	Montant à payer (en DA)	C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%	C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%	C 1 A 13	Affaires sans réfaction	C 1 A 14	Affaires exonérées	C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)	1	Preciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL									
Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%																																											
Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires	Montant à payer (en DA)																																								
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%																																								
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%																																								
C 1 A 13	Affaires sans réfaction																																								
C 1 A 14	Affaires exonérées																																								
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)																																								
1	Preciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL																																									
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">Acomptes IBS</th> </tr> <tr> <th>Code</th> <th>Acompte IBS</th> <th>Détermination des acomptes provisionnels</th> <th>Montant à payer (en DA)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>E 1 M 10</td> <td>..... Acompte provisionnel</td> <td>.....</td> <td>.....</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td></td> <td>TOTAL</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>				Acomptes IBS				Code	Acompte IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)	E 1 M 10 Acompte provisionnel	2		TOTAL																									
Acomptes IBS																																											
Code	Acompte IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)																																								
E 1 M 10 Acompte provisionnel																																								
2		TOTAL																																									
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="4">IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS</th> </tr> <tr> <th>Code</th> <th>Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS</th> <th>Revenus nets imposables</th> <th>Taux</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>E 1 L 20</td> <td>IRG/ Traitements salariaux, pensions et rentes viagères</td> <td>.....</td> <td>Baïème</td> </tr> <tr> <td>E 1 L 30</td> <td>IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements</td> <td>.....</td> <td>10%</td> </tr> <tr> <td>E 1 L 40</td> <td>IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libéralité</td> <td>.....</td> <td>15%</td> </tr> <tr> <td>E 1 L 60</td> <td>IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes</td> <td>.....</td> <td>50%</td> </tr> <tr> <td>E 1 L 80</td> <td>IRG/ Autres retenues à la source</td> <td>.....</td> <td>.....%</td> </tr> <tr> <td>E 1 M 30</td> <td>IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)</td> <td>.....</td> <td>24%</td> </tr> <tr> <td>E 1 M 40</td> <td>IBS/ Autres retenues à la source</td> <td>.....</td> <td>.....%</td> </tr> <tr> <td>3</td> <td>(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.</td> <td>TOTAL</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>				IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS				Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	E 1 L 20	IRG/ Traitements salariaux, pensions et rentes viagères	Baïème	E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements	10%	E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libéralité	15%	E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes	50%	E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source%	E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)	24%	E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source%	3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL	
IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS																																											
Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux																																								
E 1 L 20	IRG/ Traitements salariaux, pensions et rentes viagères	Baïème																																								
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements	10%																																								
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libéralité	15%																																								
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes	50%																																								
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source%																																								
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)	24%																																								
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source%																																								
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL																																									

تحصيل الأداء، الصلوة والدخل المتأخر و المدخر غير صالح
للسنة
(نـ) 325.626 = 325.626

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro.
(Exemple : 325.626 DA = 325.626 DA)

A / Chiffres d'affaires imposables

الرمز Code	الإليات التي يندرج تحتها Opérations assujetties à la TVA	مجموع رسم Chiffre d'affaires total	رسم Chiffre d'affaires exonéré	رقة Chiffre d'affaires imposable	معدل Taux	شيك Montant des droits tén DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA					
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA					
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA					
E 3 B 14	Actes médicaux					
E 3 B 15	Commissionnaires et couriers					
E 3 B 16	Fourniture d'énergie					
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA					
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA					
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 9%					
E 3 B 24	Professions libérales					
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances					
E 3 B 26	Prescriptions de téléphones et de téléc.					
E 3 B 28	Autres prestations de services					
E 3 B 29	Débits de boissons					
E 3 B 31	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA					
E 3 B 32	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA					
E 3 B 33	Tabacs et allumettes					
E 3 B 34	Spécialités, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA					
E 3 B 35	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA					
E 3 B 36	Consommations sur place					
E 3 B 37						

TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES

B / Déductions à opérer

Nature des déductions	Montant	مجموع دعائى المدخر (B)
E 3 B 91	Pécompte antérieur (mois précédent)	C
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)	E 3 B 97 Total des droits dus. Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (réduction exécutoire)
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)	E 3 B 98 - Réversement de la déduction (art. 38 C. TCA) (+)
E 3 B 94	Régularisation du prorata (réduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)	TOTAL A RAPPELER (C)
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)	B E 3 B 00 Total des réductions à opérer (B) (-) TVA à payer au titre du mois (C - B)
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc...)	
	NB : Jondre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.	
	Total des déductions à opérer(B)	E 3 B 99 Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)

الملحق

<p style="text-align: center;">رقم التعريف الجبائي</p>	وثيقة موجهة للمكلف بالضريبة	
تعيين المؤسسة : النشاط : العنوان : 		
إلى	الفترة من	
حساب النتائج		
N - 1 N		الفصلول
المدين (د.ج)	المدين (د.ج)	المبيعات من البيع
		المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة
		تقديم الخدمات
		المبيعات من المنتوجات
		مبيعات الأشغال
منتوجات الأنشطة الملحة		
التخفيضات والتبريلات والخصومات المتوفحة		
رقم الأعمال الصافي من التخفيضات والتبريلات والخصومات		
الإنتاج المخزن أو المتنقص من المخزون		
الإنتاج المثبت		
إعانت الإستغلال		
I. إنتاج السنة المالية		
مشتريات البضائع المباعة		
المواد الأولية		
التمويلات الأخرى		
تغيرات المخزونات		
مشتريات الدراسات والخدمات المؤذلة		
مشتريات الأخرى		
التخفيضات والتبريلات والخصومات المتحصل عليها عن مشتريات		
النقال العام	الإيجارات	الخدمات الخارجية
		الصيانة والتصليحات والرعاية
		أقساط التأمينات
		العاملون الخارجون عن المؤسسة
		أجور الوسطاء والاتعاب
		الإشهار
		النقلات والمهام والاستقلالات
الخدمات الخارجية الأخرى		
التبريلات والتخفيضات والخصومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية		
II. استهلاك السنة المالية		
III. القيمة المضافة للاستغلال (II-I)		
أعباء المستخدمين		
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
IV. إجمالي فائض الإستغلال		

اللاحق

<p style="text-align: center;">.....</p>	<p>وثيقة موجهة للمكلف بالضربي رقم التعريف الجبائي</p> <p>تعيين المؤسسة : النشاط : العنوان :</p> <p style="text-align: center;">السنة المالية المقلولة في</p>			
الميزانية (الأصل)				
Série G, n°2 (2011)				
N - 1	N	الاصل		
صافي	صافي	الإحتلاكات ، المؤونات وخصائص القيمة	المبالغ الإجمالية	
				أصول غير جارية
				فارق بين الإنقناط - المتدرج الإيجابي أو السلبي
				ثبيبات معنوية
				ثبيبات عينية
				أراض
				مبان
				ثبيبات عينية أخرى
				ثبيبات منزوج امتيازها
				ثبيبات يجري إنجازها
				ثبيبات مالية
				مندفات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحة بها
				سندات أخرى مشتقة
				قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة على الأصل
				مجموع الأصول غير الجارية
				أصول جارية
				مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
				الزيائن
				المديونون الآخرون
				الضرائب وما شابهها
				حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
				الموجودات وما شابهها
				الآموال الموظفة والأصول مالية الجارية الأخرى
				الحرizية
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

الملحق

..... رقم التعريف الجبائي وثيقة موجهة للمكلف بالضريبة

تعيين المؤسسة :
النشاط :
العنوان :

السنة المالية المقللة في
--------------------------	-------

الميزانية (الخصوص)

N - 1	N	الخصوص
		<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
		رأس مال تم إصداره
		رأس مال غير مستعان به
		علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)
		فوارق إعادة التقييم
		(فارق المعادلة (1)
		نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)
		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة (1)
		حصة ذوي الأقلية (1)
		<u>المجموع I</u>
		<u>الخصوص غير الجارية</u>
		فروض وديون مالية
		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
		<u>مجموع الخصوم غير الجارية II</u>
		<u>الخصوص الجارية</u>
		موردون وحسابات ملحة
		ضرائب
		ديون أخرى
		خريبة سلبية
		<u>مجموع الخصوم الجارية III</u>
		<u>مجموع عام للخصوص III + II + I</u>

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULARE

MINISTERE DES FINANCES

DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

A : TIARET LE : 23/03/2022

LE CHEF DU SERVICE PRINCIPAL DU CONTROLE a l'honneur

Direction des Impôts de
WILAYA DE TIARET

De prier

Inspection de : CDI – SPCR
N°01 /CDI/ SPCR / 2021

Demeurant à :



De bien vouloir lui fournir, le plutôt possible, les

- Renseignements suivant

DEMANDE	REONSE
<p><u>Dans le cas où les documents en cause n'ont pas été fournis la régularisation sera opérée par l'administration Fiscale. Conformément à l'article 19 de CPF</u></p>	<p>- (signature)</p> <p>1/2</p>

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نموذج 0 رقم 4

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت -

المرجع / رقم / م ض ت / م ض / م ر م ب / 2022

رسالة مع وصل بالاستلام
رقم
.....

إشعار بالتحقيق المصوب في المحاسبة

لنا الشرف أن نعلمكم مادعا طلب مقدم من طرفكم مقبول من مصالحنا سوف نحضر بمؤسسكم
بتاريخ على الساعة وذلك لإجراء عمليات مراقبة شخص وفق المادة 20 مكرر 1
و المتعلقة بالسنوات وفق المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية .

نلتسم منكم أن تضعوا تحت تصرفنا جميع الوثائق والمستندات المحاسبية والتبريرات المرتبطة بالحقوق والضرائب و الرسوم و الآلوي المتعلقة بالتحقيق بناء على المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية .

إذا تعذر إجراء المراقبة الجبائية بسبب ثبوت طابعها غير المقنع وفق المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية سوف يتم التقييم النقائحي وفق المادة 44-1 من قانون الإجراءات الجبائية دون المساس بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في التشريع الجبائي .

تجدون رفقه هذا الإشعار نسخة من ميثاق حقوق واجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته .

تقبلوا مني فائق التقدير و الاحترام

المحققون

رئيس الفرقـة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نوع 0 رقم 21

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت -

المرجع / رقم / م ض ت / م ض / م ر م ب / 2021

رسالة مع وصل بالاستلام
رقم

إخطار بالتسوية في إطار التحقيق
المصوب في المحاسبة

تبعا للإشعار بالتحقيق المصوب في المحاسبة رقم / المرسل بتاريخ
و الذي من خلاله تم إعلامكم بالتحقيق المصوب في المحاسبة للسنوات
يمس الضرائب و الرسوم التالية
تعلمو الإدارية أنها مقبلة على تعديل العناصر الأساسية المستخدمة في حساب بعض الضرائب و الرسوم
و المطالبة بضرائب إضافية منكم لأسباب الموضحة بهذا الإشعار .

تمنحكم الإدارية فور استلامكم هذا الإشعار مهلة ثلاثة (30) يوما لإبداء ملاحظاتكم أو موافقكم لهذه الاقتراحات
إن عدم الرد خلال المهلة الممنوحة يعتبر قبولا ضمنيا من طرفكم (المادة 5/20 من قانون الإجراءات الجنائية)
نلفت انتباهم إلى أن الحقوق الناتجة عن هذه التعديلات قد تخضع وفق الشروط التي يحددها القانون إلى غرامات
جنائية .

يمكنكم في إطار الرد اختيار طلب جلسة تحكيم حسب الحالة أمام مدير كبريات المؤسسات أو مدير الضرائب لولاية
أو رئيس المركز أو رئيس مصلحة المراقبة و البحث بناء على المادة 20 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجنائية .
يطلب منكم و قبل انتهاء أجل الرد يمكنكم طلب توضيحات شفوية في مضمون فحوى هذا الإشعار .
لديكم إمكانية الحصول على مساعدة من مستشار من اختياركم لمناقشة هذه المقترفات أو الرد عليها .
تحتوي هذه الرسالة على / أوراق ملحقة .

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

المحققون

رئيس الفرقـة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نموذج رقم 4

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت -

المرجع / رقم / م ض ث / م ض / م ر ب / 2021

رسالة مع وصل بالاستلام
رقم

إشعار بالتحقيق في المحاسبة

لنا الشرف أن نعلمكم مادعا طلب مقدم من طرفكم مقبول من مصالحنا سوف حضر بمؤسسكم

..... على الساعة و ذلك للتحقيق في جميع تصريحاتكم الجبائية المقدمة
للسنوات و المتعلقة بالضرائب والرسوم التالية

نلتزم منكم ان تضعوا تحت تصرفنا جميع الوثائق و المستندات المحاسبية و مجلد المعلومات و المعطيات الممسوكة
بواسطة أنظمة الإعلام الآلي التي ساهمت في تكوين النتائج المحاسبية وفق المادة 3-20 من قانون الإجراءات الجبائية .

أثناء هذا التحقيق يمكنكم طلب مساعدة من مستشار من اختياركم لمناقشة هذه الملاحظات أو الرد عليها .

إذا تعذر اجراء المراقبة الجبائية بسبب ثبوت طابعها غير المقنع وفق المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية سوف يتم
التقييم النقاني وفق المادة 44-1 من قانون الإجراءات الجبائية دون المساس بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها
في التشريع الجبائي .

أثناء فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع يمكن أثناء تسليم هذا الإشعار اجراء معاينة مادية للعناصر الطبيعية
للاستغلال و التأكيد من وجود المستندات المحاسبية و حالتها بناء على المادة 20 من ق 1 ج .

تجدون رفقه هذا الإشعار نسخة من ميثاق حقوق و واجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته .

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

المحققون

رئيس الفرقـة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نموذج رقم 19

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت

المرجع / رقم / م ض ت / م ض / م ر م ب / 2021

محضر معاينة العناصر الطبيعية للاستغلال (المادة 4/20 ق 1 ج)

نحن الممضون أسفه

انتقلنا يوم إلى مكان ممارسة على الساعة

النشاط/المهنة

الواقع ب و الممثل من طرف

بصفته

بناء على تسليهه مقابل وصل إشعار بالتحقيق تحت رقم / بتاريخ

لإعلامه بالقيام بعملية معاينة العناصر الطبيعية للاستغلال البيئي بالملحق

المعنى حضر المعاينة الفجائية نعم لا

المحتقون

اسم صاحب المؤسسة أو ممثله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نموذج 0 رقم 13

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت -

المرجع /رقم / م ض ت / م ض / م رم ب / 2022

رسالة مع وصل بالاستلام
رقم
.....

إشعار بالتسوية في إطار التحقيق في المحاسبة

السيد
 رئيسي
 رقم المادة
 رئيسي
.....

النشاط / المهنة

العنوان
.....

مؤسسة معنية بالتحقيق في المحاسبة ابتداء من إلى هذا التحقيق يتعلق
الفترة من إلى و يمس الضرائب و الرسوم التالية
.....

نعلمكم أن الإدارة قبلة على تعديل العناصر الأساسية المستخدمة في حساب بعض الضرائب و الرسوم و
المطالبة بضرائب إضافية منكم لأسباب موضحة في الملحق .

تمنحكم الإدارة أجل أربعون يوما (40) ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار لإبداء ملاحظاتكم أو موافقتم
كما يمكنكم خيار طلب جلسة تحكيم أمام رئيس مركز الضرائب .

سيشكل عدم الرد خلال هذه المدة اتفاقا ضمنيا من طرفكم كما تؤدي أن نلفت انتباهم إلى أن الحقوق الناتجة
عن هذه التعديلات قد تخضع وفق الشروط التي يحددها القانون لغرامات جنائية .

لديكم إمكانية الحصول على مساعدة من مستشار من اختياركم لمناقشة هذه المقترفات أو الرد عليها
تحتوي هذه الرسالة على أوراق مرفقة .

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

المحققون

رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نموذج رقم 8

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية تيارت

مركز الضرائب - تيارت -

المرجع / رقم / م ض ت / م ض / م ر م ب / 2021

محضر معاينة لنهاية أشغال التحقيق في عين المكان

نحن الموقعين أسفله

بصفتنا محققين في المحاسبة قمنا يوم على الساعة

بتحرير محضر نهاية أشغال التحقيق في عين المكان باسم مؤسسة

النشاط

العنوان

و ذلك بناءا على المواد 4/20 و 5/20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية و اعتمادا على

إشعار بالتحقيق المسجل تحت رقم /..... المرسل بتاريخ

في يوم

المعني أمضى / نعم لا

إمضاء المحققون

إمضاء صاحب المؤسسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire

C N°4

Ministère des finances

Structure : Centre des impôts(CDI) tiaret
Service principal de contrôle et recherche
Service du contrôle sur pièces

**NOTIFICATION DE PROPOSITION DE
REDRESSEMENTS**

Référence: N° /CDI/SPCR/2021

MONSIEUR:

Accusé de réception
N°

Activité /profession

Adresse :

N° d'article: 14014411650

NIF N

A TIARET LE: 15/06/2021

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du code des procédures fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
Impôts sur le revenu global (IRG)	
IRG-bénéfice professionnels	
IRG-revenus des capitaux mobiliers	
IRG-traitements, salaire, pension rentes viagères	
IRG-plus-values de cessation à titre onéreux des immeubles bâties non bâties et des	
IRG-revenus agricoles	
IRG-autres retenues à la source	
Impôts sur les bénéfices des sociétés (IBS)	
IBS- retenue à la source sur les capitaux mobiliers	
IBS- retenue à la source des entreprises étrangères	
Taxe sur l'activité professionnelle (TCP)	
Taxe sur la valeur ajoutée (TVA)	
Impôt forfaitaire unique (IFU)	
Taxes foncières	
Impôt sur le patrimoine (ISP)	
Autres impôts et taxes (à préciser) TAI & TFP- amende	
Impôt forfaitaire unique (IFU)	
Taxes foncières	
Impôt sur le patrimoine (ISP)	
Autres impôts et taxes (à préciser) pénalité d'assiette	

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir acceptation ou vos observations au redressement envisagé le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (article 19 du CPF)

*Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (article 19 du CPF)Veuillez agréer, Madame /Monsieur,
l'expression de ma considération distinguée.*

Le chef de service principal de
contrôle et recherche

REDRESSEMENT ENVISAGES

I. DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

nom: _____ Prénom: _____ Grade: _____

II-DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET/OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C2)

Référence et date d'envoi:

Date de réception de la réponse du contribuable:

IV- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES.(ART.19 DU CPF):

Origine éléments de fait et motifs du redressement.

Base légale du redressement (Indication obligatoire des articles correspondants au redressement).

Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.



Signature de l'agent ayant propose le redressement

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

Série G N°12

المديرية العامة للضرائب
مدير الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجواري / مفتشية الضرائب لـ:

قباضة الضرائب لـ بلدية :

CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de
Commune de

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -

DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....

A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

- Nom, Prénoms / Raison sociale :
 - Activité (s) exercée (s) :
 - Date du début d'activité :
 - Activité exonérée :
- | | | | | | | | | | |
|---|--------------------------|---------------|--------------------------|------------------|--------------------------|--|--------------------------|----------------------------------|--------------------------|
| ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.د.ت.م. | <input type="checkbox"/> | CNAC ص.و.ت.ب. | <input type="checkbox"/> | ANGEM و.و.ت.ق.م. | <input type="checkbox"/> | Exonération des activités artisanales إغاء الأنشطة الحرفية | <input type="checkbox"/> | Autres exonérations إعفاءات أخرى | <input type="checkbox"/> |
| - عنوان ممارسة النشاط : | | | | | | | | | |
| - عنوان إقامة المكلف بالضريبة : | | | | | | | | | |
| - Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : | | | | | | | | | |
| - Numéro d'article d'imposition : | | | | | | | | | |

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)

Nature de l'activité	Taux de l'IFU	Risque les entreprises commerciales prévisionnelles			IFU dû
		Global	Chiffre d'affaires prévisionnel	Imposable خاضع	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع					
Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى					
Prestations de services ou autres activités	12%				
	Total المجموع				

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BÉNÉFICIAIRE EN DA

Nature de l'activité	Taux de l'IFU	Risque les entreprises commerciales prévisionnelles			IFU dû
		Global	Chiffre d'affaires prévisionnel	Imposable خاضع	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع					
Activités de production ou de vente de marchandises	5%				

أشهد بصحمة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

..... في
A , le

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

اللاحق

PAIEMENT DE L'IFU تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة	
Identification du contribuable - Nom, Prénoms / Raison Sociale : - NIF : - Numéro d'article d'imposition :	
معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة - الاسم واللقب / اسم المؤسسة : - رقم التعريف الجبائي : - رقم المادة :	
MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU طرق تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة	
Paiement intégral de l'IFU التسديد الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة التسديد الكلي للحقوق المستحقة عند إيداع التصريح التكديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة..... 20..... Paiement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
Montant total de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du..... Cachet et signature du Caissier :	المبلغ الإجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : بالأرقام : دج بالحروف : في دج وصل الدفع رقم : في دج ختم و إمضاء أمين الصندوق :
Paiement fractionné de l'IFU التسديد بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة تسديد القسط الأول المقدر ب 50% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة..... 20..... Paiement de la 1^{re} tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du..... Cachet et signature du Caissier :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : بالأرقام : دج بالحروف : في دج وصل الدفع رقم : في دج ختم و إمضاء أمين الصندوق :
تسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة..... 20..... Paiement de la 2^{eme} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Septembre de l'année 20.....	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du..... Cachet et signature du Caissier :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : بالأرقام : دج بالحروف : في دج وصل الدفع رقم : في دج ختم و إمضاء أمين الصندوق :
تسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة..... 20..... Paiement de la 3^{eme} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Décembre de l'année 20.....	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du..... Cachet et signature du Caissier :	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : بالأرقام : دج بالحروف : في دج وصل الدفع رقم : في دج ختم و إمضاء أمين الصندوق :
Paiement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20	
Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA Quittance N° du..... Cachet et signature du Caissier :	مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة: 10.000 دج وصل الدفع رقم : في دج ختم و إمضاء أمين الصندوق :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de

Commune de

Série G N°12 Bis

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجواري / مفتشية الضرائب ل:

قاضية الضرائب ل
بلدية :

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -

DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :

الفترة من: إلى:

Période du au

تكتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1

A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

[I] معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale :

- الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:

- Activité (s) exercée (s) :

- النشاط أو النشاطات الممارسة:

- Date du début d'activité :

- تاريخ بداية النشاط :

- Activité exonérée :

- نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSE) و.و.د.ت.م.

CNAC ص.و.ت.ب.

ANGEM و.و.ت.ق.م.

Exonération des activités اعفاء الاعمال الartisanales اعفاء الاعمال الحرفيّة

Autres exonérations اعفاءات أخرى

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :

- عنوان ممارسة النشاط:

- Adresse du domicile du contribuable :

- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :

- رقم التعرف الجبائي :

- Numéro d'article d'imposition :

- رقم المادة:

- Numéro de téléphone :

- رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES

[II] إطار مخصص للأجور

- Nombre de salariés :

- عدد المستخدمين :

- Montant global brut des salaires versés * :

- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :

- Montant des charges sociales versées * :

- مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة *:

- Montant annuel de l'IRG acquitté * :

- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) Ces informations concernent l'année N

(*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة N

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante

إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة المقابلة

الملاحق

III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققة Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisées			رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المقديرات Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles		رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميلية CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		خاضع Imposable (1)	مغنى Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	مغنى Exonéré		
نشاطات الانتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%							
خدمات او نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%							
المجموع Total								

(1) المكلفين بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح Contributables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

IV- MARGE BÉNÉFICIAIRE EN DA VI - هامش الربح - (دج)								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديرى Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	مغنى Exonéré				
نشاطات الانتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises								

**أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.**

A , le في
Cachet et signature du contribuable : ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU		التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة
A , le في Montant de l'IFU acquitté : دج En chiffres : DA بالأرقام : En lettres : DA بالحروف : Quittance N° du وصل الدفع رقم : في Cachet et signature du Caissier : ختم و إمضاء أمين الصندوق :		

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الملاحق

III - رقم الأعمال/الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	المعدل Taux	رقم الأعمال/الإيرادات المهنية المحققة Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisées			رقم الأعمال/الإيرادات المهنية المقديرات Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles		رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التكميلية CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		خاضع Imposable (1)	مغنى Exonéré	الإجمالي Global	خاضع Imposable (2)	مغنى Exonéré		
نشاطات الانتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises	5%							
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%							
المجموع Total								

المكلفوون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح⁽¹⁾
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire⁽¹⁾

VI - هامش الربح بـ (دج)								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التقديرى Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	مغنى Exonéré				
نشاطات الانتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises								

أشهد بصححة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A , le في
Cachet et signature du contribuable : ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة

A , le في Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA DA En lettres : DA DA	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : بالأرقام : دج دج بالحروف : دج دج
Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المراجع الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال عملية المراجعة الجبائية مرتكزاً على المؤهلات التي يمتلكها في تفعيل هذه العملية لتحقيق الغرض المرجو منها، والمتمثل في تقويم التصريحات من خلال تصحيح الأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة من طرف المكلف بالضريبة، للخروج بإقرارات أكثر دقة ومصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية لنشاطه، وفي المقابل ضمان استمرارية هذه الجودة مستقبلاً من خلال العوائق التي تحملها سابقاً، وللحصول على ذلك تم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنتائج عمل المراجع الجبائي في التحقيق على الوثائق، التحقيق المصحوب، والتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب لولاية تيaret.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الجبائية، التصريحات الجبائية، المراجع الجبائي.

Summary:

The study aims to know the extent of the tax auditor's contribution to improving the quality of tax declarations through the tax review process, based on the qualifications he possesses in activating this process to achieve the desired purpose, which is to evaluate the declarations by correcting the errors approved and not approved by the taxpayer, to produce declarations More accurate and credible reflects the true status of his activity, and in turn, ensures the continuity of this quality in the future through the consequences that it bears previously. Tiaret.

Keywords: Tax references, tax declaration, tax review.